



Università
Ca' Foscari
Venezia

Corso di Laurea
magistrale

in

Lingue, Economie e Istituzioni dell'Asia e
dell'Africa Mediterranea

Tesi di Laurea

**Combattere la violenza
contro le donne:**
il caso del Marocco

Relatrice

Ch.ma Prof.ssa Barbara De Poli

Correlatrice

Ch.ma Prof.ssa Maria Cristina Paciello

Laureanda

Silvia Carozzo

Matricola 856124

Anno Accademico

2019 / 2020

A mio nonno e a mia zia

Indice

مقدمة	3
Introduzione	6
Capitolo I: Violenza contro le donne nel diritto internazionale e in Marocco	9
1.1 Definizione di violenza contro le donne nel diritto internazionale	9
1.2 Marocco e diritto internazionale	15
1.3 Mudawwana	18
Capitolo II: Società civile	22
2.1 Definizione società civile	22
2.2 Società civile in Marocco	25
Capitolo III: Il fenomeno della violenza contro le donne in Marocco	32
3.1 Le relazioni di genere nella società marocchina	32
3.2 Violenza nello spazio pubblico: le molestie di strada	36
3.3 Violenza nello spazio privato: la violenza domestica	38
3.4 La violenza virtuale	40
Capitolo IV: Il governo marocchino e le iniziative per combattere la violenza di genere	42
4.1 Politiche nazionali per combattere la violenza contro le donne	42
4.2 Il ruolo del Ministère de la Solidarité, de la Femme, de la Famille et du Développement Social nella lotta alla violenza contro le donne	50
4.3 Campagna nazionale per l'emanazione di una legge sulla violenza contro le donne	54
4.4 La legge 103.13	60

Capitolo V: Campagne nazionali e sensibilizzazione sul problema della violenza contro le donne	68
5.1 Il ruolo della tecnologia nel combattere la violenza contro le donne	68
5.2 Woman Choufouch	71
5.3 Masaktach	76
5.4 Tahadi	80
Capitolo VI: Altre iniziative per aiutare le donne vittime della violenza di genere	83
6.1 Safe cities and safe public spaces	83
6.2 Centri di ascolto e consulenza per donne vittime di violenza	88
6.3 Il progetto Manchoufouch	92
6.4 Teatro	94
Capitolo VII: Il caso di Amina El Filali e le richieste per la modifica del Codice Penale	96
7.1 Introduzione al Codice Penale	96
7.2 Amina El Filali e il controverso articolo 475	98
7.3 Le richieste della società civile	106
Conclusioni	112
Bibliografia e sitografia	114

مقدمة

تهدف هذه الرسالة إلى تحليل وضع المرأة في المغرب والدور الذي تلعبه الجمعيات النسوية في تعزيز حقوق المرأة والقضاء على التمييز الجنساني والعنف المبني على النوع الاجتماعي. على وجه الخصوص، تركز الأطروحة على الحملات التي تنظمها الجمعيات المذكورة أعلاه لزيادة الوعي العام وطلب التغيير. كما سيتم توضيح التغييرات التشريعية التي أجرتها الحكومة المغربية من أجل الاستجابة لاحتياجات النساء ضحايا العنف.

تتبع الرغبة في معرفة المزيد من هذه القضايا من الحاجة إلى فهم الطريق الذي سلكه المغرب لتحقيق المساواة بين الجنسين. علاوة على ذلك، فإن عدم وجود دراسة محددة بشأن العمل الذي قام به قطاع الجمعيات في هذا المجال يمثل حافزا قويا. تعتمد المنهجية المستخدمة لإعداد هذا البحث على دراسة وتحليل ومقارنة المصادر الببليوغرافية المختلفة. تم استخدام المصادر الأولية والثانوية باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية. المصادر الأولية المستخدمة هي التقارير الرسمية للأمم المتحدة لتحليل حقوق المرأة في القانون الدولي، والبيانات الإحصائية المتعلقة بظاهرة العنف ضد المرأة في المغرب، التي قدمها مسح وطني للحكومة المغربية تم إعداده باللغة العربية ومن تقرير من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. يجب أن يضاف إلى ذلك الموقع الرسمي للحكومة المغربية الذي سمح بفحص النصوص القانونية. فيما يتعلق بالمصادر الثانوية، فقد استندت إلى مقالات، نصوص قطاعية وكتب، باللغة الإنجليزية بشكل رئيسي، لتوسيع هذه الببليوغرافيا الأولية بمعلومات تم الحصول عليها من خلال البحث عبر الإنترنت، والتي تأتي من الصحف الوطنية وصحف الصحافة الدولية. قدمت الشبكات الاجتماعية التي تستخدمها الجمعيات المغربية مساهمة أساسية، أولاً وقبل كل شيء فيسبوك وتويتر، حيث يتم نشر الأخبار باللغتين العربية والفرنسية. كذلك، تمت استشارة المقابلات التي أجراها مؤسسو المبادرات لصالح المرأة الصادرة إلى الصحف والمدونات المحلية، وشهادات النساء ضحايا العنف والدراسات الميدانية التي أجراها مؤلفون مغاربة وغير مغاربة.

تتكون الأطروحة من سبعة فصول: سيقدم الفصل الأول إطاراً قانونياً عاماً قصيراً يتعلق بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، مع التركيز على حقوق المرأة، ثم الانتقال إلى الحالة المحددة بالمغرب. بعد ذلك، سيتم التعامل بمزيد من التفصيل مع مدونة الأسرة المغربية، لتحليل تاريخها، من النشر الذي حدث في أعقاب الاستقلال وحتى أحدث

إصلاح في عام 2004. سيريز العمل الذي قامت به المنظمات النسوية التي قاتلت من أجل إلغاء الأحكام التي تعتبر تمييزية ضد المرأة.

سيقدم الفصل الثاني رحلة للمجتمع المدني في المغرب. انطلاقا من تعريف عام، سنستمر في تحليل تطور المجتمع المدني على مدى عقود، من الاستقلال إلى منتصف الثمانينات، عندما ارتبط ارتباطا وثيقا بالأحزاب السياسية، حتى ولادة مجتمع جديد مدني خارج مجال الحزب. ستتم مناقشة الأحكام القانونية التي تحكم حياة العضوية في المغرب بإيجاز، لتسليط الضوء على العقبات الإدارية التي تقوض نشاط الجمعيات وموجة القمع التي بدأت في عام 2013.

سيوضح الفصل الثالث ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع المغربي. ينقسم هذا الفصل إلى قسمين: تحليل لمختلف الأسباب التي تكمن وراء انتهاكات حقوق المرأة، ودراسة لثلاثة أنواع من العنف، وهي التحرش في الشوارع، والعنف المنزلي والعنف في الفضاء الافتراضي.

سيقدم الفصل التالي قائمة بالسياسات الوطنية المعتمدة لمكافحة العنف ضد المرأة. سيتم تخصيص جزء لوصف حملة توعية كبيرة ينظمها مكتب الحقوق العالمية في المغرب بالتعاون مع مختلف الجمعيات المحلية، لطلب سن قانون يهدف لحماية النساء من ضحايا العنف. بعد ذلك، سيتم توجيه الاهتمام إلى تحليل نص القانون 103.13، الخاص بمكافحة العنف ضد المرأة، والثغرات التي أبرزها قطاع الجمعيات.

يمثل الفصل الخامس لب هذه الدراسة، في الواقع سيركز على الحملات الوطنية التي تنظمها جمعيات حقوق المرأة. في البداية سنذكر دور وسائل الإعلام الاجتماعية كأدوات أساسية تستخدمها المنظمات المذكورة أعلاه. وسنستمر بعد ذلك في دراسة عن نساء شوفوش وماساكتاش، وهما مبادرتان ولدتا لقمع حوادث الاغتصاب والتحرش الجنسي في الشوارع، وتحدي، وهي منظمة مغربية أطلقت حملة لمكافحة التحرش الجنسي في وسائل النقل العام.

الصفحات التالية مخصصة لتحليل المبادرات الأخرى المتخذة لمساعدة النساء ضحايا العنف، ولا سيما برنامج المدن الآمنة والأماكن العامة الآمنة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومراكز الاستماع للنساء ضحايا العنف، مركز النجمة والنجدة، مبادرة منشوفوش أطلقها اتحاد النسائي الحر والمشروع المسرحي الذي صممه الجماعي زنقة بلا العنف.

وأخيراً، سيبدأ الفصل الأخير بنظرة عامة على قانون العقوبات المغربي، وسيتناول لاحقاً حالة أمينة الفيلاي، الفتاة الصغيرة التي انتحرت بعد أن أُجبرت على الزواج من مغتصبها بموجب المادة 475، محاولاً إبراز النقاط الرئيسية لتاريخها المأساوي. وستناقش بإيجاز الاحتجاجات التي جرت في المدن وعلى الإنترنت، والتي اندلعت بعد أنباء وفاة الفتاة، والتي بلغت ذروتها بتعديل الحكم الجنائي السالف الذكر. سيوضح هذا القسم استياء المجتمع المدني بعد تعديل المادة 475، وطلبات تعديل القانون الجنائي بكامله.

تحاول هذه الأطروحة، من خلال سلسلة من الفرضيات والأسئلة، إعطاء صورة لما هو الوضع فيما يتعلق بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في المغرب. من ناحية، يظهر انتشار العنف الذي تتعرض له النساء وعدم وجود تشريع في هذا الصدد، من ناحية أخرى، تسلط الضوء أيضاً على أهمية نضال المجتمع المدني من أجل إيقاف هذه الظاهرة والنتائج التي تحققت في السنوات الأخيرة.

Introduzione

Il presente lavoro di tesi si pone l'obiettivo di analizzare la situazione delle donne in Marocco e il ruolo che le associazioni femministe ricoprono nella promozione dei diritti delle donne e nell'eradicazione delle discriminazioni e della violenza di genere. In particolare, la tesi intende focalizzarsi sulle campagne organizzate dalle suddette associazioni per sensibilizzare l'opinione pubblica e richiedere un cambiamento. Parimenti si illustreranno le modifiche legislative apportate dal governo marocchino al fine di rispondere alle esigenze delle donne vittime di violenza.

Il desiderio di approfondire queste tematiche, nasce dalla necessità di comprendere la strada intrapresa dal Marocco per il conseguimento dell'uguaglianza di genere. Inoltre la mancanza di uno studio organico riguardante il lavoro svolto dal settore associativo in questo ambito, ha rappresentato un forte stimolo. La metodologia adoperata per la stesura di questo elaborato si basa sullo studio, sull'analisi e sulla comparazione di diverse fonti bibliografiche. Sono state utilizzate sia fonti primarie che secondarie, in inglese, francese e arabo. Le fonti primarie utilizzate sono i rapporti ufficiali delle Nazioni Unite per un'analisi dei diritti delle donne nell'ambito del diritto internazionale, e i dati statistici relativi al fenomeno della violenza contro le donne in Marocco, forniti da un'indagine nazionale del governo marocchino redatta in arabo e da un report di *Un Women*. A queste si deve aggiungere il sito ufficiale del governo del Marocco che ha permesso una disamina dei testi di legge. Per quanto concerne le fonti secondarie ci si è basati su articoli, saggi, testi settoriali, libri, principalmente in lingua inglese, per poi ampliare questa iniziale bibliografia con delle informazioni ottenute attraverso una ricerca online, che provengono dai quotidiani nazionali e dalle testate giornalistiche della stampa internazionale. Un contributo fondamentale è stato dato dai social network adoperati dalle associazioni marocchine, primi fra tutti Facebook e Twitter, nei quali le notizie vengono riportate in arabo e in francese. Parallelamente, sono state consultate le interviste delle fondatrici delle iniziative a favore delle donne, rilasciate a giornali e blog locali e le testimonianze di donne vittime di violenza e studi sul campo condotti da autori marocchini e non.

L'elaborato consta di sette capitoli: il primo capitolo presenterà un breve quadro generale di carattere giuridico relativa al diritto internazionale dei diritti umani, con un focus sui diritti delle donne, passando poi al caso specifico del Marocco. Successivamente si tratterà in maniera più dettagliata della *Mudawwana*, il Codice di Famiglia marocchino, per analizzare la sua storia, dalla promulgazione avvenuta all'indomani dell'indipendenza fino ad arrivare alla riforma più recente del 2004. Verrà messo in evidenza il lavoro svolto dalle organizzazioni femministe che si sono battute per l'eliminazione di disposizioni ritenute discriminatorie nei confronti delle donne.

Il secondo capitolo farà un excursus della società civile in Marocco. Partendo da una definizione generale, si proseguirà con l'analisi dell'evoluzione della società civile nel

corso dei decenni, dall'indipendenza alla metà degli anni '80, quando era strettamente legata ai partiti politici, fino ad arrivare alla nascita di una nuova società civile al di fuori dell'ambito partitico. Si discuterà brevemente delle disposizioni giuridiche che regolano la vita associativa in Marocco, evidenziando gli ostacoli amministrativi che minano l'attività delle associazioni e l'ondata di repressione iniziata nel 2013.

Nel terzo capitolo si illustrerà il fenomeno della violenza contro le donne nella società marocchina. Tale capitolo si articola in due parti: un'analisi delle concause di diversa natura che sono alla base delle violazioni dei diritti delle donne, e uno studio di tre tipologie di violenza, ovvero molestie di strada, violenza domestica e violenza virtuale.

Il capitolo successivo fornirà un elenco delle politiche nazionali adottate per combattere la violenza contro le donne. Una parte sarà dedicata alla descrizione di un'imponente campagna di sensibilizzazione organizzata dall'ufficio di *Global Rights* in Marocco in collaborazione con varie associazioni locali, per richiedere l'emanazione di una legge con l'obiettivo di proteggere le donne vittime di violenza. Successivamente l'attenzione sarà posta sull'analisi del testo di legge 103.13, specifico per combattere la violenza contro le donne, e le lacune evidenziate dal settore associativo.

Il quinto capitolo rappresenta il cuore di questo elaborato, infatti verterà sulle campagne nazionali organizzate dalle associazioni per i diritti delle donne. Inizialmente si accennerà al ruolo dei social media, quali strumenti fondamentali adoperati dalle suddette organizzazioni. Si proseguirà poi con uno studio relativo a *Woman Choufouch* e *Masaktach*, due iniziative nate per reprimere episodi di stupro e molestie sessuali per le strade, e *Tahadi*, un'organizzazione marocchina che ha lanciato una campagna per combattere le molestie sessuali sui mezzi di trasporto pubblico.

Le pagine successive sono dedicate all'analisi di altre iniziative intraprese per aiutare le donne vittime di violenza, in particolare il programma *Safe Cities and Safe Public Spaces* di *Un Women*, i centri di ascolto e consulenza per le donne vittime di violenza *Centre Nejma* e *Annajda*, l'iniziativa *Manchoufouch* lanciata dall'*Union Féministe Libre* (UFL) e il progetto teatrale ideato dal collettivo *Zanka bla violence*.

Infine, l'ultimo capitolo inizierà con un quadro generale del Codice Penale marocchino, e in seguito affronterà il caso di Amina El Filali, una giovane ragazza che si tolse la vita dopo essere stata costretta a sposare il suo stupratore in virtù dell'articolo 475, cercando di evidenziare i punti salienti della sua tragica storia. Si discuterà brevemente delle proteste avvenute sia nelle città sia online, che si sono scatenate a seguito della notizia della morte della ragazza, e che sono culminate con la modifica della disposizione penale sopracitata. In questa sezione verrà illustrato il malcontento della società civile a seguito dell'emendamento dell'articolo 475, e le richieste per una modifica del Codice Penale nella sua totalità.

Questo elaborato, attraverso una serie di ipotesi e domande, cerca di dare un quadro di quella che è la situazione riguardo le violenze di genere in Marocco. Da un lato emerge la diffusione della violenza di cui le donne sono vittime e la carenza legislativa a riguardo, dall'altro si evidenzia anche l'importanza della lotta della società civile per arginare il fenomeno e i risultati conseguiti negli ultimi anni.

Capitolo I: Violenza contro le donne nel diritto internazionale e in Marocco

1.1 Definizione di violenza contro le donne nel diritto internazionale

La prima riunione della *Commission on the Status of Women* (UNCSW)¹, tenutasi nel febbraio del 1947, decise di lavorare “per migliorare lo status delle donne, indipendentemente dalla nazionalità, razza, lingua o religione” e di stabilire “l’uguaglianza di genere in tutti i campi dell’attività umana, ed eliminare tutte le discriminazioni nei confronti delle donne nelle disposizioni della legge statutaria, nelle massime o regole giuridiche, o nell’interpretazione del diritto consuetudinario”².

Per quanto questi obiettivi siano stati significativi e di vasta portata, non era stata menzionata l’implementazione di leggi contro la violenza sessuale e/o fisica nei confronti di donne e ragazze. Ci sono voluti diversi decenni per far sì che questo problema ricevesse l’attenzione pubblica internazionale e venisse inserito nell’ordine del giorno della comunità internazionale³.

Con il tentativo di evidenziare il ruolo fondamentale delle donne nello sviluppo nazionale e internazionale e al fine di promuovere la parità di genere sulla scena internazionale, la *Commission on the Status of Women* ha proposto che il 1975 venisse designato come “anno internazionale delle donne”. L’evento più significativo dell’anno è stato la prima conferenza mondiale sulle donne, tenutasi a Città del Messico, nel giugno dello stesso anno. Alla fine della conferenza i delegati hanno adottato la *Declaration of Mexico on the Equality of Women and Their Contribution to Development and Peace*. La dichiarazione indicava una serie di principi che sottolineano il ruolo delle donne nella promozione e nel mantenimento della pace in tutte le sfere della vita, compresa la famiglia, la comunità, la nazione e l’ambito internazionale. Durante la conferenza è stato redatto anche il *World Plan of Action for the Implementation of the Objectives of the International Women’s Year*. Questo documento specificava tre obiettivi principali: promuovere la parità di genere; facilitare l’integrazione delle donne nelle iniziative per

¹ La *Commission on the Status of Women*, istituita con la risoluzione 11 (II) dell’*Economic and Social Council* (ECOSOC) del 21 giugno 1946, è il principale organismo intergovernativo globale dedicato alla promozione dei diritti delle donne, alla documentazione della realtà della vita delle donne in tutto il mondo e alla definizione di standard globali sull’uguaglianza di genere e l’emancipazione delle donne. Nel 1996, l’ECOSOC nella risoluzione 1996/6 ha ampliato il mandato della Commissione e ha deciso che avrebbe dovuto svolgere un ruolo guida nel monitoraggio e nella revisione dei progressi e dei problemi nell’attuazione della *Beijing Declaration and Platform for Action* e nell’integrazione di una prospettiva di genere nelle attività delle Nazioni Unite. <https://www.unwomen.org/en/csw>

² United Nations Commission on the Status of Women, New York, febbraio 1947 <https://undocs.org/E/281/Rev.1>

³ PENN, M. L., & NARDOS, R. (2003). *Overcoming violence against women and girls: the international campaign to eradicate a worldwide problem*. Lanham (U.S.A.), Rowman & Littlefield, p. 3

lo sviluppo; e rafforzare il contributo delle donne al movimento globale per la pace nel mondo⁴.

Alla prima conferenza mondiale sulle donne, seguirono la conferenza a Copenaghen e a Nairobi, rispettivamente nel 1980 e nel 1985⁵. Il documento risultante dalla conferenza di Nairobi, *Forward-Looking Strategies for the Advancement of Women*, afferma:

*“la violenza contro le donne esiste in varie forme nella vita di tutti i giorni in tutte le società. Le donne vengono picchiate, mutilate, bruciate, molestate e violentate. Tale violenza rappresenta un grave ostacolo al raggiungimento della pace e degli altri obiettivi del decennio e ad essa dovrebbe essere riservato particolare riguardo. Le donne vittime di violenza dovrebbero ricevere una particolare attenzione e un'ampia assistenza. Per porre fine a questo fenomeno, dovrebbero essere formulati provvedimenti giuridici per prevenire la violenza e assistere le donne vittime di violenza. Dovrebbero essere istituiti meccanismi nazionali per affrontare la questione della violenza contro le donne all'interno della famiglia e della società. È necessario elaborare politiche preventive e fornire forme istituzionalizzate di assistenza alle donne”*⁶.

Le Nazioni Unite hanno dichiarato il periodo tra il 1975 e il 1985 "decennio delle donne", il cui momento più importante è stato l'adozione, da parte della *United Nations General Assembly*⁷, della *Convention on the Elimination of all Forms of Discrimination Against Women* (CEDAW) il 18 dicembre 1979, entrata in vigore il 3 settembre 1981. La convenzione ha due obiettivi principali: in primo luogo, stabilisce una carta internazionale dei diritti delle donne e specifica una serie di azioni che le varie nazioni devono intraprendere, per garantire il godimento di questi diritti; in secondo luogo, impone l'istituzione del *Committee on the Elimination of Discrimination against Women* (CEDAW committee), incaricato di monitorare il rispetto delle disposizioni della convenzione⁸.

Tuttavia una disposizione esplicita che punisse la violenza contro le donne, non era inclusa nella Convenzione sull'eliminazione di ogni forma di discriminazione nei

⁴ Ibidem, *Op. cit.*, p. 6

⁵ Salhi, Zahia S., *Gender and Violence in the Middle East and North Africa: negotiating with patriarchal states and Islamism*. In Salhi, Zahia S., *Gender and Violence in Islamic Societies: Patriarchy, Islamism and Politics in the Middle East and North Africa*. London: I.B. Tauris, 2013. Print., p. 22

⁶ Report of the World Conference to review and appraise the achievements of the United Nations decade for women: equality, development and peace; Nairobi, 15-26 July 1985, par. 258
<https://www.un.org/womenwatch/confer/nfls/Nairobi1985report.txt>

⁷ La *General Assembly* (GA) è il principale organismo deliberativo, politico e rappresentativo delle Nazioni Unite. <https://www.un.org/en/ga/about/index.shtml>

⁸ Penn, Michael L, and Rahel Nardos. *Overcoming Violence against Women and Girls: The International Campaign to Eradicate a Worldwide Problem*. Lanham, Md: Rowman & Littlefield, 2003. Internet resource, p.7

confronti delle donne⁹, ma nel 1992, il comitato CEDAW decise di rimediare affermando, nella *general recommendation* no.19, che la definizione di discriminazione:

*“include la violenza di genere, che è una violenza diretta contro la donna, perché è tale o incide in maniera sproporzionata sulle donne. Include atti che causano un danno o dolore fisico, mentale o sessuale, minacce, coercizione e altre privazioni della libertà”*¹⁰.

Il 14 luglio 2017, il comitato CEDAW ha adottato la *general recommendation* no.35 sulla violenza di genere contro le donne, per aggiornare quella precedente, adottata 25 anni prima¹¹. Afferma che:

*“la violenza di genere contro le donne, è ancora diffusa in tutti i paesi del mondo, con alti livelli di impunità”*¹².

Con l'adozione della *general recommendation* no.35, lo scopo del comitato CEDAW è fornire agli stati membri:

*“ulteriori indicazioni volte ad accelerare l'eliminazione della violenza di genere contro le donne, con la speranza che queste contribuiscano ad un miglioramento della situazione”*¹³.

Nel 1993 a Vienna, l'assemblea generale dei diritti umani, ha adottato la *dichiarazione di Vienna* e la *piattaforma d'azione*. La parte I, paragrafo 18, afferma:

*“i diritti umani delle donne e delle bambine sono una parte inalienabile, integrante e indivisibile dei diritti umani universali. La piena ed equa partecipazione delle donne alla vita politica, civile, economica, sociale e culturale, a livello nazionale, regionale e internazionale, e l'eliminazione di ogni forma di discriminazione fondata sul sesso sono obiettivi prioritari della comunità internazionale. La violenza di genere e tutte le forme di molestie sessuale e sfruttamento, sono incompatibili con la dignità e il valore della persona umana e devono essere eliminate”*¹⁴.

Il paragrafo 38 continua:

“la conferenza mondiale sui diritti umani sottolinea l'importanza di lavorare per l'eliminazione della violenza contro le donne nella vita pubblica e privata, di tutte le forme di molestie sessuali, dello sfruttamento e la tratta di donne, della discriminazione di genere nell'amministrazione della giustizia e l'eliminazione di eventuali conflitti che

⁹ Edwards, Alice. *Violence against Women Under International Human Rights Law*. Cambridge: Cambridge University Press, 2013. Print., p.8

¹⁰ Committee on the Elimination of Discrimination against Women, general recommendations n.19, 1992 <https://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/recommendations/recomm.htm#recom19>

¹¹ McQuigg, Ronagh JA. "The cedaw Committee and Gender-Based Violence against Women: General Recommendation No. 35." *International Human Rights Law Review* 6.2 (2017): 263-278, p. 264

¹² Committee on the Elimination of Discrimination against Women, general recommendations n.35, par.6, 2017 <https://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/gr35.aspx>

¹³ Ivi, par.3

¹⁴ Vienna Declaration and Programme of Action, Vienna 25/06/1993 <https://www.ohchr.org/Documents/ProfessionalInterest/vienna.pdf>

possono sorgere tra i diritti delle donne e gli effetti dannosi di alcune pratiche tradizionali o consuetudinarie, di pregiudizi culturali e dell'estremismo religioso”¹⁵.

Nel 1993, l'assemblea generale delle Nazioni Unite ha adottato la *Declaration on the Elimination of Violence against Women* (DEVAW), il primo strumento internazionale dei diritti umani che si occupa esclusivamente della violenza contro le donne¹⁶. L'articolo 1 fornisce una definizione di violenza contro le donne, ovvero:

“ogni atto di violenza fondata sul genere che abbia come risultato, un danno o una sofferenza fisica, sessuale o psicologica per le donne, incluse le minacce di tali atti, la coercizione o la privazione arbitraria della libertà, che avvenga nella vita pubblica o privata”¹⁷.

L'articolo 2 stabilisce che “la violenza contro le donne dovrebbe comprendere, ma non si limita a, quanto segue”:

a) la violenza fisica, sessuale e psicologica che avviene in famiglia, l'abuso sessuale delle bambine nel luogo domestico, la violenza legata alla dote, lo stupro da parte del marito, le mutilazioni genitali femminili e altre pratiche tradizionali dannose per le donne, la violenza non maritale e la violenza legata allo sfruttamento;

b) la violenza fisica, sessuale e psicologica che avviene all'interno della comunità nel suo complesso, incluso lo stupro, l'abuso sessuale, la molestia sessuale e l'intimidazione sul posto di lavoro, negli istituti educativi e altrove, il traffico delle donne e la prostituzione forzata;

c) la violenza fisica, sessuale e psicologica perpetrata o condotta dallo Stato, ovunque essa accada¹⁸.

La conferenza di Pechino, che si è tenuta nel 1995, inserisce la violenza contro le donne direttamente nell'agenda dei diritti delle donne, identificandola come una delle dodici aree di maggiore interesse¹⁹. I documenti risultanti della Conferenza sono la *dichiarazione di Pechino* e la *piattaforma d'azione*. Le questioni affrontate sono globali e universali, riafferma quanto contenuto nella Dichiarazione delle Nazioni Unite sull'eliminazione della violenza contro le donne, sottolineando che la “violenza contro le donne è un ostacolo per il conseguimento dell'uguaglianza, dello sviluppo e della pace. Compromette, viola e annulla il pieno godimento dei diritti umani e delle libertà

¹⁵ Ibidem

¹⁶ Penn, Michael L, and Rahel Nardos. *Op. cit.*, p.9

¹⁷ Declaration on the Elimination of Violence against Women, 20/12/1993

https://www.un.org/en/genocideprevention/documents/atrocitiescrimes/Doc.21_declaration%20elimination%20vaw.pdf

¹⁸ Ibidem,

¹⁹ Edwards, Alice, *Op. cit.*, p.9

fondamentali, l'incapacità di difendere e promuovere questi diritti e libertà è motivo di preoccupazione per tutti gli stati e dovrebbe essere affrontata"²⁰.

La dichiarazione evidenzia altre tipologie di violenza non menzionate nella DEVAW, includendo lo stupro sistematico, la gravidanza forzata durante i conflitti armati, la schiavitù sessuale, la sterilizzazione e l'aborto forzato, l'infanticidio femminile e la selezione prenatale del sesso²¹. La conferenza ha condannato atteggiamenti e pratiche profondamente radicati che mantengono e promuovono la disuguaglianza e la discriminazione nei confronti delle donne in tutto il mondo²². L'attuazione della piattaforma d'azione di Pechino è principalmente responsabilità dei singoli governi nazionali e locali, ma anche le organizzazioni comunitarie, le organizzazioni non governative, le istituzioni educative, i settori pubblici e privati e i mass media come indicato dallo Stato. Pertanto, la piattaforma d'azione è uno dei documenti più completi mai articolati nell'interesse della promozione e della protezione dei diritti umani delle donne²³.

Nel 1996, il *United Nations Development Fund for Women* (UNIFEM), ha istituito il *trust fund in support of actions to eliminate violence against women*, il primo sistema mondiale dedicato esclusivamente al tema della violenza. Lo scopo principale del Fondo è quello di identificare e supportare le iniziative locali, nazionali, internazionali al fine di prevenire ed eliminare la violenza contro le donne²⁴.

Durante la sessione speciale dell'assemblea generale delle Nazioni Unite, tenutasi a New York nel 2000, venne scritto un documento, conosciuto come *Beijing+5*, che ha inoltre chiesto la criminalizzazione di tutte le forme di violenza contro le donne e i legami riconosciuti tra violenza e pregiudizi relativi al genere, razzismo e discriminazione razziale, xenofobia, pornografia, pulizia etnica, conflitti armati, occupazione straniera, religione e anti-estremismo religioso e terrorismo²⁵.

La commissione delle Nazioni Unite sullo status delle donne, nella 63esima sessione, tenutasi dal 11 al 22 marzo 2019, ha riaffermato la dichiarazione di Pechino, i risultati della 23esima sessione dell'assemblea generale²⁶, nonché la convenzione sull'eliminazione di ogni forma di discriminazione della donna. Nell'articolo 12, la commissione riconosce che:

²⁰ Beijing Declaration and Platform for Action, 1995

https://www.un.org/en/events/pastevents/pdfs/Beijing_Declaration_and_Platform_for_Action.pdf

²¹ Edwards, Alice, *Op. cit.*, p.10

²² Salhi, Zahia S., *Op. cit.*, p.23

²³ Penn, Michael L, and Rahel Nardos. *Op. cit.*, p.12

²⁴ Spindel, Cheywa, Elisa Levy, and Melissa Connor. "With and End in Sight. Strategies from the UNIFEM Trust Fund to Eliminate Violence against Women." (2000), p.9

https://www.un.org/ruleoflaw/files/Strategies_EliminateViolenceAgainstWomen.pdf

²⁵ Edwards, Alice, *Op. cit.*, p.10

²⁶ General Assembly special session "Women 2000: gender equality, development and peace in the twenty-first century", meglio nota come "Beijing +5"

<https://www.un.org/womenwatch/daw/followup/session/presskit/brochure.htm>

“i progressi nel raggiungimento della parità di genere e l'emancipazione di tutte le donne e ragazze e il pieno godimento dei loro diritti umani sono stati frenati a causa della persistenza di rapporti di potere diseguali storici e strutturali tra donne e uomini, povertà, disuguaglianze e svantaggi nell'accesso, nella proprietà e nel controllo delle risorse, nelle crescenti lacune nell'uguaglianza delle opportunità e nell'accesso limitato ai sistemi di protezione sociale e ai servizi pubblici, compresi i servizi e l'istruzione universali di assistenza sanitaria, la violenza di genere, le leggi e le politiche discriminatorie, norme sociali negative e stereotipi di genere e condivisione ineguale di cure non retribuite e lavoro domestico”²⁷.

Sottolinea:

“l'urgenza di eliminare tali ostacoli strutturali al fine di realizzare l'uguaglianza di genere e l'emancipazione di tutte le donne e ragazze”²⁸.

Nel 2002, l'*Organizzazione Mondiale della Sanità* (OMS), nel report intitolato "violenza e salute nel mondo", ha definito la violenza come:

“l'utilizzo intenzionale della forza fisica o del potere, minacciato o reale, contro se stessi, un'altra persona, o contro un gruppo o una comunità, che determini o che abbia un elevato grado di probabilità di determinare lesioni, morte, danno psicologico, cattivo sviluppo o privazione”²⁹.

In questa definizione, l'intenzionalità viene associata con l'atto stesso, indipendentemente dal risultato che potrebbe determinare. Nel report si evidenzia come questa definizione racchiude un'ampia gamma di conseguenze – tra cui il danno psicologico, la privazione e il cattivo sviluppo. Questo permette di corroborare la convinzione sempre più frequente tra ricercatori e professionisti in base alla quale è necessario considerare anche la violenza che non determina necessariamente una lesione o la morte, ma che provoca comunque conseguenze importanti su individui, famiglie, comunità e sistemi sanitari in tutto mondo. Definire i risultati esclusivamente in termini di lesioni o morte limita pertanto la comprensione dell'impatto globale della violenza sugli individui, le comunità e la società nel suo insieme³⁰.

²⁷ Commission on the Status of Women, tenutasi a New York dall'11 al 22 marzo 2019
<https://www.unwomen.org/en/csw/csw63-2019>

²⁸ Ibidem

²⁹ Rapporto dell'organizzazione Mondiale della Sanità, 2002, p.21
https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/42495/9241545615_ita.pdf;jsessionid=B281099E635AA9B461B7A44B6F307167?sequence=5

³⁰ Ivi, p.21-22

1.2 Marocco e diritto internazionale

Combattere la violenza contro le donne è uno dei maggiori interessi a livello internazionale, per questo motivo nel corso degli anni si sono tenute svariate conferenze e sono state ratificate numerose convenzioni, tutte con un unico obiettivo, porre fine alla violenza di genere. Il lavoro intrapreso a livello internazionale non può portare a dei risultati se non è accompagnato da uno sforzo dei singoli paesi a livello legislativo.

Il Marocco ha ratificato vari accordi internazionali riguardanti i diritti umani che proteggono le donne dalla violenza, ad esempio la Convenzione internazionale sui diritti economici, sociali e culturali, entrata in vigore nel 1979, garantisce il godimento dei diritti senza discriminazione «*in merito a razza, colore, sesso, lingua, religione, opinione politica o di altro genere, origine nazionale o sociale, proprietà, nascita*» e afferma che gli Stati che hanno adottato questa convenzione si impegnano ad «*assicurare uguali diritti agli uomini e alle donne per il godimento di tutti i diritti stabiliti nel presente patto*»³¹. La stessa dichiarazione viene ripresa e ampliata, aggiungendo i diritti civili e politici, nella Convenzione internazionale sui diritti politici e civili, ratificata dal Marocco sempre nello stesso anno.

A livello regionale, il paese è membro della Carta Africana dei diritti dell'uomo e dei popoli dal 1983³². L'articolo 18, paragrafo 3, prevede che tutti gli stati membri devono garantire l'eliminazione di tutti i tipi di discriminazione contro le donne, così come la protezione dei diritti delle donne «*come stipulato nelle dichiarazioni e nelle convenzioni internazionali*»³³.

Per quanto riguarda la CEDAW, è stata ratificata nel 1993, seppur con delle riserve in merito a:

- Articolo 2: oggetto e scopo della convenzione

Il governo del Marocco si dichiara pronto ad applicare le disposizioni di questo articolo purché:

- non ostacolino i requisiti costituzionali che stabiliscono le regole di successione al trono del Marocco;
- non siano in conflitto con le disposizioni della Shari'a contenute nel codice dello status personale.

³¹ International Covenant on Economic, Social and Culture Rights, art. 2 e 3
<https://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx>

³² Ennaji, Moha, Violence against women in Morocco: advances contentions and strategies to combat it, In Ennaji, Moha and Fatima Sadiqi. *Gender and Violence in the Middle East*. London: Routledge, 2011. Print, p.201

³³ African Charter on Human and People's Rights <https://www.achpr.org/legalinstruments/detail?id=49>

- Articolo 9, paragrafo 2: uguali diritti a uomini e donne per la nazionalità dei figli

La legge sulla nazionalità marocchina consente a un bambino di avere la stessa nazionalità della madre solo quando è nato da un padre sconosciuto, indipendentemente dal luogo di nascita, o da un padre apolide. Inoltre, un bambino nato in Marocco da una madre marocchina e un padre straniero può acquisire la nazionalità di sua madre dichiarando, entro due anni dal raggiungimento della maggiore età, il suo desiderio di ottenere quella nazionalità, a condizione che la sua residenza abituale sia in Marocco.

- Articolo 15, paragrafo 4: uguaglianza davanti alla legge in materia civile

Il governo del Marocco dichiara che può essere vincolato solo dalle disposizioni del presente paragrafo, in particolare quelle relative ai diritti delle donne di scegliere la residenza e il domicilio, nella misura in cui siano compatibili con gli articoli 34 e 36 del codice marocchino dello stato personale.

- Articolo 16: uguaglianza tra uomo e donna in ambito matrimoniale³⁴

L'uguaglianza di genere prevista nelle disposizioni di questo articolo è considerata incompatibile con la Shari'a, che garantisce ad entrambi i coniugi i diritti e le responsabilità in un quadro di equilibrio e complementarità al fine di preservare il sacro vincolo del matrimonio. Le disposizioni previste dalla Shari'a obbligano il marito a offrire un dono nuziale alla moglie al momento del matrimonio, mentre la moglie gode della completa libertà di disposizione della sua proprietà durante il matrimonio e al suo scioglimento³⁵.

Il Marocco introdusse queste riserve perchè l'uguaglianza di genere nella sfera privata, come definita dalla Convenzione, era incompatibile con la legge islamica. Infatti, sono i diritti e gli obblighi individuali che regolano i ruoli all'interno del matrimonio, piuttosto che uguali diritti. Di conseguenza, queste riserve rendono nullo lo scopo della CEDAW, confermano la supremazia della legge religiosa sulla legge internazionale nell'interpretare le discrepanze tra gli articoli della CEDAW e la legge nazionale e affermano anche che il diritto islamico e le leggi sui diritti umani impiegano definizioni incompatibili riguardo i rapporti di genere³⁶. Questa incompatibilità tuttavia è stata dichiarata solo per le disposizioni sui diritti delle donne³⁷ e non negli altri articoli della CEDAW e in altre convenzioni internazionali che trattano l'uguaglianza di genere nella sfera pubblica.

³⁴ CEDAW in the Arab World <http://www.alraidajournal.com/index.php/ALRJ/article/view/706>

³⁵ Oltre a quelle già citate, il Marocco ha inserito una riserva in merito all'articolo 29, che tratta l'arbitrato tra gli stati e il rinvio delle controversie alla corte internazionale di giustizia.

³⁶ Elliott, Katja Žvan. "Morocco and Its Women's Rights Struggle: A Failure to Live Up to Its Progressive Image." *Journal of Middle East Women's Studies*, vol. 10, no. 2, 2014, pp. 1–30. *JSTOR*, www.jstor.org/stable/10.2979/jmiddeastwomstud.10.2.1, p.18 (consultato 17/04/2020)

³⁷ National Situation Analysis Report: Women's Human Rights and Gender Equality in Morocco <https://library.eunighbours.eu/content/national-situation-analysis-report-women%E2%80%99s-human-rights-and-gender-equality-morocco>

In seguito alla Conferenza Internazionale sulla ratifica della CEDAW e sull'attuazione del Protocollo Facoltativo, che si tenne nell'agosto del 2005 in Malesia, numerose associazioni sui diritti umani e diritti delle donne, provenienti dalle regioni MENA, si ritrovarono a Rabat, nel giugno del 2006, per partecipare alla campagna intitolata "uguaglianza senza riserve", organizzata dall'*Associazione Democratica per le donne in Marocco* (ADFM)³⁸. Questa campagna chiedeva al governo di adottare azioni immediate per:

- la ratifica della Convenzione sull'eliminazione di ogni forma di discriminazione sulle donne (CEDAW) in Sudan, Somalia e Qatar;
- la revoca delle riserve, nei paesi in cui era stata ratificata;
- l'applicazione della CEDAW e l'adeguamento della legislazione nazionale con le sue norme riguardanti i diritti civili, politici, economici, sociali e culturali;
- la ratifica del Protocollo Opzionale della CEDAW, come strumento fondamentale per garantire la sua applicazione e per rafforzare la lotta alla violenza contro le donne e la violazione dei diritti delle donne, individuali e collettivi, nei paesi arabi³⁹.

Il 10 dicembre 2008, durante il 60esimo anniversario della Dichiarazione Internazionale dei Diritti Umani, il re Mohammed VI ha annunciato che il Marocco avrebbe revocato tutte le riserve della Convenzione sull'eliminazione di ogni forma di discriminazione sulle donne. Lo scopo era quello di migliorare la posizione legale delle donne sulla base del principio delle pari opportunità e l'applicazione degli strumenti e delle dichiarazioni internazionali ratificate dal Marocco⁴⁰. Secondo M. Ennaji e F. Sadiqi «*questa decisione rappresenta un passo importante per il conseguimento dell'uguaglianza di genere e per combattere la violenza contro le donne*»⁴¹.

Nel preambolo della nuova Costituzione marocchina, emanata nel 2011, il Marocco «*considerando l'obbligo di rafforzare il ruolo che gli spetta sulla scena internazionale*», si impegna «*a sottoscrivere i principi, i diritti e gli obblighi enunciati nelle rispettive carte e convenzioni; afferma il suo attaccamento ai diritti dell'uomo in quanto sono universalmente riconosciuti, così come la sua volontà di continuare a lavorare per preservare la pace e la sicurezza nel mondo*»⁴².

³⁸ Arfaoui, Khedija. "Women on the move for gender equality in the Maghreb." *Feminisms, Democratization and Radical Democracy*. Buenos Aires: UNSAM (2011), p.21

³⁹ *Ibidem*, p.23

⁴⁰ Ennaji, Moha, and Fatima Sadiqi. *Op. cit.*, p.201

⁴¹ *Ibidem*, p.201

⁴² Morocco's Constitution of 2011 https://www.constituteproject.org/constitution/Morocco_2011.pdf

1.3 Mudawwana

Il Marocco ha compiuto numerosi sforzi al fine di migliorare la situazione delle donne, alcune misure prese per ridurre la disuguaglianza di genere hanno portato a delle riforme del Codice Penale, Codice del Lavoro e del Codice di Famiglia⁴³.

Quest'ultimo, noto come *Mudawwana*⁴⁴, che dispone in materia di matrimonio, divorzio, tutela dei figli, eredità e mantenimento, è stato codificato per la prima volta nel 1957, un anno dopo l'indipendenza dalla Francia, ed entrò in vigore nel 1958⁴⁵. Subito dopo la sua promulgazione, il codice dello statuto personale fu oggetto di critiche, sollevate principalmente dal movimento femminista, non solo perché le idee liberali di Allal Al-Fassi⁴⁶ non vennero prese in considerazione, ma anche perché il codice dello statuto personale è una codificazione basata sul diritto islamico di scuola *malikita*⁴⁷, al contrario del Codice Penale e della Costituzione che si basano sulla legge civile⁴⁸.

Nel 1992, l'*Union de l'action féminine* (UAF) inviò una lettera al parlamento al fine di ottenere la revisione del Codice e lanciò la campagna "un milione di firme" per sostenere questa richiesta⁴⁹.

Le loro richieste riguardavano:

- uguaglianza tra i coniugi all'interno della famiglia;
- dare competenza giuridica alla donna al raggiungimento dei 18 anni;
- possibilità di sposarsi senza tutore⁵⁰ per le donne e aumentare l'età minima matrimoniale da 15 a 18;

⁴³ Ennaji, Moha, and Fatima Sadiqi. *Op. cit.*, p. 202

⁴⁴ Il nome per esteso è *mudawwana al-ahwal al-shakhsiyya* (codice dello statuto personale), con la riforma del 2004 diventa *mudawwana al-usra* (codice di famiglia). Scolart, D., and V. Donini. "La shari'a e il mondo contemporaneo." (2015), p.64-65

⁴⁵ Sadiqi, Fatima, and Moha Ennaji. "The feminization of public space: Women's activism, the family law, and social change in Morocco." *Journal of Middle East women's studies* 2.2 (2006): 86-114, p.100

⁴⁶ Il re Mohammed V istituì una commissione che insieme al Ministro della giustizia doveva codificare il codice di famiglia in Marocco; questa commissione era formata da 10 'ulema e 3 esponenti del salafismo marocchino, tra cui Alla al-Fassi. Nel suo libro, intitolato *al-naqd al-dhaati* "self-criticism" criticò il diritto di famiglia marocchino, invitando ad abolire la poligamia. Sadiqi, Fatima. *Women, gender, and language in Morocco*. Vol. 1. Brill, 2003, p.24-26

⁴⁷ La scuola (in arabo *madhab*) malikita è una delle quattro scuole giuridiche di riferimento per i musulmani sunniti. Prende il nome dal medinese Malik ibn Anas e fa ampio ricorso alla sunna rispetto al *ra'y* (opinione personale) pur impiegando il *qiyas* (ragionamento per analogia). Oggi è diffusa nel Maghreb, nell'Africa Subsahariana e in Egitto. Vercellin, Giorgio. *Istituzioni del mondo musulmano*. Vol. 27. Einaudi (IT), 1996, p.285-286

⁴⁸ Sadiqi, Fatima, and Moha Ennaji, *Op. cit.*, p.100

⁴⁹ Ivi, p.102-103

⁵⁰ Il tutore legale della donna (in arabo *wali*), è il parente maschio più prossimo alla donna in ordine di successione. L'intervento del tutore, insieme alla capacità giuridica delle parti, il consenso dei futuri coniugi, la costituzione del donativo nuziale (in arabo *mahr*), costituisce uno dei quattro pilastri del

- rendere uguale il processo del divorzio per entrambi i coniugi;
- abolire la poligamia;
- dare ad entrambi i genitori uguali diritti di tutela sui bambini;
- rendere il lavoro e l'istruzione un diritto non contestabile dal marito⁵¹.

In seguito all'enorme successo di questa petizione, il re Hassan II istituì una commissione formata da soli componenti maschi, tra i quali *'ulamā*⁵² e giudici per esaminare i cambiamenti proposti e nel 1993, diede il suo consenso a delle modeste riforme. Infatti, limitava il controllo del *walī* al momento della stipula del matrimonio, consentiva alle ragazze di età superiore ai 21 e senza il padre di contrarre il matrimonio senza la presenza del *walī*, richiedeva che il marito informasse la sua prima moglie riguardo la sua volontà di sposare una seconda donna⁵³. Le questioni di maggior interesse, quali la poligamia e il ripudio unilaterale da parte dell'uomo non vennero affrontate⁵⁴.

Sebbene le organizzazioni femminili rimasero deluse dal risultato, questa riforma parziale rappresentò una grande conquista, per due motivi: da un lato, per la prima volta nella storia del Marocco, riuscirono a inserire *un testo ritenuto a lungo "intoccabile"* all'interno del dibattito pubblico, dall'altro dimostrarono che la società civile era un attore sociale importante in grado di influenzare le scelte del governo⁵⁵.

Questo risultato, spinse le associazioni femminili a portare avanti la lotta per il cambiamento del Codice, e il loro desiderio si concretizzò quando le forze socialiste, che presero il potere in Marocco nel 1998, presentarono il PANIFED, *plan d'action national d'intégration des femmes au développement*, noto come "il piano". Il suo scopo era di integrare le donne nel processo di sviluppo e combattere la povertà. Vennero individuate quattro aree di intervento:

1. ampliare l'accesso all'istruzione e combattere l'analfabetismo;
2. sostenere la salute delle donne e quella dei propri figli;
3. favorire l'integrazione delle donne nel contesto economico per promuovere lo sviluppo e combattere la povertà;
4. rafforzare lo status delle donne in ambito legale, giuridico e delle pubbliche istituzioni.

matrimonio (in arabo *arkān al-zawj*). Vercellin, Giorgio. *Istituzioni del mondo musulmano*. Vol. 27. Einaudi (IT), 1996, p.141

⁵¹ Maddy-Weitzman, Bruce. "Women, Islam, and the Moroccan state: The struggle over the personal status law." *The Middle East Journal* 59.3 (2005): 393-410., p.400-401

⁵² Gli *'ulamā* (sing. *'ālim*) sono i dotti musulmani, esperti in scienze religiose. Esposito, John L., ed. *The oxford dictionary of Islam*. Oxford University Press, 2004, p.325

⁵³ Sadiqi, Fatima, and Moha Ennaji, *Op. cit.*, p.103

⁵⁴ Pepicelli, Renata. *Femminismo islamico. Corano, diritti, riforme*. Carocci, 2010, p.94

⁵⁵ Ivi, p.94

L'ultima categoria includeva dei riferimenti espliciti al codice di famiglia, che riprendevano le richieste fatte con la campagna "un milione di firme"⁵⁶. L'opposizione dei gruppi islamisti non tardò ad arrivare e nel marzo del 2000, vennero organizzate due marce: una a Rabat che faceva capo ai movimenti femminili e ai partiti di sinistra, e chiedeva la riforma del codice di famiglia, l'altra a Casablanca sostenuta dagli islamisti, per difendere la "famiglia marocchina" minacciata, dal loro punto di vista, dal PANIFED. Ad avere la meglio furono gli islamisti e il Piano venne bocciato⁵⁷.

La situazione di stallo, conseguenza del fallimento del PANIFED, cambiò quando il re Mohammed VI, salito al trono nel 1999, dichiarò:

*“come può la società progredire, mentre le donne, che rappresentano metà della popolazione, vedono i loro diritti violati e soffrono a causa dell'ingiustizia, della violenza, dell'emarginazione, nonostante la nostra gloriosa religione garantisca loro la dignità e la giustizia?”*⁵⁸.

Nel 2001 il re dichiarò la sua volontà di riformare il Codice dello statuto personale e istituì una commissione consultiva, di cui facevano parte tre donne, *incaricata di quella che fu definita "mission de l'ijtihad"*⁵⁹, doveva rintracciare nei testi sacri la possibilità di cambiare la legge in accordo sia con le disposizioni religiose, sia con le richieste di uguaglianza provenienti dalla società⁶⁰.

Il 10 ottobre 2003, il re, durante il suo discorso, presentò la proposta del nuovo Codice di Famiglia e chiese al Parlamento che venisse approvato. Spiegò che il codice doveva rispettare le convenzioni internazionali ratificate dal Marocco, con lo scopo di *«eliminare la violenza contro le donne, proteggere i diritti dei bambini e preservare la dignità dell'uomo»*⁶¹, e si basava su una rilettura, in chiave moderna, dei testi giuridici islamici. Fece frequenti riferimenti al Corano e alla *Shari'a*, ad esempio citò il profeta, il quale disse che gli uomini e le donne sono uguali davanti alla legge e affermò che il nuovo codice si poteva inserire all'interno degli *«obiettivi tolleranti dell'Islam, che sostiene la dignità, l'uguaglianza e le relazioni armoniose»*. Il 25 gennaio del 2004, dopo un lungo dibattito e più di 100 emendamenti, il Parlamento adottò la *Mudawwana*⁶².

⁵⁶ Maddy-Weitzman, Bruce, *Op. cit.*, p.402-403

⁵⁷ Catalano, Serida Lucrezia. "Shari'a reforms and power maintenance: the cases of family law reforms in Morocco and Algeria." *The Journal of North African Studies* 15.4 (2010): 535-555, p.539

⁵⁸ Discorso del re Mohammed VI il 20/08/1999

⁵⁹ Indica il "ragionamento indipendente", ed è una delle quattro risorse della legge sunnita. Si usa quando il Corano e la Sunna tacciono a riguardo, dovrebbe essere praticata attraverso il ragionamento per analogia, e il suo risultato non può contraddire il Corano. *The oxford dictionary of Islam*. Oxford University Press, 2004, p.135

⁶⁰ Pepicelli, Renata. *Op. cit.*, p.95

⁶¹ Discorso del re Mohammed VI al parlamento il 10/10/2003

<http://www.mincom.gov.ma/english/generalities/speech/2003/ParliamentFallSessionO11003.htm>

⁶² Zoglin, Katie. "Morocco's family code: Improving equality for women." *Hum. Rts. Q.* 31 (2009): 964, p.970

Nonostante l'articolo 19 della Costituzione dichiara che «*gli uomini e le donne godono in egual misura dei diritti e delle libertà di carattere civile, politico, economico, sociale, culturale e ambientale*»⁶³, le disposizioni discriminatorie nei confronti delle donne rimangono, e riguardano principalmente la sfera privata, come matrimonio, poligamia, divorzio, custodia dei figli ed eredità⁶⁴. Questo problema è stato evidenziato anche dalla Commissione dei diritti umani delle Nazioni Unite⁶⁵, oltre ad esprimere le sue preoccupazioni in merito all'elevato numero della poligamia e all'aumento dei matrimoni infantili⁶⁶.

⁶³ Morocco's Constitution of 2011 https://www.constituteproject.org/constitution/Morocco_2011.pdf

⁶⁴ Matrimonio art. 19-20; poligamia art. 40-46; divorzio art. 123-124; custodia dei figli art. 236; eredità art. 316-319. Gagliardi, Silvia. "Violence against women: the stark reality behind Morocco's human rights progress." *The Journal of North African Studies* 23.4 (2018): 569-590, p.5

⁶⁵ Il Marocco, avendo ratificato la Convenzione Internazionale sui diritti civili e politici, è tenuto a inviare un report alla Commissione dei diritti umani delle Nazioni Unite (*UN Human Rights Committee*) spiegando in che modo applica la Convenzione. Inizialmente gli stati devono inviare il report l'anno successivo alla loro adesione alla Convenzione, successivamente quando il Comitato lo richiederà (generalmente ogni quattro anni). Il Comitato esamina ogni report degli stati firmatari ed esprime i suoi timori e i suoi suggerimenti sotto forma di "*concluding observations*".

<https://www.ohchr.org/en/hrbodies/ccpr/pages/ccprindex.aspx>

⁶⁶ Concluding observations on the sixth periodic report of Morocco, *equality between men and women and practices that are harmful to women*, art. 13-14

https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CCPR%2fC%2fMOR%2fCO%2f6&Lang=en

Capitolo II: Società civile

2.1 Definizione di società civile

Il concetto di società civile è problematico, dal momento che non esiste una definizione chiara e univoca, ma si possono distinguere due tipi di approccio, quello dominante che si basa sul pensiero liberale, e quello alternativo che fa riferimento alla visione di Gramsci⁶⁷. La definizione liberale di società civile definita da Hawthorne come «*zona della vita associativa volontaria che trascende i legami familiari ma separata dallo stato e dal mercato*»⁶⁸ è stata quella dominante in quanto enfatizzava il ruolo del singolo che prendeva parte attiva nella vita associativa al fine di rendere lo stato e le autorità al potere consapevoli delle problematiche della società. Alla base vi è l'ipotesi che la società civile sia un ostacolo al potere arbitrario dello stato, di conseguenza la società civile viene definita come liberale e democratica e la sua espansione viene collegata all'espansione dei valori liberali e democratici. La natura volontaria dei movimenti che si mobilitano per motivi diversi, consente alla società di sviluppare legami che trascendono la parentela e che non vedono lo stato come il principale fornitore di beni e servizi materiali. L'esistenza di una società civile così attiva viene interpretata come uno sviluppo positivo per la democrazia perché promuove l'interazione delle persone in un contesto volontario, in cui le differenti opinioni devono essere prese in considerazione perché gli interessi dei gruppi sono vari. Lo stato non interferisce con questo spazio autonomo in cui le esigenze possono svilupparsi, i problemi possono essere discussi e le attività organizzate⁶⁹.

La definizione liberale della società civile si è imposta maggiormente dalla fine degli anni '80 e nel corso degli anni '90, nei paesi occidentali sviluppati e industrializzati, dove la "ritirata" dello stato dalla vita economica e sociale, ha permesso alla società civile di autoregolarsi e di diventare un sostituto per la fornitura di beni e servizi. Questo ha comportato un aumento delle organizzazioni della società civile che si sono concentrate attorno ad una serie di questioni non solo di carattere sociale ma anche politiche, come ad esempio i diritti umani. I cambiamenti avvenuti in America Latina e in Europa orientale e centrale negli anni '90 hanno sottolineato il legame tra società civile e democrazia, dichiarando la società civile come un ingrediente necessario per la democrazia o per la democratizzazione. Ne consegue che nel pensiero liberale, la società civile ha sempre avuto connotazioni positive, perché legato al più positivo dei valori politici ovvero la democrazia. L'attivismo della società civile in contesto

⁶⁷ Touhtou, Rashid. *Civil Society in Morocco under the New 2011 Constitution: Issues, Stakes and Challenges*. Arab Center for Research & Policy Studies., 2014., p.4

⁶⁸ Hawthorne, Amy. *Middle Eastern democracy: is civil society the answer?*. Vol. 1. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2004.; p.3

⁶⁹ Cavatorta, Francesco, and Vincent Durac. *Civil society and democratization in the Arab world: The dynamics of activism*. Vol. 22. Routledge, 2010, p.10-11

democratico rafforza la democrazia già esistente, in contesto autoritario metterebbe in crisi l'autoritarismo portando alla prevarsa della democrazia⁷⁰.

Laith Kubba, in un articolo per il *journal of democracy* del 2000, ha affermato che il "risveglio della società civile" sarebbe un fattore decisivo per sfidare i regimi democratici e intraprendere un processo di democratizzazione nei paesi arabi⁷¹. L'ipotesi del ruolo positivo dell'attivismo della società civile deriva da tre fattori: l'accettazione del principio teorico secondo cui la mobilitazione della società civile porta alla democratizzazione in contesto autoritario e rafforza la democrazia laddove è già presente; l'esperienza storica del processo di democratizzazione in Europa orientale e America latina; l'emergere di numerose organizzazioni della società civile impegnate su varie questioni. Tuttavia, il presupposto che la società civile porti ad uno sviluppo positivo e ad una democratizzazione è stato oggetto di critiche, infatti l'assenza di cambiamenti democratici significativi in Medio Oriente e Nord Africa, nonostante quasi due decenni di impegno e sostegno per l'attivismo della società civile, testimonia il fallimento pratico di tale approccio⁷². Numerosi fattori hanno contribuito alla debolezza della società civile come forza democratica, come ad esempio la repressione attuata dalla stato o la poca partecipazione alle attività della società civile da parte della popolazione.

Per quanto concerne la società civile nei paesi arabi, si possono individuare quattro principali fasi di sviluppo. Prima del colonialismo europeo, nel diciannovesimo e all'inizio del ventesimo secolo, la società civile consisteva in gruppi di auto-aiuto, corporazioni, istituti di beneficenza ed educazione di carattere religioso; una seconda fase iniziò con l'arrivo degli europei, quando, in tutta la regione, sono emerse forme "moderne" di vita associativa, come associazioni professionali, sindacati, enti di beneficenza secolari, circoli culturali e organizzazioni islamiste come i Fratelli Musulmani. Molte di queste organizzazioni erano politicamente attive in un modo in cui non lo erano state le precedenti forme di società civile e hanno svolto un ruolo importante nelle lotte nazionaliste e nel sostenere le cause pan-arabe. La terza fase risale al periodo post indipendenza, quando i regimi iniziarono a controllare rigorosamente e a reprimere le associazioni della società civile, perché temevano che queste ultime potessero minacciare l'unità nazionale e i tentativi di consolidare il paese. La quarta fase, caratterizzata da una relativa liberalizzazione e diversificazione della società civile, è iniziata negli anni '80 e continua ancora oggi. Numerosi fattori hanno contribuito a questa fase, dalla liberalizzazione politica ed economica attuata dai governi arabi alle influenze internazionali⁷³.

La società civile comprende cinque settori:

⁷⁰ Ivi, p.12-15

⁷¹ Kubba, Laith. "The awakening of civil society." *Journal of Democracy* 11.3 (2000): 84-90.

⁷² Cavatorta Francesco, and Vincent Durac. *Op. cit.*, p.8-9

⁷³ Amy, Hawthorne. *Op. cit.*, p.6

- settore islamico, costituito da una vasta gamma di gruppi, associazioni e movimenti il cui obiettivo comune è sostenere e diffondere la fede dell'Islam, è la forma più attiva e diffusa di vita associativa. Questo settore non è omogeneo, in quanto comprende varie forme e orientamenti politici;
- organizzazioni non governative non profit (ONG);
- organizzazioni professionali basate sull'appartenenza come sindacati dei lavoratori, sindacati professionali (associazioni di avvocati, sindacati di medici e ingegneri e simili) e camere di commercio;
- associazioni il cui scopo principale è la solidarietà e la compagnia e talvolta fornire servizi tra gruppi di amici, vicini, parenti e colleghi. Si distinguono dalle ONG perché sono organizzate in modo informale e interagiscono poco con i funzionari governativi, la maggior parte sono autofinanziati e pochi cercano finanziamenti pubblici o donazioni;
- associazioni a favore della democrazia, che rispetto agli altri settori sopracitati, rappresentano quello di più recente formazione⁷⁴.

⁷⁴ Ibidem, p.6

2.2 Società civile in Marocco

Nel periodo post-indipendenza e fino alla metà degli anni '80, il panorama politico del Marocco era caratterizzato da un profondo legame tra partiti politici e società civile. Per comprendere la differenza tra partiti politici e società civile, si può fare riferimento alla distinzione tra rapporti di potere verticali ed orizzontali adoperata da Putman. Secondo l'autore, le associazioni della società civile sono caratterizzate da rapporti di potere orizzontali, i partiti al contrario, da rapporti di potere verticali. Di conseguenza, quando i partiti politici impongono i loro rapporti di potere verticali sulle associazioni della società civile, inibiscono la loro autonomia e li rendono meri satelliti dei loro interessi⁷⁵. Il referendum per l'approvazione della costituzione marocchina avvenuto nel 1962 rappresenta un esempio del ruolo svolto dalle associazioni all'interno del sistema politico. Il partito Istiqlal⁷⁶ fu a favore del referendum insieme a tutte le associazioni su cui rivendicava il controllo, i suoi quotidiani *Al Alam* e *La Nation* furono mobilitati in sostegno del referendum, e durante la campagna elettorale, solo nella città di Rabat, gli uffici dell'UGMT (*Union Générale des Travailleurs Marocains*) e dell'UMA (*Union Marocaine de l'Agriculture*) organizzarono 34 convegni. Il legame tra il partito Istiqlal e l'UMA era evidente, in quanto quest'ultimo era presieduto dall'ex ministro dell'agricoltura, *Ahmed Nejjaï*, membro di *Istiqlal*. Altre organizzazioni a favore del referendum erano l'*Union Marocaine du Commerce, de l'industrie et de l'agriculture*, l'*Union General des Etudiants Marocains*, l'*Associations de Parents d'Elevés and la Commission Nationale de Sport*. Il boicottaggio del referendum fu organizzato dall'UNFP⁷⁷ (*Union National des Forces Populaires*) UMT (*Union Marocaine du Travail*) e l'UNEM (*Union Nationale des Etudiants du Maroc*)⁷⁸. Questo esempio dimostra come le associazioni fossero strettamente legate al processo politico e alla lotta politica tra i partiti politici e la monarchia. In questo contesto, la mancanza di autonomia ha impedito la chiara articolazione di qualsiasi interesse o scopo dell'associazione e ha portato all'indebolimento delle sue attività associative⁷⁹.

A metà degli anni '80, tuttavia, iniziò ad emergere una "nuova" società civile che si sviluppò al di fuori dell'ambito dei partiti politici; molti si resero conto che il loro legame con la scena politica aveva impedito l'organizzazione e la promozione delle loro problematiche, un caso emblematico è costituito dalla rivendicazione dei diritti delle

⁷⁵ Putnam, Robert D., Robert Leonardi, and Raffaella Y. Nanetti. *Making democracy work: Civic traditions in modern Italy*. Princeton university press, 1994, p.167-175

⁷⁶ Il partito *Istiqlal* o partito dell'indipendenza di orientamento nazionalista e conservatore fu fondato nel 1943, era guidato da *Ahmed Balafrej* and *Allal al-Fasi*. Svolse un ruolo importante nel post indipendenza, ma non riuscì a imporsi a causa di una divisione interna da parte dei suoi leader più attivi. Sotto il regno del re *Hassan II* si alternarono periodi di collaborazione con la monarchia a periodi di contrapposizione.

⁷⁷ L'*Union National des Forces Populaires* (Unione nazionale delle forze popolari) fu fondata nel 1959 da parte dei membri più progressisti del partito *Istiqlal*, tra cui *Mehdi Ben Barka*.

⁷⁸ Sater, James. "The dynamics of state and civil society in Morocco." *The Journal of North African Studies* 7.3 (2002): 101-118, p.104-105

⁷⁹ Ivi, p.106

donne⁸⁰. L'*Association Démocratique des Femmes du Maroc* (ADFM), fondata nel 1985 da *Amina Lmrini*, era una sezione del *Parti du Progres et du Socialisme* (PPS), partito comunista del Marocco. Dominato principalmente da uomini, il partito non aveva quasi mai considerato i diritti delle donne una questione politica rilevante, perché la rappresentanza del partito nel parlamento e la gestione delle questioni nazionaliste da parte del regime avevano la priorità⁸¹. Rajah El Habti, un'attivista per i diritti delle donne afferma:

*“in a party, the question of women has never been a political question, but only a social question. That is why it was important for the ADFM to become completely independent from the party, in order to develop its strategies independently from party strategies, to be able to work more efficiently for its cause.[...] For them, the priority was the economy, financial laws, the constitution, or whatsoever. The parties want to keep their seats in parliament or in politics in general, that's why all women's associations that are directly associated to a political party can't work for their cause”*⁸².

L'ADFM non si basa su un movimento popolare e non ha una grande presenza sul campo. Il motivo è che la sua strategia è prima di tutto quella di contribuire intellettualmente a un'ampia discussione sui diritti delle donne, all'interno di una discussione più ampia sui diritti umani. Dunque è un'organizzazione intellettuale che fa pressioni per il cambiamento politico, e non un'organizzazione politica che mira a mobilitare le persone per conto di politiche orientate al potere⁸³. Il fatto che serva una certa clientela intellettuale, comporta una sovrapposizione tra gli interessi politici e l'ideologia. Per questo l'ADFM mantiene ancora dei contatti con il PPS, ma come l'associazione ha dichiarato, non consente al partito di influenzare la loro lotta per i diritti delle donne. Le donne attiviste utilizzino i loro contatti con il partito per sostenere la loro causa; ad esempio quando il giornale dell'ADFM venne sospeso per problemi finanziari, gli attivisti di questa associazione fecero riferimento al quotidiano del PPS, *Al Bayane*, che aveva trattato frequentemente dei problemi delle donne. Nelle interviste, le militanti femministe hanno affermato che i contatti con il partito non costituiscono un problema quando l'associazione discute nuove strategie e progetti⁸⁴.

L'assenza di influenza diretta da parte dei partiti politici era l'aspetto più importante in questo clima intellettuale⁸⁵. Inoltre la continua interazione tra associazioni, università e giornalismo, ha portato alla creazione di un ambiente nel quale l'attività associativa è

⁸⁰ Sater, James N. *Civil society and political change in Morocco*. Routledge, 2007, p.52

⁸¹ Ivi, p.78-79

⁸² Ivi, p.57

⁸³ Ivi, p.58

⁸⁴ Sater, James. "The dynamics of state and civil society in Morocco." *The Journal of North African Studies* 7.3 (2002): 101-118, p.109

⁸⁵ Oltre alla nascita di nuove organizzazioni della società civile, in questo periodo ci fu un notevole sviluppo dei media, tra cui la fondazione di *Kalima*, la prima rivista femminile. Tra i temi trattati vi erano: il femminismo, la prostituzione e la violenza contro le donne. Sater, James. "The dynamics of state and civil society in Morocco." *The Journal of North African Studies* 7.3 (2002): 101-118, p.106-107

diventata una scelta strategica evitando il coinvolgimento con la politica dei partiti. Negli anni '90 le associazioni che focalizzavano la loro attenzione su singole questioni si moltiplicarono, sulla scia del successo delle associazioni indipendenti dai partiti politici, nate nel decennio precedente. La proliferazione di queste organizzazioni era dovuta a diversi fattori, da un lato la rinegoziazione dei poteri tra la monarchia e i partiti politici, dall'altro la crisi economica che il Marocco stava affrontando.

Verso la fine degli anni '90 Hassan II avviò una fase di liberalizzazione del sistema politico marocchino, caratterizzata da vari cambiamenti politici, tra i quali i referendum costituzionali del 1992 e del 1996. Il re diede una spinta a tali cambiamenti quando nel 1998 nominò come primo ministro A. Youssoufi, leader del partito politico di opposizione USFP (*Union Socialiste des Forces Populaires*), il quale aveva vinto le elezioni legislative un anno prima, dando così inizio al governo dell'*alternance consensuelle*⁸⁶. L'*alternance*, inteso come periodo di transizione democratica, culminò con la morte di Hassan II e la salita al trono di Mohammed VI, nel luglio del 1999. Questi cambiamenti vengono inseriti in un quadro che Rémy Leveau descrive come *democracy of limited objectives*, perché, nonostante il sistema multipartitico del Marocco, il potere rimase concentrato nelle mani del re⁸⁷. Con la modifica della Costituzione del 1996, venne istituito il bicameralismo in Parlamento: da una parte la Camera dei Rappresentanti (Camera Bassa) eletta a suffragio universale, e dall'altra la Camera dei Consiglieri (Camera Alta), i cui membri venivano eletti indirettamente, con le élite locali che giocavano un ruolo fondamentale nel decidere la sua composizione⁸⁸. Franceschi afferma che anche in questo caso la supremazia del re sul Parlamento venne consolidata perché «*anche se i Partiti riformisti detengono la maggioranza assoluta alla Camera dei Rappresentanti, con un Governo disposto ad esercitare i poteri riconosciutogli dalla Costituzione, l'Esecutivo può essere rovesciato dalla molto più conservatrice Camera dei Consiglieri, sulla quale il Makhzen ha un'influenza ancora più importante*»⁸⁹. Nel 2002 fu chiesto ai cittadini marocchini di partecipare alle prime elezioni legislative completamente "libere ed eque" per consolidare la "democrazia marocchina"⁹⁰. Poiché il re Hassan II aveva nominato Youssoufi dell'USFP, ci si aspettava che Mohammed VI nominasse come Primo Ministro il leader del partito politico con il maggior numero di seggi in Parlamento e che gli chiedesse di formare il nuovo governo⁹¹. I risultati delle elezioni non designarono chiaramente un vincitore e il 9 ottobre 2002, il re nominò come Primo Ministro Driss Jettou, il quale non era membro

⁸⁶ Desrués, Thierry, and Eduardo Moyano. "Social change and political transition in Morocco." *Mediterranean Politics* 6.1 (2001): 21-47, p.22

⁸⁷ Leveau, Rémy. "Les hésitations du pouvoir marocain." *Maniere de Voir. Le Monde Diplomatique* (1994), p.57-59

⁸⁸ Monjib Maâti, *The "Democratization" Process in Morocco: Progress, Obstacles and the Impact of the Islamist-Secularist Divide*, Brookings, 2001, URL: <https://www.brookings.edu/research/the-democratization-process-in-morocco-progress-obstacles-and-the-impact-of-the-islamist-secularist-divide/>

⁸⁹ Daniela Franceschi, *La democrazia in Marocco: progressi e arretramenti*, Storico.org, 2016, URL http://www.storico.org/africa_islamici_israele/democrazia_marocco.html

⁹⁰ Sater, James N. "Morocco after the Parliamentary Elections of 2002." *Mediterranean Politics* 8.1 (2003): 135-142., DOI: [10.1080/13629390308010007](https://doi.org/10.1080/13629390308010007), p.135-136

⁹¹ Ivi, p.137

della maggioranza parlamentare che includeva il partito Istiqlal e l'USFP. La scelta di Jettou rappresentò la fine delle ambizioni dei partiti politici marocchini, inoltre il re elesse i Ministri dell'Interno, degli Affari Religiosi e della Giustizia, come sancito dalla Costituzione⁹². Queste elezioni dimostrarono la posizione incontrastata del monarca nel processo politico e la necessità di avviare una riforma costituzionale in grado di limitare i poteri esecutivi del re, in quanto il Parlamento rimaneva ancora molto debole⁹³.

In termini economici, il Marocco ha registrato un'enorme crescita nell'ultimo decennio, indicando il successo di alcune delle riforme intraprese. Vi sono stati investimenti esteri significativi sia dall'Europa che dagli Stati del Golfo, mentre gli Stati Uniti e il Marocco hanno firmato un accordo di libero scambio nel 2004. Il problema è che lo sviluppo economico neoliberista, non ha portato a una più equa distribuzione della ricchezza né a un significativo miglioramento dei servizi sociali di base⁹⁴.

Sebbene il quadro politico sia stato caratterizzato da una certa continuità sotto il regno di Hassan II e di Mohammed VI, un aspetto della società è cambiato radicalmente, ovvero la libertà della società civile di organizzarsi e operare. L'istituzione e il funzionamento delle associazioni è governato dal decreto del 1958 (*dahir* 1-58-376), che sancisce il diritto delle persone di formare associazioni "liberamente e senza autorizzazione in conformità con le disposizioni dell'articolo 5"⁹⁵. Tuttavia, sotto Hassan II, la realtà era molto diversa e l'attivismo della società civile era sia scoraggiato che gravemente compromesso. Il decreto del 1958 è ancora il principale quadro giuridico attraverso il quale è regolata la libertà di associazione, ma la legge è stata modificata nel 2002 e nel 2006 per facilitare la registrazione e il funzionamento delle associazioni⁹⁶. L'articolo 5 afferma che "ogni associazione deve dichiararsi alle autorità locali nella giurisdizione in cui si trova la sede dell'associazione", successivamente ottiene una ricevuta provvisoria per operare e ne riceve una definitiva dopo un periodo massimo di 60 giorni. La legge prevede delle eccezioni, l'articolo 3 afferma che all'associazione verrà negato lo status giuridico se "è fondata su una causa o ha un obiettivo illegale, contraria alla morale o che mina la religione islamica, l'integrità del territorio nazionale o il regime monarchico, o sollecita la discriminazione"⁹⁷. A prima vista, sembra che le disposizioni che regolano la libertà di associazione in Marocco siano abbastanza liberali, tuttavia la legislazione effettiva è diversa dalla realtà della sua applicazione. Ad esempio l'articolo 3 comprende molte

⁹² Ivi, p.139-140-141

⁹³ Cavatorta Francesco, and Vincent Durac. *Op. cit.*, p.56

⁹⁴ Ivi, p.57

⁹⁵ Dahir n°1-58-376 du 3 jourmada I 1378 (15 novembre 1958) réglementant le droit d'association, tel qu'il a été modifié et complété. Bulletin officiel n°2404 bis du 27/11/1958, URL: https://www.imolin.org/doc/amlid/Morocco/Morocco_Dahir_no_1-58-376_reglementant_le_droit_dassociation_1958.pdf, art.2

⁹⁶ Cavatorta Francesco, and Vincent Durac. *Op. cit.*, p.58

⁹⁷ Dahir n°1-58-376 du 3 jourmada I 1378 (15 novembre 1958) réglementant le droit d'association, tel qu'il a été modifié et complété. Bulletin officiel n°2404 bis du 27/11/1958, URL: https://www.imolin.org/doc/amlid/Morocco/Morocco_Dahir_no_1-58-376_reglementant_le_droit_dassociation_1958.pdf, art.3

eccezioni che possono portare alla chiusura di numerose associazioni sulla base del fatto che violano le disposizioni dell'articolo, e le autorità non devono spiegare la loro decisione quando negano il riconoscimento di un'associazione. Questi non rappresentano la problematica maggiore in quanto vengono usati in poche occasioni, quello che è molto più comune è il blocco amministrativo. Per legge, l'autorità locale non ha alcun ruolo nel valutare e nel determinare se un'associazione possa esistere o meno. Dovrebbe semplicemente inoltrare una copia dei documenti della fondazione dell'associazione all'ufficio del procuratore presso il tribunale che ha giurisdizione geografica. È il procuratore statale che può, "se necessario", emettere un "parere" sul documento istitutivo dell'associazione. L'opposizione del procuratore entro il termine di 60 giorni significa che l'associazione non è legalmente dichiarata⁹⁸. Questi ostacoli amministrativi minano le attività delle associazioni perché devono comunicare alcune modifiche interne, come i cambiamenti della leadership o emendamenti ai regolamenti, dopo la ricezione della notifica, le autorità dovrebbero emettere una ricevuta timbrata e datata, ma in caso di rifiuto significa che i cambiamenti all'interno dell'associazione non sono mai avvenuti, rendendo precaria la loro situazione giuridica⁹⁹. Il rapporto *Human Right Watch* sintetizza le ripercussioni sulla vita delle associazioni a causa di questi ostacoli amministrativi: difficoltà ad affittare un locale, postare annunci sulle strade, aprire un account bancario, esclusione da eventi ufficiali e inleggibilità per i sussidi, boicottaggio dal parte delle autorità, nessun diritto ad organizzare raduni nelle vie pubbliche, rischio che i membri vengano perseguitati¹⁰⁰.

La costituzione del 2011 ha rafforzato il ruolo della società civile, l'articolo 12 afferma che:

“le associazioni della società civile e le organizzazioni non governative esercitano le loro attività liberamente”

e contribuiscono, in un quadro di democrazia partecipativa:

“all'adozione, l'implementazione e la valutazione delle decisioni e delle iniziative delle istituzioni elette e dei poteri pubblici”.

I cittadini hanno il diritto di presentare mozioni in materia legislativa (art 14) e petizioni ai poteri pubblici (art 15)¹⁰¹. La costituzione richiede la promulgazione di leggi che regolino le condizioni e le modalità per l'esercizio di questi diritti, ma sebbene due progetti di legge siano stati presentati nel 2015, finora nessuno dei due è stato adottato. Se correttamente applicata, la nuova costituzione darebbe alla società civile un ampio

⁹⁸ Human Rights Watch, *Freedom to Create Associations: A Declarative Regime in Name Only*. New York, NY: Human Rights Watch, 2009. Print, URL <https://www.hrw.org/report/2009/10/07/freedom-create-associations/declarative-regime-name-only>, p.9

⁹⁹ Cavatorta Francesco, and Vincent Durac. *Op. cit.*, p.59

¹⁰⁰ Human Rights Watch, *Op. cit.*, p.12-13

¹⁰¹ Morocco's Constitution of 2011, URL: https://www.constituteproject.org/constitution/Morocco_2011.pdf

spazio per espandere la sua partecipazione politica, il che a sua volta incentiva i cittadini a creare e unirsi in gruppi attivi della società civile, ma nel 2013 la repressione contro le organizzazioni e gli attivisti per i diritti umani è aumentata¹⁰². Un esempio eclatante riguarda lo scioglimento dell'associazione *Racines*, che dalla sua fondazione nel 2010, ha svolto un ruolo importante nel panorama dell'attivismo sociale¹⁰³.

Il procuratore generale su richiesta del governatore di Casablanca-Anfa, un alto funzionario del ministero degli interni, ha denunciato l'associazione *Racines*, dopo che quest'ultima aveva ospitato, nei suoi uffici a Casablanca, un episodio della web serie di satira politica pubblicato su YouTube "*1 dîner, 2 cons*" ("una cena, due cretini")¹⁰⁴. Durante questo episodio del 5 agosto 2018, che ha raggiunto più di mezzo milione di visualizzazioni, alcuni ospiti, tra cui *Aadel Essadani*, attivista ed ex direttore generale di *Racines*, *Ahmed Bechemsi*, portavoce di *Human Rights Watch* per la regione MENA, *Joudad Hamindi*, coordinatore dell'Associazione per i diritti e le libertà religiose del Marocco¹⁰⁵, criticavano alcuni discorsi e politiche del re Mohammed VI. Il 26 dicembre 2018, il tribunale civile di primo grado di Casablanca ha annunciato lo scioglimento di *Racines* sulla base del fatto che l'associazione aveva «*espresso opinioni politiche molto lontane dagli scopi per i quali è stata creata*». La sentenza non è attualmente vincolante e *Racines* sta continuando ad operare per la libertà di espressione e la diversità culturale in Marocco e in Africa, nonostante la pressione del governo a cessare le sue attività¹⁰⁶. In un comunicato stampa, *Racines* afferma di difendere il principio della cultura per permettere l'emancipazione dei cittadini attraverso «*delle azioni culturali, delle valutazioni, degli studi, delle inchieste e la rendicontazione finanziaria*» e di operare «*per organizzare, raccogliere e restituire la parola di cittadine e cittadini, al fine di costruire collettivamente delle risposte per installare e rendere duratura una democrazia equa*»¹⁰⁷. Considerando il fatto che l'associazione ha solo ospitato lo show nel suo ufficio, senza organizzarlo né trasmetterlo, la sua dissoluzione ci pone davanti a dei dubbi riguardanti la libertà di parola, il ruolo svolto dalla società civile marocchina,

¹⁰² Engelcke, Dörthe, *Morocco's changing civil society*, In: "Carnegie endowment for international peace", 07/01/2016, URL: <https://carnegieendowment.org/sada/62417> (consultato il 06/05/2020)

¹⁰³ *Racines* è una organizzazione no profit marocchina che sostiene l'integrazione della cultura nelle politiche pubbliche umane, sociali ed economiche. Gli attivisti dell'associazione sostengono che la questione della cultura sia comune ai paesi arabi e africani: debolezza delle politiche culturali, mancanza di coinvolgimento degli Stati, non riconoscimento della cultura come diritto umano, debole creatività industrie, mancanza di protezione dei diritti degli artisti, mancanza di formazione nei lavori culturali. <https://www.racines.ma/en/content/about-racines>

¹⁰⁴ *Dissolution of NGO Racines an unacceptable violation of cultural rights in Morocco*, In: "Pen America", 22/01/2019, URL: <https://pen.org/press-release/dissolution-racines-unacceptable-violation-cultural-rights-morocco/> (consultato il 06/05/2020)

¹⁰⁵ Colin, Francesco, *Stato vs. società civile in Morocco: strategie di controllo*, In: Mondopoli, 07/05/2019 <http://www.mondopoli.it/2019/05/07/stato-vs-societa-civile-in-marocco-strategie-di-controllo/> (consultato il 06/05/2020)

¹⁰⁶ *Dissolution of NGO Racines an unacceptable violation of cultural rights in Morocco*, In: "Pen America", 22/01/2019, URL: <https://pen.org/press-release/dissolution-racines-unacceptable-violation-cultural-rights-morocco/> (consultato il 06/05/2020)

¹⁰⁷ Comunicato stampa, Scioglimento di *Racines*: una decisione giudiziaria inquietante per la libertà di espressione e di associazione, URL: <https://www.docdroid.net/YMGYS49/comunicato-stampa-it-pdf> (consultato il 06/05/2020)

e l'atteggiamento delle autorità nei suoi confronti. L'associazione in merito alla sentenza dichiara:

“poiché una delle condizioni per la nostra attività è la libertà di espressione, questa sentenza giudiziaria è inquietante sotto molti aspetti. Essa lascia presagire un futuro incerto per le associazioni marocchine, perseguendo ancora di più una strategia securitaria e liberticida, a scapito dei valori universali di libertà fondamentali - compresa la libertà di espressione - ed emancipazione dei cittadini, presenti nella Costituzione marocchina e nei trattati internazionali ratificati dal Marocco. Questo scioglimento rappresenta una spada di Damocle sulla libertà associativa nel Marocco, mettendo in evidenza le contraddizioni tra il discorso dominante e la realtà di fatto. Esso rischia di amplificare ancor più i contrasti in seno alla società marocchina, quando il bisogno urgente è quello di concentrarsi sulla emancipazione dei cittadini, sui servizi pubblici, sulla rendicontazione finanziaria, sulla diversità culturale, la lotta contro i radicalismi”¹⁰⁸.

Quello che è avvenuto all'associazione *Racines* non è un caso isolato, perché limitazioni nei confronti dall'attività delle organizzazioni della società civile avvengono regolarmente, è preoccupante la distanza tra la lettera del testo legislativo e la sua applicazione da parte dei poteri pubblici. Tenendo conto di quanto affermato nella Costituzione la società civile dovrebbe essere libera di agire, ma se le sue attività vengono percepite come provocatorie o pericolose dall'autorità, la sua reazione è immediata. Le interferenze continue del potere pubblico nella vita associativa marocchina mettono in dubbio la reale volontà di applicare le disposizioni della Costituzione.

¹⁰⁸ Ibidem

Capitolo III: Il fenomeno della violenza contro le donne in Marocco

3.1 Le relazioni di genere nella società marocchina

Secondo Zvan Elliott l'attuale immagine dominante del Marocco a livello internazionale, è quella di un paese "progressista" per quanto riguarda lo status e il trattamento delle donne¹⁰⁹, tuttavia l'uguaglianza di genere non è ancora stata conseguita e nella società marocchina le donne rimangono vittime di discriminazioni e violenze. Secondo il *Global Gender Gap Report* del 2020, che analizza il progresso relativo al divario tra uomini e donne in termini di politica, salute, economia e istruzione, il Marocco si classifica al 143esimo posto su un totale di 153 paesi e al 12esimo posto tra i paesi dell'area MENA¹¹⁰. Una recente indagine nazionale, svolta tra il 2 e il 10 marzo 2019, da parte del ministero della famiglia, della solidarietà, dell'uguaglianza e dello sviluppo sociale, ha studiato la diffusione della violenza contro le donne in Marocco, prendendo in considerazione cinque tipologie di violenza: psicologica, economica, fisica, sessuale e virtuale. Il risultato ha rivelato che a livello nazionale, il 54.4% delle donne è stata vittima di violenza, di cui il 55.8% nelle aree urbane e il 51.6% nelle aree rurali¹¹¹.

Per comprendere meglio tale fenomeno, si deve fare riferimento al contesto all'interno del quale avviene la violazione dei diritti delle donne, che nel caso dei paesi della regione MENA è quello patriarcale. Il patriarcato offre un contributo significativo alla normalizzazione e alla condonazione della violenza di genere, partendo dall'idea della supremazia degli uomini e della conseguente inferiorità delle donne¹¹². In generale il patriarcato è spesso definito come il potere che gli uomini esercitano sulle donne, che è rafforzato dalla loro occupazione di determinati ruoli sociali, come essere un padre, un fratello, un marito, un superiore o un regnante. Secondo Sylvia Walby il patriarcato è «un sistema di strutture e pratiche sociali in cui gli uomini dominano, opprimono e sfruttano le donne»¹¹³. mentre per Kaufman, gli uomini possono esercitare potere anche sugli altri uomini in base all'età, alla classe o alla razza¹¹⁴. Altri studiosi definiscono il patriarcato come la subordinazione delle donne agli uomini in quanto uomini e non come padri o fratelli. In questo contesto il patriarcato è il potere esercitato sulle donne in termini assoluti. L'esistenza del patriarcato è principalmente dovuta all'accettazione da

¹⁰⁹ Elliott, Katja Žvan. "Morocco and its women's rights struggle: a failure to live up to its progressive image." *Journal of Middle East Women's Studies* 10.2 (2014): 1-30.

¹¹⁰ Global Gender Gap Report 2020, URL: http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2020.pdf

¹¹¹ *Al-baḥṭ al-waṭanī at-tānī ḥawl 'inšār al-'unf did an-nisā' bil-maḡreb*, URL:

<http://www.social.gov.ma/sites/default/files/>

[النتائج الأولية للبحث الوطني، الثاني، حول العنف ضد النساء بالمغرب 2019.pdf](#), p.10

¹¹² Ghanim, David, Gender-based violence in the Middle East and North Africa: a ubiquitous phenomenon, In Salhi, Zahia S. *Gender and Violence in Islamic Societies: Patriarchy, Islamism and Politics in the Middle East and North Africa*. London: I.B. Tauris, 2013. Print., p.43

¹¹³ Walby, Sylvia. *Theorizing Patriarchy*. Oxford u.a: Blackwell, 1991. Print

¹¹⁴ Kaufman, Michael. *Beyond Patriarchy: Essays by Men on Pleasure, Power, and Change*. Toronto: Oxford Univ. Pr, 1987. Print

parte delle donne e, soprattutto, al mantenimento del suo ordine. A questo proposito, un altro gruppo di studiosi afferma che il patriarcato è sostenuto principalmente dalle donne e senza il loro continuo sostegno ai modelli gerarchici patriarcali, non sarebbe in grado di sopravvivere¹¹⁵.

La gerarchizzazione dei ruoli, espressione del patriarcato, si manifesta nell'istituzione della famiglia marocchina, all'interno della quale si definiscono ruoli specifici, vengono imposti valori diversi e ineguali tra ragazzi e ragazze sin dalla tenera età. I valori richiesti alle ragazze per preservare l'onore della famiglia, o meglio la reputazione dei suoi membri maschi, sono la castità e la verginità¹¹⁶. Secondo Sadiqi, «*il codice d'onore consiste nel preservare la reputazione pubblica di una famiglia, e il codice morale consiste nel preservare una condotta pubblica socialmente accettata*»¹¹⁷, ed entrambi i codici dipendono dall'onore e dal buon comportamento delle ragazze e delle donne. Il controllo della sessualità delle donne diventa essenziale e ha lo scopo di definire le loro libertà, la loro mobilità all'interno e all'esterno della casa. Le donne single, che godono dell'indipendenza economica ma non hanno quindi status di mogli o madri, non sono apprezzate perché hanno infranto le norme e le regole sociali prescritte dalla famiglia e dalla comunità in generale, come definite dalle nozioni di *hshouma*, tradotto come "vergogna", e sentimenti come "cosa direbbero o penserebbero gli altri di noi?". Shafai definisce il termine *hshouma*, come «*un complesso fenomeno sociale che pretende di regolare la condotta sociale per uomini e donne nella comunità*»¹¹⁸. È comune nella vita quotidiana marocchina ed ha valori e implicazioni femminili e maschili che controllano i comportamenti, le attività e il modo di pensare di ragazze e donne e stabiliscono i limiti designati dalle norme sociali e culturali. Il concetto implica principalmente una connotazione sessuale, pertanto, svolge un ruolo importante nell'influenzare le relazioni e le aspettative tra uomini e donne. Castità, onore e *hshouma* sono concetti fondamentali molto apprezzati nella società marocchina. Padri, fratelli o altri parenti maschi sono figure autorevoli che dovrebbero sorvegliare gli atteggiamenti e le azioni delle loro mogli, figlie o sorelle. Queste norme e valori sono instillati diversamente in entrambi i sessi; ragazze e ragazzi sono indirizzati a intraprendere ruoli diversi all'interno della famiglia e nella società in generale. Fin da piccole, le ragazze vengono educate con l'obiettivo di impegnarsi nella vita familiare per sposarsi, soddisfare i desideri (sessuali) del marito, crescere figli ed essere pazienti e obbedienti, il loro posto è a casa al contrario dei ragazzi che vengono educati al fine di diventare capofamiglia e normalmente occupano la sfera pubblica¹¹⁹. Da qui si genera una dicotomia tra spazio pubblico e privato che obbliga inconsciamente le donne a riconoscere il primo come

¹¹⁵ Salhi, Zahia S., Gender and Violence in the Middle East and North Africa: negotiating with patriarchal states and Islamism. In Salhi, Zahia S., *Gender and Violence in Islamic Societies: Patriarchy, Islamism and Politics in the Middle East and North Africa*. London: I.B. Tauris, 2013. Print., p. 27-28

¹¹⁶ Chafai, Habiba. "Contextualising street sexual harassment in Morocco: a discriminatory sociocultural representation of women." *The Journal of North African Studies* 22.5 (2017): 821-840, p.827

¹¹⁷ Sadiqi, Fatima. *Women, gender, and language in Morocco*. Vol. 1. Brill, 2003, p.60

¹¹⁸ Chafai, Habiba, *Op. cit.*, p.828

¹¹⁹ *Ibidem*, p.828

territorio maschile e il secondo come quello femminile. I due spazi interagiscono in modo dinamico, nel senso che uno non esiste senza l'altro, è in questa interazione che le identità di genere si costruiscono¹²⁰.

Oltre ai valori e ai ruoli ben specifici che vengono impartiti all'interno della famiglia e della società marocchina, un altro elemento che permette di tracciare l'evoluzione delle relazioni di genere in Marocco è costituito dalla presenza di stereotipi negativi sulle donne. Nel contesto familiare le donne vengono ritenute "troppo emotive", "troppo deboli", "troppo perfide", "laboriose", "pazienti" e "obbedienti". Le donne incapaci di adattarsi a questi ideali socialmente costruiti sono soggette al rifiuto da parte della società e dalla famiglia e all'emarginazione¹²¹. Gli stereotipi di genere vengono canalizzati attraverso il linguaggio, esiste infatti una miriade di espressioni che funzionano come una sorta di promemoria sul modo di essere delle donne e sulla loro "utilità sociale": *lmra ġir wliya* "una donna è debole" oppure *mra salha ħsan man myat raġl* "una donna socialmente utile è meglio di cento uomini". Gli stereotipi di genere possono essere espliciti ed impliciti, nel primo caso evidenziano l'atteggiamento ambivalente della società e degli uomini nei confronti delle donne, nel secondo costituiscono la somma degli atteggiamenti e delle credenze interiorizzati sul genere come categoria sociale. Esistono altre espressioni comuni che fanno riferimento alle donne con un significato negativo: *suq nnsa* (letteralmente "mercato delle donne", il significato è "banale", "indegno"), *šġul l'yalat* (letteralmente "il lavoro delle donne", il significato è "qualcosa fatto male"), *kلام le'yalat* (letteralmente "discorso delle donne", il significato è "infantile", "inaffidabile")¹²². Questi stereotipi nascondono l'eterogeneità e la grande complessità delle figure femminili del Marocco, costituiscono una forma di violenza contro le donne, ma sono difficili da superare perché inconsci e radicati nella cultura e nella società marocchina¹²³.

Per quanto concerne la rigida dicotomia dello spazio pubblico/privato che caratterizza il Marocco, iniziò ad essere riorganizzata in modo significativo dagli anni '60 in poi. L'accesso all'istruzione per le ragazze, l'aumento dell'età media del matrimonio, la partecipazione delle donne alla forza lavoro e la crescita nell'urbanizzazione hanno svolto ruoli significativi nel cambiare la natura dei ruoli e delle relazioni sociali, in particolare quelle tra uomini e donne. L'educazione delle donne, diffusa principalmente nelle aree urbane tra le famiglie della classe medio-alta, ha permesso loro di entrare nel mondo del lavoro e di unirsi agli uomini nell'arena pubblica, il loro lavoro retribuito ha contribuito a migliorare la situazione economica delle famiglie marocchine nelle aree urbane. Oltre a questa graduale comparsa delle donne marocchine nell'arena pubblica e alla loro modernizzazione attraverso

¹²⁰ Sadiqi, Fatima, and Moha Ennaji. "The feminization of public space: Women's activism, the family law, and social change in Morocco." *Journal of Middle East women's studies* 2.2 (2006): 86-114, p.88

¹²¹ Sadiqi, Fatima, Women and the violence of stereotypes in Morocco, Ennaji, Moha, and Fatima Sadiqi. *Gender and Violence in the Middle East*. New York, NY: Routledge, 2011. Internet resource, p.226

¹²² Ivi, p.227

¹²³ Ivi, p.228

l'educazione e la partecipazione alla forza lavoro, la migrazione rurale è stata un altro argomento che ha avuto un impatto sull'immagine delle donne che vivevano nelle zone urbane. Il flusso di uomini, che si spostavano principalmente dalle campagne alle grandi città in cerca di migliori opportunità economiche, ha fatto nascere una discussione riguardante le norme e i valori più conservatori, da loro condivisi. Il controllo delle donne e la loro sessualità venivano percepiti in modo molto diverso nel Marocco rurale e urbano, la partecipazione delle donne alla sfera pubblica non fu accolta positivamente dalla mentalità rurale conservatrice degli uomini provenienti da fuori città, dal loro punto di vista costituiva una sfida al patriarcato e al mantenimento dello status quo degli uomini. Di conseguenza le donne dello spazio urbano acquisirono una reputazione negativa agli occhi degli uomini delle aree rurali¹²⁴. In queste circostanze si sono sviluppati i cambiamenti che i ruoli e le relazioni di genere hanno subito in Marocco e i potenziali motivi dietro le molestie sessuali nei confronti delle donne da parte di uomini a loro sconosciuti nell'arena pubblica.

¹²⁴ Chafai, Habiba, *Op. cit.*, p.825-826

3.2 Violenza nello spazio pubblico: le molestie di strada

Se in precedenza le donne erano confinate nello spazio privato, con il passare del tempo hanno raggiunto la sfera pubblica, tradizionalmente riconosciuta come uno spazio esclusivamente maschile. Tuttavia, la percezione e l'uso che le donne hanno dello spazio pubblico sono diversi da quelli degli uomini, la città si offre in modo diseguale a uomini e donne, e ciascuno si comporta secondo le norme e i valori richiesti¹²⁵. La questione delle molestie sessuali, sia come molestia di strada sia come violenza nei luoghi pubblici nei confronti delle donne, è diventata sempre più familiare. Nel report di *UN women*, è stato dichiarato che oltre il 60% delle donne è stata vittima di molestie sessuali, sotto forma di sguardi ammiccanti, commenti sessuali e stalking, in pochi casi anche lo stupro, commesso da un singolo o da un gruppo¹²⁶.

Questi atteggiamenti mettono in discussione la presenza femminile negli spazi pubblici, e costituiscono soprattutto un freno alla mobilità delle donne. Molte lamentano di sentirsi insicure quando sono da sole, o di non poter camminare tranquillamente senza essere disturbate, in generale sono d'accordo nell'affermare che l'atteggiamento degli uomini costituisce una "*mancaza di moralità e rispetto*" nei loro confronti¹²⁷. L'utilizzo di parole offensive, sguardi, fischi, deriva dal fatto che gli uomini si sono attribuiti il diritto di "flirtare" e di molestare le donne, e vedono il corpo di queste ultime solo nel suo aspetto fisico, come un potenziale oggetto sessuale. Inoltre, il non aver recepito positivamente l'ingresso delle donne nella sfera pubblica, porta gli uomini a sentirsi in dovere di aggredire le donne, verbalmente e fisicamente, per far capire loro che non sono nel "posto giusto". Dal loro punto di vista, una donna si trova al di fuori delle mura di casa perché è alla "*ricerca di un uomo*", il tutto con la giustificazione sociale che "*le donne devono stare solo a casa*". Le espressioni offensive rappresentano un modo per dimostrare pubblicamente la virilità degli uomini e il loro dominio sulle donne e sullo spazio, le parole più usate fanno riferimento agli animali: asino, mulo o mucca, si riferiscono alle limitate capacità mentali delle donne, la scimmia o il gorilla riferendosi alla bruttezza della ragazza, la gallina, in riferimento alla sessualità¹²⁸.

I commenti negativi possono dipendere anche dall'abbigliamento delle donne, utilizzato come metro di misura della moralità di una ragazza: vestirsi con modestia e indossare il velo sono le condizioni per evitare di attirare gli sguardi¹²⁹. Infatti circa tre

¹²⁵ Monqid, Safaa. "Violence against women in public spaces: the case of Morocco." *Égypte/Monde arabe* 9 (2012): 105-117, p.107

¹²⁶ Understanding masculinities, results from the International Men and Gender Equality Study in the Middle East and North Africa 2017, URL: <https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2017/5/understanding-masculinities-results-from-the-images-in-the-middle-east-and-north-africa>, p.139

¹²⁷ Monqid, Safaa, *Op. cit.*, p.109

¹²⁸ Ivi, p.110

¹²⁹ Chafai, Habiba. "Everyday gendered violence: women's experiences of and discourses on street sexual harassment in Morocco", *The Journal of North African Studies*, (2020): 1-20, p.10

quarti degli uomini hanno dichiarato di aver molestato le donne per il loro abbigliamento "provocatorio", altre motivazioni che spingono gli uomini a violare i diritti delle donne sono: divertimento o eccitazione, circa il 60%, il desiderio di mettersi in mostra davanti ai loro coetanei rappresenta un quinto e per alcuni la presenza di notte in luoghi pubblici, legittima la molestia. Le donne hanno espresso punti di vista conservatori e, in alcuni casi, ancor più di quelli delle loro controparti maschili, attribuendo la responsabilità di molestie alle donne per aver essenzialmente "tentato" gli uomini¹³⁰. Questa è una delle conseguenze che emerge a seguito di numerose e continue molestie subite, ovvero incolpare le donne vittime di molestie piuttosto che i molestatore, insieme alla banalizzazione delle stesse, rendendole un'abitudine normale, un prezzo che le donne sono costrette a pagare per potersi muovere nello spazio esterno¹³¹. Alcune donne affermano:

"It is natural, it is part of everyday life. I don't care about it"

"It is something spontaneous. It always existed and will always exist"

*"I used to experience street harassment every day in the beginning. Now it is less because I started to understand street codes, smiling is like an invitation. Now I have a different attitude, I dress in a conservative way, and pay less attention to it too". "I once witnessed a woman facing physical harassment, but the girl was wearing inadequate clothes... Tight and showing her underwear as if she was asking for what happened to her.."*¹³².

Le molestie subite per strada hanno delle implicazioni sull'uso che le donne fanno dello del luogo pubblico che si limita soprattutto a luoghi molto frequentati e ai luoghi in cui devono andare per un bisogno particolare. Le donne continuano anche ad accettare che una donna, soprattutto giovane, non dovrebbe uscire da sola "senza una buona ragione". Oltre all'uso utilitaristico dello spazio, possiamo menzionare un'altra conseguenza delle molestie di strada, vale a dire che le donne devono essere accompagnate durante le loro uscite, il che indica che una donna single non si sente ancora a suo agio nello spazio pubblico, a causa delle pressioni sociali e delle inibizioni. Tutte le donne preferiscono uscire accompagnate dai mariti, dalla madre, dal fidanzato o dai figli, soprattutto se non vi è alcun motivo specifico per uscire¹³³.

¹³⁰ Understanding masculinities, results from the International Men and Gender Equality Study in the Middle East and North Africa 2017, p.140

¹³¹ Chafai, Habiba (2020), *Op. cit.*, p.9

¹³² Ivi, p.10-11

¹³³ Monqid, Safaa, *Op. cit.*, p.112-113

3.3 Violenza nello spazio privato: la violenza domestica

La violenza domestica è strettamente correlata alla struttura e alla natura della famiglia, che rende la donna dipendente da una figura maschile dominante all'interno dell'ambito familiare. Comprende non solo la violenza perpetrata dal marito nei confronti della moglie, ma fa anche riferimento alla violenza usata all'interno della famiglia in generale, e in entrambi i casi comprende varie tipologie, come violenza fisica, sessuale, psicologica ed economica. Una recente indagine nazionale ha evidenziato che il 17.9% delle donne è stata vittima di violenza nel milieu familiare, le donne intervistate hanno riferito che subiscono atti di violenza principalmente da parte del padre, e in secondo luogo dal fratello¹³⁴. Secondo un sondaggio dell'*Association Démocratique des Femmes du Maroc*, la violenza domestica contro le donne è ancora considerata un fenomeno sociale privato¹³⁵. Il 52.2% ha dichiarato di essere stata vittima di violenza da parte del marito, circa il 39% degli uomini sostiene che in alcuni casi le donne meritano di essere picchiate e più del 60% sostiene che una donna dovrebbe tollerare la violenza per preservare l'unità della famiglia. La metà dei marocchini ha violentato psicologicamente le mogli, con insulti, intimidazioni e umiliazioni anche davanti ad altre persone; per quanto riguarda la violenza economica e fisica sono risultate meno comuni. Ma le donne hanno segnalato che sono state vittime di violenza fisica, economica, psicologica più di quanto dichiarato dagli uomini.

Bisogna evidenziare che i dati riguardanti la violenza domestica sono limitati perché poche donne denunciano, e questo è un punto sollevato da Hakkaoui, la quale afferma che il silenzio è un fattore che aggrava la posizione delle donne vittime di violenza. Il 93.4% si astiene dal denunciare atti di violenza, il 28.2% ne ha parlato con un membro della famiglia, un amico, un vicino, sui social network o con associazioni dei diritti delle donne, solo il 6.6% ha sporto denuncia¹³⁶. Un altro problema che riguarda le donne vittime di violenza domestica è che non sono ancora ben protette dalla legge, perché non esiste nessuna legge che proibisca in modo specifico la violenza domestica. L'abuso fisico è motivo di divorzio, ma la moglie deve essere in grado di invocare testimoni per sostenere le sue affermazioni. Questa condizione impedisce anche alle donne di denunciare casi di violenza domestica, in quanto la violenza domestica spesso non comporta la presenza di testimoni oculari. Se la donna non è in grado di dimostrare quanto dichiarato, le autorità la riporteranno a casa, dal suo violentatore, lasciandola in una situazione peggiore rispetto a come era prima che avesse presentato la denuncia¹³⁷. Alla non tutela da parte della legge, si aggiunge il fatto che le donne denunciano poco per paura di essere motivo di vergogna per le loro famiglie¹³⁸.

¹³⁴ *Al-baḥṭ al-waṭanī at-tānī ḥawl 'inṣār al-'unf did an-nisā' bil-maḡreb*, p.18

¹³⁵ Ennaji, Moha, and Fatima Sadiqi, *Op. cit.*, p.209

¹³⁶ *Al-baḥṭ al-waṭanī at-tānī ḥawl 'inṣār al-'unf did an-nisā' bil-maḡre*, p.27

¹³⁷ Sadiqi, Fatima. "Domestic violence in the African north." *Al-Raida Journal* (2010): 17-27, p.21

¹³⁸ Ivi, p.22

Nel codice penale marocchino, lo stupro coniugale non è classificato come reato. Secondo alcune interpretazioni dell'Islam, una moglie è obbligata a sottomettersi alle richieste sessuali di suo marito in cambio del mantenimento finanziario. La maggioranza degli uomini sposati ha affermato di aspettarsi che le loro mogli siano disposte ad avere rapporti sessuali su richiesta, tuttavia quasi i due terzi degli uomini intervistati ha sostenuto anche che una donna debba avere il diritto di rifiutarsi. Circa il 40% degli uomini ha dichiarato che un uomo ha il diritto di avere rapporti sessuali con la propria moglie, se il marito paga le bollette¹³⁹.

¹³⁹ Understanding masculinities, results from the International Men and Gender Equality Study in the Middle East and North Africa 2017, p.135

3.4 La violenza virtuale

La violenza virtuale o *technology-facilitated gender based violence* (TFGVB) è l'utilizzo della tecnologia per causare un danno fisico, psicologico, economico, sociale, sessuale o morale diretto contro le donne o che incide in modo sproporzionato nei loro confronti. Le donne vittime di violenza virtuale ammontano al 13.4%, tra le quali le più vulnerabili sono le giovani ragazze tra i 18 e i 24 anni. La forma di violenza più comune è la molestia (71.2%) seguita da insulti e calunnie (37.5%), e l'invio di materiale pornografico (23%)¹⁴⁰. In un report di *mobilising for rights associates* (MRA), le donne hanno dichiarato di essere oggetto di violenza virtuale su un'ampia gamma di tecnologie: applicazioni di messaggistica istantanea, chiamate vocali, messaggi, social media, email. Più del 50% degli aggressori sono persone sconosciute, intese sia come persone che le donne non hanno mai incontrato, sia come persone conosciute, ma che usano un account anonimo. La restante parte degli aggressori comprende persone note alle vittime: fidanzati ed ex fidanzati, mariti ed ex mariti, clienti ed ex clienti, datori di lavoro, colleghi e insegnanti¹⁴¹. I motivi che spingono gli uomini ad aggredire virtualmente le donne sono principalmente due: pressione o coercizione per iniziare, continuare o riprendere i rapporti sessuali con una donna; estorsione, frode o ricatto per soldi. Nel caso in cui sia il marito a molestare la moglie, le motivazioni implicano: il voler costringere la donna ad accettare la sua richiesta di poligamia, ottenere un vantaggio in caso di divorzio, evitare di pagare il sostegno finanziario o ottenere la custodia dei figli. Alcune donne intervistate hanno descritto i loro mariti come:

“beasts and ignoble for they forced them to record a video under threat of a weapon. They asked them to falsely admit that they had sexual relationships with other men. The husband will then use the video to obtain a divorce or marry a second wife”.

Altre ragioni menzionate includevano il desiderio di causare problemi nella famiglia della vittima, vendicarsi del rifiuto percepito o effettivo e impedire alla vittima di intraprendere una relazione o sposarsi con qualcun altro¹⁴².

Tra le conseguenze più comuni tra le vittime di TFGVB, troviamo depressione, ansia e paura, insonnia, alcune hanno abbandonato la scuola o il lavoro, sono state espulse dalle loro case, trasferite in altre città e in almeno otto casi specifici citati nel rapporto, tentato il suicidio¹⁴³. Per far fronte a questo tipo di violenza, le donne attuano varie strategie, come cancellare il loro account dai social network, cambiare numero di telefono oppure ne parlano con qualcuno, anche se in quest'ultimo caso la percentuale è molto piccola. Solo il 10% delle donne denuncia la violenza subito alle autorità, ma le risposte sono

¹⁴⁰ *Al-baḥṭ al-waṭanī at-tānī ḥawl 'inṣār al-'unf did an-nisā' bil-maḡreb*, p.24-25

¹⁴¹ VIRTUAL VIOLENCE, REAL HARM: Promoting State Responsibility for Technology-Facilitated Gender Based Violence against Women in Morocco Action Research Report (2019): 1-60, URL: <https://mrawomen.ma/wp-content/uploads/doc/TFGBV%20Report%20Final%20English.pdf>, p.25

¹⁴² Ivi, p.27

¹⁴³ Ivi, p.40

tutt'altro che positive. Le minacce, le molestie e i ricatti sono spesso "tenuti segreti", oppure le autorità non conducono alcuna indagine in merito alla denuncia, molte donne non vengono prese sul serio e vengono accusate di avere provocato la violenza¹⁴⁴.

La violenza virtuale non è considerata una "vera" violenza, prevale l'idea che non provochi nessun danno o che sia facile da affrontare modificando il numero di telefono o bloccando l'aggressore. La conseguenza è che questo genere di violenza viene normalizzata, purtroppo mina la capacità delle donne marocchine di godere appieno dei diritti umani e delle libertà fondamentali¹⁴⁵.

¹⁴⁴ Ivi, p.49

¹⁴⁵ Ivi, p.57

Capitolo IV: Il governo marocchino e le iniziative per combattere la violenza di genere

4.1 Politiche nazionali per combattere la violenza contro le donne

Dal momento in cui il Marocco ratificò la convenzione CEDAW nel 1993, il governo marocchino ha continuamente intrapreso delle azioni per migliorare la situazione delle donne nel paese. Nel 1998 una campagna nazionale di sensibilizzazione riguardante il tema della violenza contro le donne, è stata lanciata dal *Secrétariat d'Etat chargé de la Protection Sociale, de la Famille et de le l'Enfance*¹⁴⁶, con il sostegno dell'UNFPA¹⁴⁷ e in collaborazione con organizzazioni della società civile. Questo è stato il primo tentativo pubblico di rompere la "cultura del silenzio" che circonda tale questione¹⁴⁸.

La campagna è stata in parte responsabile dell'avvio di una serie di eventi che hanno contribuito a sensibilizzare sulle questioni di genere in Marocco e della nascita di un importante dibattito nazionale:

- nel 2000 il governo ha introdotto il *plan d'action national d'intégration des femmes au développement* (PANIFED). Il piano, incentrato sull'alfabetizzazione, la salute riproduttiva, l'empowerment economico e lo sviluppo legale, politico e istituzionale delle donne, aveva anche suggerito la revisione della *Mudawwana*;
- nel settembre 2000 è stata istituita una commissione interministeriale permanente guidata dal primo ministro, per migliorare la situazione e lo status delle donne. L'incarico della commissione era quello di promuovere un dialogo politico attivo tra i ministeri sulle questioni delle donne e di proporre azioni mirate. La commissione ha istituito delle task forces per dare seguito all'implementazione dei programmi di governo per le donne, comprese nuove misure per combattere tutte le forme di violenza nei loro confronti;
- nel 2001, il re Mohammed VI istituì una *royal commission* composta da politici, esperti legali e studiosi religiosi per consigliarlo sulla revisione della *Mudawwana*. Successivamente fu istituita un'altra commissione per promuovere continui miglioramenti circa la situazione delle donne;
- nel 2001 una circolare del primo ministro ha chiesto ai dipartimenti di aumentare il numero di donne nominate per i posti di alto livello;

¹⁴⁶ Attualmente noto come *Secrétariat d'Etat chargé de la Famille, de l'Enfance et des Personnes Handicapées* (SEPEFH)

¹⁴⁷ *United Nation Population Fund* (UNFPA) è un'organizzazione creata nel 1969 che si batte per la realizzazione dei diritti riproduttivi e supporta l'accesso a una vasta gamma di servizi per la salute sessuale e riproduttiva, tra cui la pianificazione familiare volontaria, l'assistenza sanitaria materna e l'educazione sessuale. Nel 2018 ha intrapreso degli sforzi per il conseguimento di tre obiettivi: porre fine al bisogno insoddisfatto di pianificazione familiare, alla morte materna che è possibile prevenire, alla violenza di genere e alle pratiche dannose per le donne. <https://www.unfpa.org/about-us>

¹⁴⁸ UNFPA (2007) *Programming to address violence against women*, URL: https://www.unfpa.org/sites/default/files/resource-pdf/vaw_10cases.pdf, p.31-32

- nel 2002, la legge elettorale è stata rivista; tra le modifiche introdotte vi era un aumento della quota delle donne parlamentari ad un minimo di 30;
- nell'ottobre 2003, la *royal commission* ha presentato al re i suoi consigli circa la revisione della *Mudawwana*. Nel 2004, il parlamento ha approvato le modifiche alla legge;
- nel 2004 il codice del lavoro è stato modificato per eliminare le pratiche discriminatorie nei confronti delle donne, sia nel mercato del lavoro che sul posto di lavoro¹⁴⁹.

Nel corso del tempo si sono susseguite altre iniziative governative, in particolare la *Stratégie Nationale de Lutte Contre la Violence à l'égard des Femmes* del 2002. Al fine di mettere in atto questa strategia, nel 2004, il governo ha adottato il *plan operationnel de la strategie nationale de lutte contre la violence à l'égard des femmes* (PO)¹⁵⁰. Il PO è stato sviluppato attraverso un processo partecipativo e di consultazione dai partner settoriali e da quelli della società civile coinvolti, i cui principali punti strategici sono stati presentati durante la giornata di lancio della campagna nazionale per combattere la violenza contro le donne, il 25 novembre 2004. In occasione di questa campagna sul tema "*la violence à l'égard des femmes, une responsabilité de tous, dénonçons la*", il primo ministro, in presenza del *Secrétaire d'Etat Chargée de la Famille, de l'Enfance et des Personnes Handicapées*, del *Ministre des Habous et des Affaires Islamiques*, del *Ministre de la Justice*, del *Ministre de la Santé*, del *Ministre du Développement Social, de la Famille et de la Solidarité*, del *Ministre déléguée chargée des Marocains Résidents à l'Etranger*, ha sottolineato l'interesse da parte del governo nel sostenere questa campagna e la sua volontà nel promuovere la condizione delle donne marocchine¹⁵¹. A questo proposito ha dichiarato:

"il ne peut y avoir de développement dans une société où prévaut la discrimination et où est bafouée la dignité de la femme, entravant ainsi la participation de la femme à la production".

Basandosi su:

"les nombreuses études et rapports internationaux qui ont mis en évidence le coût économique et social, dont souffre l'effort de développement en présence de tout phénomène discriminatoire fondé sur les rapports entre hommes et femmes, la violence et la marginalisation".

Il risultato più importante del *plan operationnel* è stato l'istituzione di tre tipi di servizio a favore delle donne vittime di violenza: centri di ascolto, di assistenza legale e

¹⁴⁹ Ibidem

¹⁵⁰ Gagliardi, Silvia. "Violence against women: the stark reality behind Morocco's human rights progress." *The Journal of North African Studies* 23.4 (2018): 569-590, p.8

¹⁵¹ Plan operationnel de la strategie nationale de lutte contre la violence à l'égard des femmes, URL: <http://www.social.gov.ma/sites/default/files/strat%C3%A9gie%20nationale%20de%20lutte%20contre%20la%20violence%20%C3%A0%20l'égard%20des%20femmes.pdf>, p.11

di supporto psicologico; unità di accoglienza, supporto medico e psicologico, all'interno di spazi ospedalieri; e i cosiddetti centri di "alloggio temporaneo". Inoltre, il SEFEPH ha avviato un processo di consultazione con alcuni settori della società civile per la creazione di un numero verde nazionale al servizio di donne e ragazze vittime di violenza¹⁵².

Secondo il rapporto dell'UNFPA, che supporta progetti relativi alla violenza contro le donne in Marocco, a seguito dell'implementazione del *plan operationnel* sono stati conseguiti i seguenti risultati:

- i rifugi esistenti per le donne sono stati rafforzati attraverso la formazione del personale, seminari di sensibilizzazione sui diritti delle donne e raccolta, analisi e diffusione dei dati sulla violenza contro le donne;
- più di 30 centri di supporto psicologico e legale sono stati istituiti per le donne sopravvissute alla violenza;
- sono state istituzionalizzate quattro unità pilota a sostegno di donne e bambini vittime di violenze in due grandi ospedali (a Casablanca e a Rabat). Queste unità forniscono assistenza medica e psicologica e servizi di consulenza telefonica. Altre quattro unità sono state istituite a Marrakech-Tensift-El Haouz e Tadla-Azilal;
- a Marrakech, Fes e Oujda, è stato fornito supporto alle ONG che offrono servizi legali, psicologici e di altro genere alle donne vittime di violenza attraverso una rete nazionale di "centri di ascolto";
- è stata creata una hotline telefonica gratuita per le donne e le ragazze vittime di violenza al fine di metterle in contatto con fornitori di servizi legali e di altro tipo. I consulenti sono stati formati per ricevere chiamate e fornire informazioni adeguate alle persone che usufruiscono di questo servizio;
- sono state organizzate riunioni regionali in varie parti del paese per spiegare le implicazioni dei cambiamenti della *Mudawwana*, e sono stati inoltre condotti seminari di sensibilizzazione per i ministeri del governo e per le ONG sulle nuove disposizioni della *Mudawwana*, del codice penale e del codice del lavoro relative alla violenza contro le donne;
- in collaborazione con il Ministero della Giustizia, aree speciali dei tribunali sono state riservate alle donne e ai bambini vittime di violenza e le donne vengono assunte per assisterle; inoltre lo stesso Ministero ha esaminato i casi di divorzio nelle banche dati dei tribunali, che ha poi utilizzato per sensibilizzare il personale del ministero sugli emendamenti della *Mudawwana* e per garantire che i nuovi emendamenti siano applicati correttamente;
- sono stati progettati e testati, tra i fornitori di assistenza sanitaria negli ospedali urbani e nelle cliniche rurali, programmi di formazione che includono elementi sulla violenza di genere;

¹⁵² Ivi, p.22

- sono stati prodotti e trasmessi spot televisivi sulla violenza contro le donne, efficaci nel sensibilizzare un ampio spettro della popolazione su questo tema e hanno contribuito alla nascita di un dibattito nazionale sulla questione.
- il *Mediterranean forum on violence against women* è stato organizzato nel novembre 2005 a Rabat per condividere esperienze con altri paesi della regione MENA;
- è stato istituito un sistema di informazione sulla violenza contro le donne che collega il Ministero della Salute, il Ministero della Giustizia, il Ministero dell'Interno e la polizia¹⁵³.

Nel 2006, venne lanciata la quarta campagna nazionale per la lotta alla violenza contro le donne, intitolata "*vers une loi contre la violence à l'égard des femmes*". In questa occasione vennero elencate le numerose azioni intraprese per combattere la violenza di genere, come: la creazione del numero verde, l'istituzione di centri di ascolto e assistenza legale per le vittime di violenza, e il lancio dell'osservatorio nazionale. Sebbene siano stati registrati questi progressi, la situazione rimane drammatica, infatti Yasmina Baddou, *Secrétariat d'Etat chargé de la Famille, de l'Enfance et des Personnes Handicapées*, facendo riferimento ai dati disponibili attraverso il numero verde, nel periodo compreso tra il 26 dicembre 2005 e il 13 ottobre 2006¹⁵⁴, ha dichiarato:

"la violence est présente sur tout le territoire marocain, avec toutefois une hausse de fréquence et d'acuité dans les grandes villes. 94 % des victimes sont originaires, entre autres, de Casablanca".

Ha proseguito:

*"la violence revêt différentes formes: psychique, physique, économique, sexuelle et juridique. 78 % des femmes se plaignent de la violence de leur mari à leur égard"*¹⁵⁵.

Nel 2006 è stata adottata la *stratégie nationale pour l'équité et l'égalité entre les sexes par l'intégration de l'approche genre dans les politiques et les programmes de développement*. Il principio di uguaglianza è sia il fondamento che l'orizzonte ultimo di questa strategia. L'uguaglianza si riferisce soprattutto alla costruzione di nuovi ruoli per donne e uomini, che assicurano a ciascuno di essi, nel rispetto delle proprie differenze, una partecipazione equa, piena e completa in tutti i settori, e anche un uguale beneficio derivante da tale partecipazione¹⁵⁶. Pertanto, la visione perseguita dalla strategia è un

¹⁵³ UNFPA (2007) *Programming to address violence against women*, p.33-34

¹⁵⁴ *Lancement de la 4ème campagne nationale contre la violence à l'égard des femmes*, In: "INFOSduMAROC", 28/11/2006, URL: <http://www.infosdumaroc.com/femmes/lancement-de-la-4eme-campagne-nationale-contre-la-violence-a-legard-des-femmes/> (consultato il 23/05/2020)

¹⁵⁵ *Une loi contre la violence à l'égard des femmes*, In: "aujourd'hui le Maroc", 28/11/2006, URL: <https://aujourd'hui.ma/actualite/une-loi-contre-la-violence-a-legard-des-femmes-45686> (consultato il 23/05/2020)

¹⁵⁶ *Stratégie nationale pour l'équité et l'égalité entre les sexes par l'intégration de l'approche genre dans les politiques et les programmes de développement*, URL:

développement humain, durable et équitable fondé sur l'équité et l'égalité entre les deux sexes, suddivisa in due obiettivi strategici, ovvero:

1. donne e uomini progettano, influenzano e guidano le politiche e i programmi di sviluppo in modo giusto ed equo;
2. donne e uomini, ragazze e ragazzi, ottengono benefici giusti ed equi dalle politiche e dai programmi di sviluppo.

La strategia ruota attorno a cinque livelli attraverso i quali vengono declinate le aree di intervento:

1. diritti civili;
2. rappresentanza e partecipazione al processo decisionale;
3. diritti sociali ed economici;
4. comportamenti sociali e individuali
5. ancoraggio istituzionale e politico¹⁵⁷.

Dopo le elezioni del 2011 il *Ministère de la solidarité, du développement social, de l'égalité et de la famille* ha adottato due politiche a lungo termine in collaborazione con vari ministeri, per promuovere i diritti delle donne e l'uguaglianza di genere. Queste sono note come *Plan Gouvernemental pour l'Égalité* (PGE): ICRAM I (2012-2016) e ICRAM II (2017-2021)¹⁵⁸.

Il *plan gouvernemental pour l'égalité*, costituisce il quadro di convergenza di diverse iniziative volte a promuovere l'uguaglianza di genere, integrare i diritti delle donne nelle politiche pubbliche e nei programmi di sviluppo. Il piano si basa sui principi fondanti della costituzione del 2011, che aspirano alla costruzione di una società basata sulla promozione dei diritti umani, garantendo una partecipazione equa e paritaria per gli uomini e per le donne nell'ambito della progettazione e del monitoraggio delle politiche e dei programmi di sviluppo¹⁵⁹. Il piano ICRAM comprende otto aree di interesse, delle quali la seconda riguarda le donne, ovvero "*lutte contre toutes les formes de discrimination et de violence à l'encontre des femmes*". Il governo si impegna a combattere tutte le forme di discriminazione e violenza contro le donne attraverso quattro assi strategici in armonia con gli standard internazionali che saranno poi affiancati da misure pratiche al fine di portare a termine la loro attuazione:

1. l'asse relativo alla legislazione attraverso l'istituzione di testi legislativi e regolamentari per la protezione delle donne e la lotta contro ogni forma di

<http://www.ogfp.ma/uploads/documents/Strategie%20nationale%20pour%20l%27%C3%A9quit%C3%A9%20et%20l%27%C3%A9galit%C3%A9%20entre%20les%20sexes.pdf>, p.8

¹⁵⁷ Ivi, p.15

¹⁵⁸ Tripp, Aili Mari. *Seeking Legitimacy: Why Arab Autocracies Adopt Women's Rights*. Cambridge University Press, 2019, p.158

¹⁵⁹ Plan Gouvernemental pour l'Égalité, ICRAM, URL:

http://www.social.gov.ma/sites/default/files/Plan%20Gouvernemental%20pour%20l%27Egalit%C3%A9-ICRAM%20BilanGlobal_Fr_0.pdf, p.6

discriminazione (il progetto di legge 103.13 relativo alla *lutte contre la violence à l'égard des femmes*, il progetto di legge 79.14 relativo all'*Autorité de la Parité et de la Lutte contre toutes les formes de Discrimination*, il progetto di legge 78.14 relativo al *Conseil Consultatif de la Famille et de l'Enfance*, la modifica del codice penale e del codice di procedura penale, ecc.)

2. l'asse di protezione relativo all'esecuzione delle leggi, alla sensibilizzazione e all'incoraggiamento delle donne a denunciare attraverso il perseguimento e il sostegno dell'attuazione dei testi legislativi e dei programmi correlati (vengono menzionati i progressi compiuti dal Marocco dal luglio 2013 attraverso l'approvazione della *charte de la réforme et de la justice* che enfatizza espressamente il ruolo delle donne nell'evoluzione del sistema giudiziario nazionale come attori e come cittadini con il diritto di accedere equamente ai servizi giudiziari);
3. l'asse della prevenzione della violenza attraverso lo sviluppo di programmi preventivi per combattere la discriminazione e la violenza contro donne e ragazze (le campagne annuali di sensibilizzazione per combattere la violenza contro le donne; la sensibilizzazione e la presa di coscienza di questo problema nell'ambito scolastico e universitario);
4. l'asse del supporto per le donne vittime di violenza e per i servizi di responsabilizzazione attraverso l'istituzionalizzazione dell'assistenza alle donne e alle ragazze vittime di violenza (unità di supporto per donne e bambini vittime di violenza nell'ambito dei tribunali, degli ospedali pubblici e dei servizi della *Sûreté Nationale et la Gendarmerie Royale*; il sostegno ai centri di ascolto e di consulenza legale alle donne vittime di violenza; ecc.)¹⁶⁰.

Il nuovo *Plan Gouvernemental pour l'Égalité* (2017-2021) intitolato "ICRAM 2", condivide una visione ambiziosa per *parvenir à l'égalité des sexes et autonomiser toutes les femmes et les filles, en se basant sur une approche basée sur les droits humains*. È frutto di un lungo processo partecipativo, che si è formato a partire da una valutazione approfondita del primo piano, attraverso consultazioni con tutte le parti interessate (ministeri, società civile, settore privato, università, sindacati, agenzie di sviluppo e autorità locali...), e che hanno portato allo sviluppo di nuove direzioni strategiche. Si inserisce nel quadro degli impegni internazionali ratificati dal Marocco, ovvero l'Agenda 2030¹⁶¹, in particolare l'obiettivo 5 relativo all'uguaglianza di genere e all'*empowerment* delle donne, e la convenzione CEDAW. Il piano aspira alla concreta applicazione delle disposizioni costituzionali previste dall'art. 19 che sancisce l'uguaglianza tra uomini e donne in termini di diritti e libertà di carattere civile, politico, economico, sociale, culturale e ambientale. Al fine di conseguire questo obiettivo, viene

¹⁶⁰ Ivi, p.93-107

¹⁶¹ L'Agenda 2030 per lo Sviluppo Sostenibile è un programma d'azione per le persone, il pianeta e la prosperità sottoscritto nel settembre 2015 dai governi dei 193 Paesi membri dell'ONU. Comprende 17 Obiettivi per lo Sviluppo Sostenibile (*Sustainable Development Goals*, SDGs) che i paesi si sono impegnati a raggiungere entro il 2030.

istituita l'*Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination* (APALD)¹⁶². Le aree di interesse del piano sono sette:

1. rafforzare la possibilità di occupazione e l'indipendenza economica delle donne;
2. garantire i diritti delle donne in relazione all'ambito familiare;
3. rafforzare la partecipazione delle donne al processo decisionale;
4. proteggere le donne e rafforzare i loro diritti;
5. diffondere i principi di uguaglianza e combattere la discriminazione e gli stereotipi di genere;
6. favorire l'integrazione di genere applicata a tutte le politiche e i programmi di governo;
7. garantire l'applicazione territoriale degli obiettivi *Plan Gouvernemental pour l'Égalité*, ICRAM 2¹⁶³.

Il *plan d'action national en matière de démocratie et des droits de l'Homme* (2018-2021) costituisce un altro piano realizzato dal governo marocchino, che mira a consolidare il processo di riforme politiche, istituzionalizzare la protezione e la promozione dei diritti umani e incoraggiare le iniziative che contribuiscono alla nascita di una democrazia partecipativa¹⁶⁴. I diritti delle donne sono compresi in questo piano, in particolare nell'area di interesse riguardante la partecipazione politica, nella quale vi è un obiettivo per incoraggiare la partecipazione di donne e giovani alla vita pubblica¹⁶⁵, e nell'area di interesse circa la parità, l'equità e le pari opportunità, dove uno dei obiettivi è garantire la pari opportunità per uomini e donne in termini di accesso al lavoro e il combattere ogni forma di discriminazione¹⁶⁶.

Tra le numerose campagne nazionali che si sono alternate nel corso degli anni per sensibilizzare l'opinione pubblica sul tema della violenza contro le donne, la più recente risale al periodo compreso tra il 25 novembre e il 20 dicembre 2019, lanciata dal *Ministère de la Solidarité, du Développement social, de l'Égalité et de la Famille*. Il tema di questa campagna è "*l'implication des jeunes dans la lutte contre les violences à l'égard des femmes et des jeunes filles*", indirizzata principalmente ai giovani, in quanto costituiscono una parte importante della demografia del Marocco, infatti la percentuale di giovani di età compresa tra 15 e 34 anni rappresenta oltre il 34% della popolazione marocchina. Questa campagna mira a rendere i giovani sostenitori e difensori della "non violenza" contro le donne, e adotta un nuovo approccio nei confronti dei giovani colpiti da questo fenomeno, siano essi vittime o colpevoli, coinvolgendoli e rendendoli una forza efficace per cambiare la mentalità e stabilire i principi di uguaglianza, giustizia ed

¹⁶² Plan Gouvernemental pour l'Égalité, ICRAM 2, URL: <http://www.social.gov.ma/sites/default/files/icram%202%20fr.pdf>, p.9

¹⁶³ Ivi, p.11

¹⁶⁴ Plan d'action national en matière de démocratie et des droits de l'Homme, URL: <https://didh.gov.ma/fr/publications/plan-daction-national-en-matiere-de-democratie-et-des-droits-de-lhomme-2018-2021/>, p.4

¹⁶⁵ Ivi, p.27

¹⁶⁶ Ivi, p.30

equità. La scelta di questo tema deriva dall'analisi dei dati sulla violenza contro le donne a livello nazionale, dove è risultato che i giovani sono i primi ad essere vittima di questo fenomeno, in particolare le donne tra i 18 e il 29 anni¹⁶⁷.

¹⁶⁷ *Lancement de la campagne nationale de sensibilisation sur les violences faites aux femmes*, In: "Liberation", 27/11/2019, URL: https://www.libe.ma/Lancement-de-la-campagne-nationale-de-sensibilisation-sur-les-violences-faites-aux-femmes_a113625.html (consultato il 24/05/2020)

4.2 Il ruolo del Ministère de la Solidarité, de la Femme, de la Famille et du Développement Social nella lotta alla violenza contro le donne

Il *Ministère de la Solidarité, de la Femme, de la Famille et du Développement Social* (MSFFDS) presta particolare attenzione alla lotta contro la violenza nei confronti delle donne, in considerazione dell'aumento e della diversificazione del fenomeno della violenza e il suo impatto in termini di freni allo sviluppo e al processo di costruzione democratica. Questo interesse istituzionale deriva da un contesto che è caratterizzato da:

- le disposizioni della nuova Costituzione del 2011, che sono conformi alle convenzioni internazionali sui diritti umani ratificate dal Marocco. Queste disposizioni confermano il principio della parità dei diritti tra uomini e donne, (art.19: diritti civili e politici, economici, sociali, culturali, ambientali; art.22: diritto all'integrità fisica e morale delle persone) ma anche il principio di parità attraverso la creazione dell'*Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination* (art. 19 e 164);
- l'attenzione speciale del governo alla promozione delle condizioni delle donne e della loro protezione, ma anche il rafforzamento delle politiche pubbliche nella lotta contro ogni forma di violenza contro le donne, l'istituzione di adeguati meccanismi e misure legali e finanziarie, il rafforzamento istituzionale e geografico di ascolto e assistenza legale e psicologica per le donne vittime di violenza;
- il piano legislativo del governo, che ha reso il disegno di legge per combattere la violenza contro le donne una delle sue priorità;
- gli impegni del governo espressi nel *Plan Gouvernemental pour l'Égalité*, "ICRAM" 2012-2016, soprattutto il secondo asse relativo alla lotta contro ogni forma di discriminazione e violenza contro le donne;
- gli impegni internazionali del Marocco, sia quelli derivanti dalla ratifica da parte del paese della CEDAW, sia quelli assunti nel quadro del partenariato con alcuni organismi regionali, come il Consiglio d'Europa.¹⁶⁸

Il MSFFDS ha sviluppato tre diverse tipologie di intervento per combattere la violenza e le discriminazioni nei confronti delle donne marocchine: mobilitazione sociale e sensibilizzazione, meccanismi di protezione per le donne vittime di violenza, l'osservatorio nazionale della violenza contro le donne.

¹⁶⁸ *Lutte contre la violence et la discrimination à l'égard des femmes*, In: "Royame du Maroc - Ministère de la solidarité, du développement social, de l'égalité et de la famille", URL: <http://1181-2-121-52-192-81.1181-2.iam.net.ma/fr/rubrique/lutte-contre-la-violence-et-la-discrimination-%C3%A0-l%2E%80%99%C3%A9gard-des-femmes-0> (consultato il 25/05/2020)

4.2.1 Mobilitazione sociale e sensibilizzazione

La mobilitazione sociale e la sensibilizzazione nella lotta alla violenza contro le donne è uno degli strumenti principali che contribuiscono a rendere consapevole la società marocchina della gravità di tale fenomeno e dei suoi effetti socioeconomici. Contribuisce inoltre alla nascita di una nuova cultura basata sui valori di uguaglianza di genere, di equità e dignità e consente alle donne di godere dei loro diritti, in particolare il diritto all'istruzione, alla protezione sociale, legale e politica, tutto questo attraverso una serie di misure come la promozione del sistema educativo, del campo religioso e dei media, al fine di costruire una società senza discriminazione o violenza.

Il 9 marzo 2013 il MSFFDS ha organizzato un incontro nazionale per il lancio del *Programme intégré de sensibilisation sur la violence à l'égard des femmes 2013-2016*, presieduto dalla ministra del *Ministère de la Solidarité, de la Femme, de la Famille et du Développement Social* e alla presenza del *Ministre des Habous et des Affaires Islamiques*, del *Ministre de la Communication* e del *Ministre de la Culture*. Questo incontro è terminato con la stipula di due accordi di partenariato con il Dipartimento della Cultura e quello della Comunicazione, al fine di rafforzare la consapevolezza delle conseguenze dannose causate dalla violenza e dalla discriminazione di genere. Gli accordi mirano a generare una convergenza di interessi tra i vari attori e le parti interessate, così come l'istituzionalizzazione del partenariato nel campo della sensibilizzazione per combattere la violenza contro le donne.

Il MSFFDS ha organizzato tre campagne nazionali annuali, che si sono svolte negli anni 2012, 2013 e 2014. Nel 2012 si è svolta la decima campagna nazionale di sensibilizzazione per combattere la violenza contro le donne, con lo slogan "*pour mettre un terme à leur souffrance, arrêtons la violence*". Questa campagna ha coinvolto sedici regioni del Marocco con l'organizzazione di circa 200 incontri informativi, tavole rotonde e seminari, e la partecipazione di più di 800 attori, in rappresentanza di settori governativi, società civile, autorità locali, università e centri di ricerca e studio, nonché rappresentanti dei media. La campagna nazionale del 2013 con lo slogan "*combattre la violence à l'égard des femmes salariées sur le lieu de travail*", è stata divisa in due fasi: la prima è stata caratterizzata da un incontro nazionale a Rabat, per il lancio ufficiale della campagna, e sei incontri regionali in altre città; la seconda fase si è svolta con un incontro finale a Casablanca al fine di raccogliere i risultati ottenuti dai vari incontri regionali. Nel 2014, la campagna nazionale aveva come obiettivi: rendere consapevole l'aggressore della gravità della sua azione e dell'impatto che avrà sul suo ambiente privato e pubblico, contribuire a cambiare il comportamento degli autori di violenza contro le donne, avviare la mobilitazione sociale per condannare la violenza contro le donne e fermare la tolleranza e la clemenza nei confronti di tale comportamento.¹⁶⁹

¹⁶⁹ *Mobilisation sociale et sensibilisation*, In: "Royame du Maroc - Ministère de la solidarité, du développement social, de l'égalité et de la famille", URL: <http://1181-2-121-52-192-81.1181->

4.2.2 Meccanismi di protezione per le donne vittime di violenza

Questi meccanismi comprendono:

- il *système d'information institutionnelle contre la violence à l'égard des femmes* che serve per monitorare il fenomeno della violenza di genere ed è stato istituito per raccogliere dati e statistiche sulla violenza contro donne e ragazze a livello delle unità di accoglienza istituzionali situate nei tribunali, negli ospedali e con la sicurezza nazionale e della gendarmeria reale, a livello regionale e nazionale;
- il progetto di legge sulla violenza contro le donne, rappresenta una risposta alla necessità di fornire una protezione efficace e migliori condizioni per l'assistenza alle donne vittime di violenza. Lo scopo è quello di fornire all'apparato giuridico nazionale un testo che consenta di garantire protezione legale per le donne vittime di violenza e di istituire meccanismi istituzionali per supportare e guidare le donne vittime di violenza nell'accesso ai vari servizi disponibili;
- gli *Espaces Multifonctionnels pour les Femmes* (EMF), rafforzano le strutture locali che offrono servizi di supporto, orientamento e assistenza alle donne vittime di violenza e in situazioni difficili.¹⁷⁰

4.2.3 Observatoire national de lutte contre la violence à l'égard des femmes

Nel 2006 venne istituito l'*observatoire national de lutte contre la violence à l'égard des femmes* (ONVEF), un meccanismo nazionale tripartito, composto da: rappresentanti dei dipartimenti governativi, della società civile e dei centri universitari di ricerca e di studio.¹⁷¹ Questa iniziativa è il culmine di un lungo processo avviato dal 2005 per rafforzare le misure e le azioni intraprese, a livello nazionale e regionale, per combattere la violenza contro le donne.

L'osservatorio ha i seguenti obiettivi:

1. monitorare e osservare tutte le forme di violenza contro le donne, con l'istituzione di una banca dati regionali e nazionali sul tale fenomeno;
2. contribuire allo sviluppo e al rafforzamento delle conoscenze nel campo della violenza contro le donne;
3. favorire la promozione di una cultura del rispetto dei diritti delle donne;

2.iam.net.ma/fr/lutte-contre-la-violence-et-la-discrimination-%C3%A0-l%2E%80%99%C3%A9gard-des-femmes/mobilisation-sociale-et-0 (consultato il 25/05/2020)

¹⁷⁰ *Mécanismes de protection des femmes victimes de violence*, In: "Royame du Maroc - Ministère de la solidarité, du développement social, de l'égalité et de la famille", URL: <http://1181-2-121-52-192-81.1181-2.iam.net.ma/fr/lutte-contre-la-violence-et-la-discrimination-%C3%A0-l%2E%80%99%C3%A9gard-des-femmes/m%C3%A9canismes-de-protection-des-0> (consultato il 25/05/2020)

¹⁷¹ L'Observatoire National de la Violence à l'Égard des Femmes (ONVEF), fiche technique, URL: http://www.social.gov.ma/sites/default/files/FicheTechnique_Observ._National_Violence.pdf, p.2

4. guidare le politiche pubbliche nella lotta alla violenza contro le donne¹⁷².

¹⁷² *L'Observatoire National de la Violence à l'Égard des Femmes*, In: "Royame du Maroc, Ministère de la Solidarité, du Développement Social, de l'Égalité et de la Famille", URL: <http://www.social.gov.ma/fr/lutte-contre-la-violence-et-la-discrimination-%C3%A0-l%2E%80%99%C3%A9gard-des-femmes/l%2E%80%99observatoire-national-de> (consultato il 23/05/2020)

4.3 Campagna nazionale per l'emanazione di una legge sulla violenza contro le donne

Prima del 2018, anno in cui venne promulgata una legge specifica relativa alla violenza nei confronti delle donne, in Marocco non esisteva una legislazione in grado di far fronte a questo problema. Le uniche disposizioni utili erano contenute nel Codice penale del 1962, tuttavia erano insufficienti per prevenire, esaminare e punire la violenza contro le donne, oltre ad essere discriminatorie e raramente applicate dal sistema giudiziario¹⁷³.

Come risultato di questa situazione, le associazioni marocchine che operano a favore dei diritti delle donne si sono sempre battute per combattere la violenza contro le donne istituendo centri di consulenza e assistenza legale per le vittime. Il loro obiettivo è quello di rompere il silenzio che circonda tale questione, pubblicando relazioni e statistiche annuali nel tentativo di spingere le autorità competenti ad agire per affrontare questo problema dilagante nella società marocchina. Oltre alle campagne organizzate dagli attori della società civile, le istituzioni internazionali per i diritti umani hanno ripetutamente ricordato al governo marocchino i suoi obblighi per l'eliminazione di tutte le forme di violenza contro le donne e lo hanno esortato ad adottare rapidamente una legislazione specifica sulla violenza contro le donne¹⁷⁴.

Dal 2007, l'ufficio di *Global Rights*¹⁷⁵ in Marocco in collaborazione con numerose ONG¹⁷⁶ sparse su tutto il territorio nazionale, ha condotto una campagna per richiedere l'emanazione di una legge che includesse misure penali e civili in grado di proteggere le vittime di violenza e di rispondere alle reali esigenze delle donne. Il progetto ha adottato un approccio dal basso verso l'alto, necessario per garantire che le voci delle donne

¹⁷³ ESC Rights of Women, *Morocco: submission to the Committee on Economic, Social and Cultural Rights*, 2015, URL:

https://www.theadvocatesforhumanrights.org/uploads/morocco_esc_shadow_report_august_2015.pdf, p.6

¹⁷⁴ Kouzzi, Saida with Willman Bordat, Stephanie, Promoting a violence against women law in Morocco: legislative advocacy by grassroots-level NGOs, In Raghavan, Chitra, and James P. Levine. *Self-determination and Women's Rights in Muslim Societies*. Waltham, Mass: Brandeis University Press, 2012, p.50

¹⁷⁵ *Global Rights* è un'organizzazione non governativa internazionale che lavora per i diritti umani e per il potenziamento delle capacità di governance. Venne fondata a Washington, DC, nel 1978 con il nome di *International Human Rights Law Group*, successivamente ha cambiato il suo nome in *Global Rights: Partners for Justice* nel 2003 in occasione del suo 25esimo anniversario. Nel dicembre 2014 ha chiuso il suo quartier generale di Washington e trasferito il centro delle sue operazioni al suo ufficio in Nigeria, da dove l'organizzazione continua a lavorare con attivisti locali in Africa per promuovere e proteggere i diritti delle popolazioni emarginate. <http://www.globalrights.org/ng/about-us/>

¹⁷⁶ Le ONG che hanno partecipato alla campagna sono: *Association Amal pour la femme et le développement* (El Hajeb), *Association el Amane pour le développement de la femme* (Marrakech), *Association Tawaza pour le plaidoyer de la femme* (Tétouan), *Association de Développement de la vallée du Dra* (Zagora), *Tafil Moubadarat* (Taza), *Association Tafoukt Souss pour le développement de la femme* (Agadir), *Association des Jeunes Avocats* (Khemisset), *Espace Oasis Tafilalt pour le développement* (Rissani), *Association Bades d'animation sociale et économique* (El Hoceima) et le *Réseau Amazigh pour la citoyenneté*.

venissero ascoltate e le loro esperienze e opinioni incorporate nella legge. La caratteristica principale delle dieci ONG partecipanti alla campagna è che erano guidate da giovani provenienti da regioni remote e scarsamente servite del Marocco. Questo aspetto ha permesso la diffusione della campagna su un territorio più vasto e il coinvolgimento di un maggior numero di donne provenienti da varie aree geografiche del paese¹⁷⁷.

La campagna inoltre aspirava a promuovere il dialogo tra la società civile e i responsabili politici locali e nazionali, sviluppare la difesa legislativa e le attività di lobbying tra le organizzazioni femminili in tutto il paese, promuovere la capacità di risposta e la responsabilità del governo nei confronti delle preoccupazioni dei cittadini, e infine garantire che l'eventuale legge fosse in armonia con le norme internazionali sui diritti umani. L'iniziativa venne organizzata analizzando i dati negativi della precedente esperienza relativa alla promulgazione del nuovo codice di famiglia nel 2004. I problemi evidenziati riguardavano il fatto che il contenuto della *Mudawwana* non rispondeva alle esigenze della società, la mancanza di conoscenza pubblica del nuovo codice, la sua vulnerabilità alle critiche, alla propaganda e alle campagne di disinformazione, oltre ai problemi relativi alla sua implementazione da parte dei funzionari incaricati di applicarla¹⁷⁸.

Nel settembre 2007 *Global Rights* con il supporto delle ONG locali, ha organizzato una serie di seminari con gruppi di donne per discutere delle loro esperienze, priorità, preoccupazioni e bisogni relativi alla violenza da loro subita, chiedendo dei suggerimenti per il contenuto di un futuro testo di legge contro la violenza sulle donne in Marocco. Le sessioni furono 161, organizzate in trentacinque città, paesi e villaggi rurali in tutto il Marocco; le 1.836 donne che hanno partecipato agli incontri, erano di età e status socioeconomici diversi, provenivano da diverse regioni rurali e urbane del Marocco. In tutti i seminari organizzati, viene messo in evidenza che la prima ora era caratterizzata da lunghi silenzi, in quanto le donne erano riluttanti a parlare in pubblico delle violenze subite oppure negavano di essere state vittime di violenza. Solo verso la fine della discussione prendevano coraggio per parlare dei loro problemi e confrontavano tra di loro le varie esperienze vissute, questo ha portato ad una dilatazione dei tempi delle riunioni, alcune delle quali sono durate quattro ore in più del previsto. In generale le donne hanno apprezzato gli incontri, dichiarando di non essere mai state consultate prima riguardo la loro opinione su tale argomento, aggiungendo che i pochi incontri di questo tipo si erano sempre tenuti intorno al periodo delle elezioni. Il denominatore comune emerso dalle conversazioni era la sfiducia nell'applicazione della legge e la delusione per le istituzioni incaricate di applicarla¹⁷⁹.

¹⁷⁷ Raghavan, Chitra, and James P. Levine, *Op. cit.*, p.51

¹⁷⁸ *Ibidem*

¹⁷⁹ *Ivi*, p.52-53

Il poster illustra dodici motivi per elaborare una legge esaustiva sulla violenza contro le donne ed è disponibile in tre lingue: francese, arabo e *tifinagh*¹⁸¹. L'opuscolo spiega la logica delle proposte suggerite e fornisce statistiche e testimonianze di donne, esempi concreti di leggi che fanno riferimento all'approccio delle Nazioni Unite nei confronti della questione della violenza contro donne¹⁸².

Dal mese di gennaio del 2008, le ONG marocchine attraverso la distribuzione dei poster, hanno organizzato delle attività di sensibilizzazione con piccoli gruppi di donne ed eventi di mobilitazione pubblica più ampi, tra cui tende informative nelle aree pubbliche, giornate porte aperte, roulotte di sensibilizzazione nei dintorni dei villaggi e interviste su stazioni radio locali. Queste attività avevano lo scopo di mantenere i contatti con le donne che avevano partecipato alle precedenti riunioni, informarle sui risultati della loro partecipazione e aggiornarle sullo stato di avanzamento della campagna, oltre ad aprire nuove discussioni con altre donne sempre al fine di ottenere i loro suggerimenti e il supporto per una eventuale legge contro la violenza sulle donne¹⁸³.

Nell'ottobre 2009, lo staff di *Global Rights* in collaborazione con le dieci ONG locali e altre quaranta associazioni non-governative che lavorano per i diritti umani e delle donne, lo sviluppo economico e culturale, ha organizzato una *Caravane de Mobilisation* di ventuno giorni, tenutasi dal 6 al 23 ottobre, che ha girato il Marocco per lanciare la campagna di difesa legislativa, giunta al suo terzo anno consecutivo. La *Caravane de Mobilisation* ha percorso più 4.000 chilometri, sostando in 33 città e villaggi rurali¹⁸⁴. Ogni giorno venivano organizzate diverse attività che includevano una presentazione della campagna e incontri di sensibilizzazione sul diritto delle donne ad essere libere dalla violenza. Uno degli obiettivi principali della *caravane* era spiegare l'iniziativa alle donne che non ancora state raggiunte dalla campagna, in quanto vivevano in aree remote ed emarginate del paese. Durante questi incontri, l'approccio delle donne nel discutere sulle violenze subite era uguale a quello che le altre donne avevano avuto durante le prime riunioni del 2007. Anche quando gli incontri erano conclusi, le donne si avvicinavano agli organizzatori per parlare delle loro esperienze che non avevano voluto condividere con il gruppo. Uno degli organizzatori ha fornito un esempio a riguardo:

*"one of the women did not attend the meeting, but on hearing about the event, she came in a hurry only to find that it had just ended. Still she insisted on talking to us about her own experiences of violence. She described how she had remained silent for twenty-two years of violence"*¹⁸⁵.

¹⁸¹ Tifinagh è la lingua degli Amazigh, popolazione indigena del nord Africa.

¹⁸² Sadiqi, Fatima. "Domestic violence in the African north." *Al-Raida Journal* (2010): 17-27, p.24

¹⁸³ Raghavan, Chitra, and James P. Levine, *Op. cit.*, p.54

¹⁸⁴ *Morocco: Mobilization Caravan in Morocco to promote a Law on Violence against Women*, In: "women living under muslim laws", 12/02/2009, URL: <http://www.wluml.org/fr/node/5740>

¹⁸⁵ Raghavan, Chitra, and James P. Levine, *Op. cit.*, p.54-55

Le donne hanno partecipato numerose e con grande entusiasmo appoggiando tutte le proposte di riforma presentate nel poster, supportandole con testimonianze personali. Le partecipanti hanno insistito in particolar modo sulla necessità di una legge che protegga le donne nelle comunità piccole e remote, dove non esistono centri di supporto e consulenza per le vittime di violenza¹⁸⁶.

Oltre alle attività organizzate per le donne, la campagna di sensibilizzazione nazionale, ha cercato di guadagnare il supporto dal maggior numero possibile di attori locali, come associazioni a livello comunitario¹⁸⁷, in modo tale da creare alleanze e incoraggiarle a integrare la questione dei diritti delle donne nei loro programmi. Le dieci ONG locali, che avevano collaborato sin dall'inizio con *Global Rights*, sono riuscite a coinvolgere vari attori locali interessati al problema della violenza contro le donne, come i settori della sanità pubblica, delle forze dell'ordine, della giustizia e dell'istruzione, inizialmente per presentare la campagna e successivamente per tenerli regolarmente informati sui suoi sviluppi. Di conseguenza le parti interessate hanno organizzato altre attività coinvolgendo le associazioni locali e alcuni specialisti, tra cui medici e avvocati. *L'Association Amal pour la femme et le développement*, ha dichiarato:

*“thanks to collaboration with local medical specialists, we have established good relations with the director of the local hospital in El Hajeb. It has thus become easier for us to get free medical certificates for women victims of violence who come to our association. Moreover, we have secured the assistance of a lady lawyer who voluntarily helps us receive and counsel the women who come to our association”*¹⁸⁸.

Contrariamente alle riunioni durante le quali le donne concordavano sulla necessità di disporre di una legge che fosse in grado di proteggerle, le discussioni avute con gli attori locali interessati erano contrassegnate da opinioni e reazioni contrastanti alle richieste di cambiamento. Secondo Kouzzi e Willman Bordat, la resistenza alle riforme poteva essere attribuita ad una generale mancanza di fiducia nello stato di diritto, agli atteggiamenti sessisti nei confronti delle donne e al desiderio di proteggere i privilegi maschili¹⁸⁹.

Dall'apertura della sessione autunnale del parlamento nel 2008, le dieci ONG locali partendo dalle loro rispettive comunità, hanno viaggiato per raggiungere Rabat per delle attività collettive di lobbying. Come parte di un'intensa attività legislativa per una legge contro la violenza sulle donne, le ONG si sono incontrate con membri del parlamento, funzionari del ministero, altre autorità nazionali e responsabili politici e la stampa.

¹⁸⁶ Ibidem

¹⁸⁷ Le organizzazioni coinvolte non erano solo quelle che lavoravano a favore dei diritti legali delle donne, della violenza contro le donne e i diritti umani, ma anche associazioni che si occupavano direttamente di sviluppo economico, diritti Amazigh, cultura e sport, cooperative, club e altre organizzazioni al servizio delle donne.

¹⁸⁸ Raghavan, Chitra, and James P. Levine, *Op. cit.*, p.56-57

¹⁸⁹ Ibidem, p.58

Durante il primo anno della missione di lobbying nazionale, le ONG hanno trasmesso le opinioni delle donne dalle consultazioni avvenute nelle loro comunità ai responsabili politici nazionali distribuendo il poster e il libretto di discussione ed esplorando le possibili strade da intraprendere per trasformare le richieste delle donne in una legislazione dettagliata sulla violenza contro le donne. Questi incontri sono stati anche l'occasione per le ONG di creare una rete di alleanze in parlamento e nei ministeri competenti, nonché quella di cercare di ottenere informazioni aggiornate sulle intenzioni del governo e sugli sforzi intrapresi per la promulgazione di una legge specifica contro la violenza sulle donne¹⁹⁰. Dal momento che le dichiarazioni del governo sull'imminente promulgazione di una legge sulla violenza contro le donne non corrispondevano alla realtà dei fatti, le ONG hanno intensificato le attività di lobbying nazionale da settembre 2009 a giugno 2010. Nel febbraio del 2010, nessuna proposta di legge sulla violenza contro le donne era stata presentata pubblicamente o aveva raggiunto un chiaro passo nel processo legislativo. A seguito dell'inazione governativa e delle richieste espresse dai membri del parlamento per un progetto di legge, gli organizzatori della campagna e il partner NGOS hanno deciso di redigere loro stessi una legge contro la violenza sulle donne¹⁹¹.

Il team di *Global Rights*, insieme alle ONG locali, ha organizzato un gruppo di lavoro nel marzo 2010 nella piccola città sud-orientale di Errachidia, con lo scopo esplicito di lavorare a porte chiuse per redigere collettivamente un disegno di legge esaustivo sulla violenza contro le donne. Il gruppo di lavoro comprendeva avvocati, tre consulenti di redazione legale, tre esperti, uno marocchino e due stranieri, sugli approcci internazionali alla violenza contro le donne basati sui diritti e un vice procuratore generale, un giudice di tribunale familiare, un impiegato di tribunale, un ispettore di polizia, un direttore ospedaliero, un assistente sociale, un direttore di un reparto ospedaliero sulla violenza contro le donne e un consigliere del ministero dell'istruzione. I membri del gruppo sono stati scelti per fornire una vasta gamma di competenze professionali e perché provenivano da varie parti del paese, non solo dalla capitale¹⁹².

Il testo finale, completato nei mesi successivi, conteneva 111 disposizioni penali e civili¹⁹³. Una conferenza stampa tenutasi a Rabat nel dicembre 2010 per presentare il disegno di legge delle ONG e dare il via alla distribuzione del testo ha attirato oltre 130 membri di ONG locali, stampa, membri del parlamento e rappresentanti governativi. Il terzo anno di questa campagna nazionale, iniziato con la sessione autunnale del parlamento nel 2010, si stava concentrando sulla distribuzione del progetto di legge elaborato dalle ONG e sulla sua promulgazione¹⁹⁴.

¹⁹⁰ Ivi, p.62

¹⁹¹ Ivi, p.65

¹⁹² Ivi, p.66

¹⁹³ NGO-Drafted Bill on Violence against Women in Morocco, Key Provisions (English)

https://drive.google.com/file/d/1TLYELwazCn90xxdHNIgFYtBytTO0Du_/view

¹⁹⁴ Raghavan, Chitra, and James P. Levine, *Op. cit.*, p.67

4.4 La legge 103.13

Ancora prima della campagna organizzata da *Global Rights*, nel 2006 il governo marocchino aveva rilasciato numerose e continue dichiarazioni a livello nazionale e agli organismi internazionali riguardo la sua intenzione di promulgare una legge specifica contro la violenza sulle donne¹⁹⁵. Queste dichiarazioni includono anche quelle successive al 2006, del mese di gennaio e marzo del 2008 e del mese di novembre del 2011 fatte dal governo marocchino, rispettivamente al *CEDAW Committee*, al *Human Rights Council* incaricato della *Universal Periodic Review (UPR)*¹⁹⁶ e al *Committee against Torture (CAT)*¹⁹⁷, secondo cui l'emanazione della legge a favore delle donne sarebbe stata imminente. Il rapporto del *Committee on Economic, Social and Cultural Rights (CESCR)*¹⁹⁸ del Marocco, dichiarava che il MSFFDS:

*“has been working since 2010 on a draft law that will define all forms of domestic violence in far greater detail with a view to protecting women and prosecuting acts of violence against them”*¹⁹⁹.

Dal 2007 al 2010 sono stati presentati due progetti di legge contro la violenza sulle donne al *S cretariat G n ral du Gouvernement (SGG)*²⁰⁰, ma entrambi sono stati ritirati dal SGG prima che fossero compiuti ulteriori progressi. Il disegno di legge 103.13, venne inviato dall'attuale ministra della famiglia, Bassima Hakkaoui, al *conseil de gouvernement* nel novembre 2013²⁰¹. Il progetto di legge non proponeva una legislazione specifica con disposizioni sia penali che civili, ma si limitava a piccole riforme del codice penale e del codice di procedura penale. Nonostante ci si aspettasse l'adozione della legge, a causa del malcontento espresso dalle associazioni femministe, il testo   stato sottoposto a cambiamenti significativi, al punto che Abdelilah

¹⁹⁵ ESC Rights of Women, *Morocco: submission to the Committee on Economic, Social and Cultural Rights*, 2015

https://www.theadvocatesforhumanrights.org/uploads/morocco_esc_shadow_report_august_2015.pdf, p.7

¹⁹⁶ L'UPR   un processo che prevede una revisione dei registri dei diritti umani di tutti gli Stati membri delle Nazioni Unite. L'UPR   un processo guidato dallo Stato, sotto l'egida dello *Human Rights Council (HRC)*, che offre l'opportunit  a ciascuno Stato di dichiarare quali azioni ha intrapreso per migliorare le situazioni dei diritti umani nei propri paesi e per adempiere ai propri obblighi in materia di diritti umani.

<https://www.ohchr.org/en/hrbodies/upr/pages/basicfacts.aspx>

¹⁹⁷ Il CAT   l'organismo di 10 esperti indipendenti che monitora l'attuazione della *Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment* da parte degli Stati contraenti.

<https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/CAT/Pages/CATIntro.aspx>

¹⁹⁸ Il CESCR   l'organismo di 18 esperti indipendenti che monitora l'attuazione del *International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights* da parte degli stati contraenti.

<https://www.ohchr.org/en/hrbodies/cescr/pages/cescrindex.aspx>

¹⁹⁹ U.N. Committee on Economic, Social and Cultural Rights, *Fourth periodic reports of States parties due in 2009: Morocco*, par.137

https://www.ecoi.net/en/file/local/1139320/1930_1411637130_g1441897.pdf

²⁰⁰ Il SGG venne creato l'indomani dell'indipendenza del Marocco,   guidato dal *Secr taire G n ral du Gouvernement*, un membro del governo con il grado e le prerogative di ministro. Il suo compito   garantire il corretto funzionamento dell'operato del governo. <http://www.sgg.gov.ma/LeSGG.aspx>

²⁰¹ ESC Rights of Women, *Morocco: submission to the Committee on Economic, Social and Cultural Rights*, 2015, p.7-8

Benkirane²⁰² ha istituito una commissione ad hoc incaricata per la stesura di una legislazione specifica contro la violenza sulle donne²⁰³.

Il 17 marzo 2016 il governo del Marocco ha presentato il disegno di legge n. 103.13 alla Camera dei rappresentanti, approvandolo con alcune piccole modifiche il 26 luglio 2016 e lo ha inviato alla Camera dei consiglieri. Le ONG dichiararono di non essere soddisfatte delle modifiche, perché ritenute poco rilevanti. Dal loro punto di vista, il disegno di legge:

- rimaneva privo di misure di protezione, e di sanzioni incentrate principalmente per combattere la violenza domestica (ad esempio: stupro coniugale, furto, frode e appropriazione indebita tra i coniugi...);
- non soddisfaceva gli standard di "dovuta diligenza" e non copre tutti i tipi di violenza, in particolare la violenza psicologica;
- non faceva riferimento alla protezione legale di diverse categorie di donne, in particolare madri, donne single, migranti e donne con esigenze specifiche²⁰⁴.

Il 30 gennaio 2018 la Camera dei consiglieri ha apportato alcuni lievi miglioramenti al disegno di legge 103.13 e lo ha riportato alla Camera dei rappresentanti. Nonostante le forti pressioni esercitate dalle associazioni per i diritti delle donne che chiedevano un miglioramento delle protezioni, il 14 febbraio 2018, la Camera dei rappresentanti ha approvato la legge senza ulteriori modifiche²⁰⁵. La legge è entrata in vigore il 12 settembre 2018, sei mesi dopo la sua pubblicazione nel bollettino ufficiale²⁰⁶.

Sebbene si trattasse di un passo molto importante per il rafforzamento dei diritti delle donne, il voto per la nuova legge sembrava non aver suscitato entusiasmo da parte dei parlamentari, solo 38 consiglieri hanno espresso il voto, dei quali 25 erano a favore, meno di un terzo dei membri della Camera. A questo proposito Saida Idrissi, presidente dell'ADFM si era così espressa:

²⁰² Abdelilah Benkirane è membro del *Parti de la justice et du développement* (PJD) dal 1998, leader di questo partito dal 2008, nel 2011 ha vinto le elezioni legislative e il re Mohammed VI lo ha nominato primo ministro. Nel marzo 2017 il re lo ha revocato dall'incarico di primo ministro.

²⁰³ B. Berrada, *Abdelilah Benkirane désavoue Bassima Hakkaoui*, In: "Medias24", 08/11/2013, URL: <https://www.medias24.com/POLITIQUE/5975-Benkirane-desavoue-Bassima-Hakkaoui.html> (consultato il 11/06/2020)

²⁰⁴ Rapport des ONG relatif aux droits des femmes au Maroc au titre du 3ème Examen Périodique Universel (EPU), URL: file:///C:/Users/Sylvia/Downloads/JS3_UPR27_MAR_F_Main.pdf, p.3

²⁰⁵ Human Rights Watch, *Morocco: new violence against women law (progress, but some gaps; further reform needed)*, In: "Human Rights Watch" 26/02/2018, URL: <https://www.hrw.org/news/2018/02/26/morocco-new-violence-against-women-law> (consultato il 11/06/2020)

²⁰⁶ Royame du Maroc, Bulletin officiel, 05/07/2018, n° 6688, pp. 1384-1389, URL: http://www.sgg.gov.ma/BO/FR/2018/BO_6688_Fr.pdf?ver=2018-07-11-124300-213

“le déroulement du vote d’une loi aussi importante en dit long sur l’intérêt porté par nos élus au sujet des violences faites aux femmes”²⁰⁷.

Tuttavia la ministra Hakkaoui si era mostrata orgogliosa del traguardo raggiunto, affermando che:

“the text is part of the consolidation of democracy and the achievement of parity and values of justice, in accordance with the provisions of the 2011 Constitution”²⁰⁸.

La legge, composta da 18 articoli, definisce la violenza contro le donne nei termini seguenti:

“tout acte matériel ou moral ou abstention fondés sur la discrimination en raison du sexe entraînant pour la femme un préjudice corporel, psychologique, sexuel ou économique”.

Vengono individuati quattro tipi di violenza:

- fisica: *“tout acte ou abstention portant ou susceptible de porter préjudice à l’intégrité corporelle de la femme, quel que soit son auteur, le moyen utilisé pour le commettre ou le lieu de sa commission”;*
- sessuale: *“toute parole ou tout acte ou exploitation susceptibles de porter atteinte à l’intégrité corporelle de la femme à des fins sexuelles ou commerciales, quel que soit le moyen utilisé à cet effet”;*
- psicologica: *“toute agression verbale, contrainte, menace, négligence ou privation soit pour porter atteinte à la dignité de la femme, sa liberté et sa tranquillité soit pour l’intimider ou la terroriser”;*
- economica: *“tout acte ou abstention de nature économique ou financière portant ou susceptible de porter atteinte aux droits sociaux ou économiques de la femme”²⁰⁹.*

Il legislatore marocchino, con l'adozione di questa legge, da una parte ha inasprito le sanzioni per alcuni tipi di violenza contenute nel Codice Penale²¹⁰, dall'altra ha introdotto nuovi reati per cercare di colmare le lacune giuridiche esistenti. Tra i nuovi reati vi sono:

²⁰⁷ Iraqi Fahd, *Maroc – Violences faites aux femmes : le texte de loi critiqué par les ONG et boudé par les parlementaires*, In: "jeune afrique", 01/02/2018, URL: <https://www.jeuneafrique.com/526158/societe/maroc-violences-faites-aux-femmes-le-texte-critique-par-les-ong-et-boude-par-les-parlementaires/> (consultato il 11/06/2020)

²⁰⁸ *Law to fight violence against women enforced in Morocco*, In: "Middle East online", 13/09/2018, URL: <https://middle-east-online.com/en/law-fight-violence-against-women-enforced-morocco> (consultato il 11/06/2020)

²⁰⁹ Royame du Maroc, Bulletin officiel, 05/07/2018, n° 6688, pp. 1384-1389, p.1384

²¹⁰ L'articolo 2 della legge 103.13 apporta delle modifiche agli articoli 404, 431, 446, 481, 503-1 del codice penale.

- l'espulsion o l'impedimento al coniuge di tornare a casa (art.480-1): *“est puni d’un emprisonnement d’un mois à trois mois et d’une amende de 2.000 à 5.000 dirhams, l’expulsion de foyer conjugal ou le refus de ramener le conjoint expulsé au foyer conjugal, conformément à ce qui est prévu à l’article 53 du code de la famille. La peine est portée au double en cas de récidive”*²¹¹.
- molestie sessuali nei luoghi pubblici e le molestie virtuali (art.503-1-1): *“est coupable de harcèlement sexuel et est puni d’un emprisonnement d’un mois à six mois et d’une amende de 2.000 à 10.000 dirhams ou de l’une de ces peines, quiconque persiste à harceler autrui dans les cas suivants:*
 - 1.dans les espaces publics ou autres, par des agissements, des paroles, des gestes à caractère sexuel ou à des fins sexuelles;*
 - 2.par des messages écrits, téléphonique ou électroniques, des enregistrements ou des images à caractère sexuel ou à des fins sexuelles. La peine est portée au double si l’auteur est collègue de travail ou une personne en charge du maintien de l’ordre et de la sécurité dans les espaces publics ou autres”*²¹².
- matrimonio forzato (art.503-2-1): *“sans préjudice de dispositions pénales plus sévères, est puni d’un emprisonnement de six mois à un an et d’une amende de 10.000 à 30.000 dirhams ou de l’une de ces deux peines seulement, quiconque contraint une personne au mariage en ayant recours à la violence ou à des menaces. La peine est portée au double, si la contrainte au mariage, en ayant recours à la violence ou à des menaces, est commise contre une femme en raison de son sexe ou contre une femme mineure, en situation de handicap ou connue pour ses capacités mentales faibles”*²¹³.
*La poursuite ne peut être engagée sur plainte de la personne lésée. Le retrait de la plainte met fin aux poursuites et aux effets de la décision judiciaire ayant acquis la force de la chose jugée, si elle a été prononcée”*²¹⁴.
- sperpero di denaro e dilapidazione delle proprietà comuni tra i coniugi (art.526-1): *“est puni d’un emprisonnement d’un mois à six mois et d’une amende de 2.000 à 10.000 dirhams ou de l’une de ces deux peines, l’un des conjoints en cas de dissipation ou de cession de ses biens de mauvaise foi, avec l’intention de nuire à l’autre conjoint ou aux enfants ou de contourner les dispositions du Code de la famille concernant la pension alimentaire, le logement, les droits dus résultant de la rupture de la relation conjugale ou la répartition des*

²¹¹ Royaume du Maroc, Bulletin officiel, 05/07/2018, n° 6688, pp. 1384-1389, p.1386

²¹² Ibidem

²¹³ Ibidem

²¹⁴ Ibidem

*biens. La poursuite ne peut être engagée que sur plainte du conjoint lésé. Le retrait de la plainte met fin aux poursuites et aux effets de la décision judiciaire ayant acquis la force de la chose jugée, si elle a été prononcée*²¹⁵.

L'articolo 17 impone alle autorità pubbliche di prendere tutte le misure necessarie al fine di prevenire la violenza contro le donne, compresi programmi e politiche per educare la comunità marocchina sui rischi di tale violenza, per correggere l'immagine delle donne nella società e aumentare la consapevolezza sui diritti delle donne²¹⁶.

Oltre alle misure relative alla prevenzione della violenza contro le donne, la quarta sezione della legge 103-13, prevede l'istituzione di alcune unità specializzate nel prendersi cura delle donne vittime di atti di violenza. L'articolo 10 definisce la missione principale di questi centri di supporto, ovvero accogliere, ascoltare, sostenere, orientare e accompagnare le donne vittime di violenza. Afferma inoltre che:

*“cells of support for women victims of violence shall be established within courts of first instance, courts of appeal, central and decentralized services of the sectors in charge of justice, health, youth and women, the General Directorate of National Security and within the High Command of Royal Gendarmerie”*²¹⁷.

Gli articoli che vanno dall'11esimo al 16esimo sono riservati alle commissioni nazionali, regionali e locali, che hanno il compito di prendersi cura delle donne vittime di violenza²¹⁸.

Già nel 2016 *Human Rights Watch* aveva scritto una lettera indirizzata a Hakim Benchamas²¹⁹, esprimendo tutte le sue preoccupazioni in merito al disegno di legge 103.13 che era stato approvato dalla Camera dei rappresentanti nel luglio 2016. Nella lettera aveva chiesto la revisione del disegno di legge prima che venisse promulgato, al fine di prevenire meglio la violenza domestica, proteggere le vittime e ritenere responsabili gli autori degli abusi. Esortava la Camera dei rappresentanti a modificare il progetto di legge affinché fosse in conformità con gli standard internazionali²²⁰.

La nuova legge 103.13 non differisce molto da quella precedentemente approvata e gli aspetti negativi rilevati analizzando il nuovo testo di legge sono molteplici. Sadoun ritiene che i problemi si possano trovare a partire dal preambolo, in quanto quest'ultimo non menziona il ruolo della società civile e del movimento nazionale per i diritti umani nel campo della lotta contro ogni forma di violenza nei confronti delle donne avvenuta

²¹⁵ Ibidem

²¹⁶ Ivi, p.1389

²¹⁷ Ivi, p.1387

²¹⁸ Ivi, p.1387-1389

²¹⁹ Hakim Benchamas dal 2015 riveste la carica di presidente della Camera dei consiglieri in Marocco

²²⁰ Human Rights Watch, *Morocco: letter on bill 103-13 combatting violence against women*, In: "Human Rights Watch", 28/10/2016, URL: <https://www.hrw.org/news/2016/10/28/morocco-letter-bill-103-13-combatting-violence-against-women> (consultato il 12/06/2020)

per mezzo di centri di ascolto, dichiarazioni, petizioni e studi. Al contrario, il preambolo si concentra esclusivamente sugli sforzi del governo. Non ha inoltre fatto riferimento a statistiche nazionali ufficiali o non ufficiali relative alla realtà della violenza contro le donne, il che avrebbe aiutato a comprendere meglio il quadro in cui si inserisce questa iniziativa²²¹. L'assenza di un approccio partecipativo e la mancanza di consultazione con tutte le parti interessate ha influenzato il contenuto di questo progetto, facendolo emergere come isolato rispetto ai risultati accumulati in anni di attivismo da parte della società civile²²².

Rothna Begum, ricercatrice dei diritti delle donne in Medio Oriente e nord Africa presso lo *Human Rights Watch*, afferma che la nuova legge riconosce finalmente alcune forme di abuso delle quali molte donne sono vittime da parte del marito e della famiglia, ma aggiunge:

*"Morocco should address gaps to ensure that all survivors are protected from abuse, and police and prosecutors do their jobs"*²²³.

Uno degli aspetti maggiormente criticati, riguarda il fatto che la legge non criminalizza esplicitamente lo stupro coniugale e non fornisce una definizione di violenza domestica. A proposito dello stupro coniugale, Ibtissame Betty Lachgar, portavoce del *Mouvement alternatif pour les libertés individuelles (MALI)*²²⁴, ha dichiarato:

*"c'est scandaleux et criminel. L'Etat est complice. Nous sommes là, face à un archaïsme primaire qui voudrait que le viol conjugal soit plutôt un devoir conjugal, un devoir des épouses. Les femmes ne seraient que des objets sexuels. Un viol conjugal est un viol"*²²⁵.

Nella legge vengono criminalizzate alcune forme di violenza domestica, stabilite misure di prevenzione e fornite nuove protezioni ai sopravvissuti, ma presenta delle lacune. Richiede alle sopravvissute di presentare istanza penale per ottenere protezione, cosa che solo poche donne possono fare. Non stabilisce i compiti di polizia, pubblici ministeri e giudici investigativi in casi di violenza domestica, né stabilisce finanziamenti per le agenzie che devono fornire servizi di supporto alle donne (ad esempio: rifugi, servizi sanitari, cure per la salute mentale, consulenza legale e hotline). Inoltre prevede ordini di protezione che vietano all'imputato di contattare, avvicinarsi o

²²¹ Anass Sadoun. "The Bill on Fighting Violence against Women in Morocco: Anything new?". *Kohl: a Journal for Body and Gender Research* Vol. 1 No. 1 (2015): pp. 105-115, p.112-113, URL: <https://kohljournal.press/bill-on-fighting-vaw-in-morocco> (consultato il 12/06/2020)

²²² Anass Sadoun, *Op. cit.*, p.115

²²³ Human Rights Watch, *Morocco: new violence against women law (progress, but some gaps; further reform needed)*

²²⁴ Il MALI, fondato nel 2009 in Marocco, è un movimento universalista, femminista, secolare che difende i diritti sessuali e riproduttivi. <https://medium.com/mali-maroc/about>

²²⁵ Zerouk Lynda, *Maroc: "la loi sur les violences faites aux femmes est une mascarade"*, In: "tv5monde", 19/02/2018, URL: <https://information.tv5monde.com/terriennes/maroc-la-loi-sur-les-violences-faites-aux-femmes-est-une-mascarade-221059> (consultato il 12/06/2020)

comunicare con la vittima, ma questi possono essere emessi solo durante un procedimento penale o dopo una condanna penale. Gli ordini di protezione possono essere annullati se i coniugi si riconciliano. Sono disponibili misure di protezione alternative che "mettono in guardia" la persona dal non commettere violenza o dal disporre di beni comuni tra i coniugi, ma la legge non specifica quali autorità sono incaricate della loro emissione. Le violazioni degli ordini di protezione o delle misure di protezione alternative possono comportare la reclusione o multe²²⁶.

Le donne vittime di violenza domestica, intervistate da Human Rights Watch hanno affermato che gli agenti di polizia hanno rifiutato di registrare le loro dichiarazioni, non sono riusciti a indagare sulle accuse di abuso e hanno rifiutato di arrestare i sospettati di abuso domestico, anche con un ordine dei pubblici ministeri. In alcuni casi, la polizia ha detto alle vittime di tornare dai loro maltrattatori. In diversi casi, i pubblici ministeri non hanno presentato accuse, ma hanno diretto le vittime a consegnare documenti alla polizia, indirizzandola a indagare o arrestare gli autori degli abusi. A sua volta la polizia non ha seguito questi casi, lasciando le donne senza supporto, costrette a fare avanti e indietro tra la polizia e il pubblico ministero cercando di ottenere aiuto. La legge non prevede inoltre che i tribunali debbano prendere in considerazione tutte le prove nei casi di violenza domestica e che la testimonianza di una vittima davanti al tribunale possa essere una prova sufficiente per giungere a una condanna. Questo comporta che le donne che otterranno protezione dai loro aggressori saranno poche. Rothna Begum ha dichiarato:

*"protecting women and girls from domestic violence requires not only legal changes but funding and political support for enforcement and services. Morocco's government has taken an initial positive step in adopting this law, but now it should implement it and extend further protections"*²²⁷.

Almou Mohammed, un avvocato che sostiene le riforme per quanto riguarda i diritti delle donne, ha affermato che la legge non ha portato ad un cambiamento fondamentale:

"It is considered to be an amended and patched up version of some chapters of the penal code, with an attempt to decorate it with some terms and words to make it look as if it provides protection for women".

Il punto di vista dell'avvocato viene condiviso anche dal presidente della *Palm Charity Association* a Marrakech, Hussein Al-Raji. Egli, insieme agli altri attori della società civile, si aspettava una legge conforme da una parte alle convenzioni internazionali ratificate dal Marocco e dall'altra allo spirito e alla filosofia della Costituzione. Descrive la nuova legge come una "truffa legislativa" e spera che in futuro

²²⁶ Human Rights Watch, *Morocco: new violence against women law (progress, but some gaps; further reform needed)*

²²⁷ Ibidem

venga corretta affinché sia efficace nel combattere tutte le forme di violenza, dall'inizio alla fine²²⁸.

L'attivista per i diritti umani Mariah Al-Sharkawy ritiene che la legge non la proteggerà completamente dalle varie forme di violenza, aggiungendo che le sanzioni e le misure preventive non possono essere la soluzione, senza la mancanza di consapevolezza pubblica, il rafforzamento dei valori morali e il ruolo dell'educazione:

*"we still have a long way until we treat the woman as a human being, not based on her gender. Our Arab communities are male-dominant, and that prevents women from being entitled to their social, cultural and political rights"*²²⁹.

²²⁸ Anaruz, *Qadāt wa 'amniyuna yunādūn bitašbīk al-ḡuhūd li-muḥāraba al-'unf did an-nisā'*, In: "Anaruz", 28/12/2018, URL: <http://anaruz.ma/لمح-الجهود-بتشبيك-ينادون-وأمنيون-فضاة/> (consultato il 13/06/2020)

²²⁹ Walfkir Saeed, *The Loopholes in Morocco's Law on Violence Against Women*, In: "Raseef22", 14/03/2018, URL: <https://raseef22.com/article/1071495-loopholes-moroccos-law-violence-women> (consultato il 13/06/2020)

Capitolo V: Campagne nazionali e sensibilizzazione sul problema della violenza contro le donne

5.1 Il ruolo della tecnologia nel combattere la violenza contro le donne

Negli ultimi anni i social media hanno registrato un rapido aumento del loro utilizzo tra le persone di tutto il mondo e sono spesso utilizzati come nuovo strumento per ottenere accesso alle informazioni. Sono diventati parte integrante della vita quotidiana dell'individuo in un contesto globalizzato; ad esempio, social network come Facebook, Twitter, YouTube e altri, forniscono piattaforme nelle quali, persone da svariate parti del mondo, si incontrano per comunicare e scambiare informazioni, indipendentemente dalle distanze continentali e regionali che possono separarle fisicamente. I social media si sono distinti nel cambiare gli strumenti tradizionali di comunicazione in strumenti più sofisticati in cui una persona può interagire facilmente con un'altra. Di recente, si è assistito a uno sviluppo cruciale nell'uso dei social media in diverse discipline e sfere, compresa l'area dei diritti umani. Il ruolo dei social network nel promuovere i diritti delle donne e nel rafforzarli nel mondo arabo in generale, e in Marocco in particolare, è aumentato principalmente a partire dall'inizio del 2011, con l'avvento della primavera araba. In Marocco, i social media sono diventati uno strumento che funge da agente di cambiamento e un mezzo per il raggiungimento dell'uguaglianza di genere, infatti è attraverso i social network che vengono affrontate molte ingiustizie e disuguaglianze di genere²³⁰.

I social media stanno ricevendo particolare attenzione come mezzo attraverso il quale le questioni delle donne vengono esposte e i loro diritti difesi, questo deriva dalla maggiore capacità delle donne di esprimere le loro richieste e rivendicare i propri diritti²³¹. I mass media, in particolare la televisione e la radio, svolgono un ruolo essenziale nella lotta alla violenza contro le donne. La televisione ha influenzato milioni di persone e ha aumentato la consapevolezza dei diritti delle donne. Sono state organizzate interviste televisive con numerosi attivisti e con molte donne vittime di violenza. I mass media sono stati efficaci nel mobilitare le donne a lottare per i loro diritti, contribuendo a rompere il silenzio sulla violenza e a sensibilizzare il pubblico sugli effetti della violenza contro le donne. I programmi chiamati *Moukhtafoun* e *Ikhit lebyad*, trasmessi sul canale televisivo 2M, sono noti talk show televisivi volti anche a sensibilizzare l'opinione pubblica sui rischi della violenza contro donne e bambini. Le tecnologie dell'informazione e della comunicazione (TIC) sono veloci e semplici da usare, riducono il tempo e la distanza tra le persone e stimolano un cambiamento nelle relazioni sociali. Sono costantemente utilizzate dalle ONG per diffondere informazioni e offrire altre forme di supporto alle donne sopravvissute alla violenza, nonché alle

²³⁰ Mohammed, Belhorma Souad Yachouli. "The Role of Social Media in Promoting Women's Rights in Morocco in the Aftermath of the Arab Spring." *La Revue Marocaine de la Pensée Contemporaine* 3, p.2

²³¹ Ivi, p.4

persone e alle organizzazioni che lavorano per combatterla²³². Ad esempio, l'uso delle TIC ha avuto un impatto positivo sulla lotta contro la violenza domestica migliorando la comunicazione e il processo decisionale. Fatiha, che è a capo di un centro legale afferma:

*"It certainly facilitates the work. For example, at the level of statistics we used to work manually, but now thanks to the network we have no difficulty in obtaining a particular result, for example by age, region, etc. For the victim in the past, we relied on the address and the landline telephone, but now most of them give us the numbers of their cell phones. As regards the files of victims, we now look for the victim's name through the computer to identify the full file in addition to other information"*²³³.

Altre donne che svolgono varie mansioni all'interno dei centri legali, hanno dichiarato che le TIC svolgono un ruolo importante, principalmente nella sensibilizzazione sul fenomeno della violenza e nell'aprire nuove prospettive di lavoro, poiché hanno migliorato i metodi e facilitato lo scambio di informazioni con altri centri che lavorano a fianco delle donne vittime di violenza. Una donna ha dichiarato di essere soddisfatta delle e-mail in quanto facilitano il lavoro, non solo perché usandole evita di sposarsi a Rabat o Marrakech per far recapitare un messaggio, ma anche perché, insieme ad altri strumenti come il telefono, il fax e internet, sono mezzi di comunicazione rapidi che permettono di ottenere una risposta istantanea²³⁴. Le stesse donne che hanno subito violenza riconoscono l'efficacia delle TIC, arrivando a definire il telefono cellulare come *"your friend in need, your brother, mother, and father"*, *"a solution to problems"*, *"a protection sometimes"*, *"a necessity"*; alcune donne ritengono che il cellulare sostituisca il ruolo della famiglia al momento della segnalazione. Una donna vittima di violenza afferma:

*"in the past when your husband beats you, you seek help from your family who asks you to be patient, but now you can contact a legal centre which can make your problem known and thus you help other women to reject violence"*²³⁵.

Sebbene le TIC rappresentino un elemento costitutivo per il lavoro delle ONG femministe, e uno strumento essenziale per le donne vittime di violenza, nonché mezzo attraverso il quale rivendicare i propri diritti, numerosi sono gli ostacoli che impediscono il loro pieno utilizzo da parte delle donne. Le nuove tecnologie continuano ad essere dominate dagli uomini; il prezzo di computer, Internet, linee telefoniche e servizi tecnici è esoso quindi inaccessibile per la maggior parte dei marocchini, a questo si aggiunge il fatto che spesso tali servizi non esistono nemmeno²³⁶. Inoltre non tutte le

²³² Ennaji, Moha. *"Reflexions on the Role of New Media in the Prevention of Violence against Women."* Journal of Applied Language and Culture Studies 2 (2019): 205-221, p.214

²³³ Tafnout, Amina and Timjerdine Aatifa, Using ICTs to act on hope and commitment: the fight against gender violence in Morocco, In Nakafeero, Angela, et al. *African women and ICTs: Investigating technology, gender and empowerment.* Zed Books Ltd., 2013, p.92

²³⁴ Ibidem

²³⁵ Ivi, p.93

²³⁶ Ennaji, Moha, *Op. cit.*, p.216

donne riescono a padroneggiare Internet e i computer perché sono poco formate, la loro mancanza di competenze e conoscenze costituisce un impedimento per il corretto utilizzo delle TIC. Anche la lingua rappresenta un ostacolo, ad esempio ci sono pochi materiali di formazione sulle TIC disponibili in arabo e nessuno in berbero e le ONG femminili non hanno mai sentito parlare di alcuni tipi di software che potrebbero facilitare il loro lavoro. Coloro che hanno accesso ai nuovi media hanno davvero bisogno di qualsiasi informazione riguardante le varie tipologie di TIC, tra le quali quelle in arabo²³⁷.

L'aspetto positivo è che le TIC e i nuovi media forniscono informazioni pratiche sulla lotta alla violenza contro le donne. Non è più facile per un caso passare inosservato ed essere ignorato. Con questo tipo di accesso alle informazioni, ogni episodio di abuso può essere facilmente condiviso attraverso i social media²³⁸.

²³⁷ Ibidem, p.216

²³⁸ Ivi, p.217

5.2 Woman Choufouch

Nell'agosto del 2011, due giovani marocchine attiviste per i diritti delle donne, Majdoline Lyazidi²³⁹ e Layla Belmahi²⁴⁰, fondarono *SlutWalk Morocco* (SWMO) prendendo ispirazione dalla *SlutWalk* di Toronto (SWTO), un movimento nato per combattere la convinzione che lo stupro possa essere giustificato facendo riferimento all'aspetto di una donna²⁴¹. La pagina Facebook delle ragazze marocchine, attivata il 13 agosto del 2011, raggiunse 3.000 mi piace in sole due settimane. L'ispirazione per l'avvio della *SlutWalk Morocco*, stando alle dichiarazioni di Lyazidi, è dovuta a:

*"SlutWalks around the world! It was a wake-up call for me. Growing up, I've never really understood why society kept teaching us the "don't get raped" mentality instead of a "don't rape" one, anchoring that way a never-ending victim blaming process of "she was asking/looking for it". I think it's time to change this mentality, we've got to give a chance to the next generations to walk the moroccan streets feeling SAFE & RESPECTED, a feeling moroccan women are missing today"*²⁴².

Nella sezione informazioni della pagina Facebook del gruppo, viene espressa la loro solidarietà nei confronti del movimento globale *SlutWalk* e il loro rifiuto per quanto concerne *"l'abus verbal et physique que subissent les femmes et le silence dans lequel elles sont confines"*. Insieme al titolo, il gruppo riafferma il banner della campagna della SWTO *"Because We Have Had Enough"* per rivendicare il loro legame con questo movimento globale. Tuttavia gli amministratori di Facebook hanno affermato che non volevano imitare un altro movimento ma si stavano radunando sotto il nome *SlutWalk* perché credono che *"le problème du harcèlement se pose réellement chez nous au*

²³⁹ Majdoline Lyazidi è membro di Amnesty International Morocco dal 2008 e ha svolto attività di volontariato nel Youth Club della *Moroccan Association for Human Rights* (AMDH). È stata anche giornalista di Global Girl Media in Marocco.

²⁴⁰ Layla Belmahi ha conseguito una laurea in Comunicazione e Studi Culturali presso la Concordia University e un Master in Comunicazione Internazionale e Interculturale presso la UQAM. Dopo aver co-fondato il movimento WS, ora è coinvolta nei collettivi di Montreal NOOR e MTL ed è particolarmente coinvolta nelle lotte femministe e anti-razzista.

²⁴¹ Il movimento *SlutWalk* nacque in risposta alle preoccupanti affermazioni rilasciate da un rappresentante del dipartimento di polizia davanti ad un pubblico di studentesse della York University, il 24 gennaio 2011. Il rappresentante, l'agente Michael Sanguinetti, dichiarò *"women should avoid dressing like sluts in order not to be victimized"* durante un corso di legge sullo stupro. Circa due mesi dopo, al Queen's Park di Toronto, venne organizzata la prima marcia *SlutWalk* da due studentesse della York University, Heather Jarvis and Sonya Barnett. *SlutWalk* afferma che lo stupro è già gravemente sottostimato e che le osservazioni di Sanguinetti, indicative delle opinioni della maggioranza delle forze di polizia, scoraggerebbero ulteriormente le donne dal farsi avanti per cercare giustizia contro i loro stupratori. Sulla homepage di SWTO la cultura dello stupro viene riassunta in questo modo: *being assaulted isn't about what you wear; it's not even about sex; but using a pejorative term to rationalise inexcusable behaviour creates an environment in which it's okay to blame the victim*. Questo movimento divenne globale, con manifestazioni e marce organizzate da Londra fino a Sydney.

²⁴² *Morocco: SlutWalk gets a toehold*, In: "GlobalVoices", 07/09/2011, URL: <https://globalvoices.org/2011/09/07/morocco-slutwalk-gets-a-toehold/#> (consultato il 27/05/2020)

Maroc” indipendentemente da come le donne siano vestite, dalla loro età, o se per strada camminino da sole o accompagnate da qualcuno²⁴³. L'idea alla base della SWMO è:

“to abolish the taboo about rape, sexual assault & sexual harassment; & to spread awareness across the country. "No" means "no" and there's a huge difference between "to flirt" with someone & between "to harass" or "to sexually assault" someone. It's time to stop perpetrating this dangerous confusion. The idea behind SlutWalk Morocco is for it to be a «cry of anger» to every girl and women to say that we've had enough”²⁴⁴.

Dal momento che il tema dello stupro è considerato ancora un tabù in Marocco, secondo il gruppo, le donne tendono a non affrontare i loro molestatori. Inoltre, l'attenzione di SWMO si focalizza principalmente sulle molestie di strada, considerate una preoccupazione più immediata in quanto si tratta di una forma visibile di violenza di genere così comune in Marocco che le persone tendono a identificarla come una normale interazione quotidiana o addirittura un modo per flirtare. Trattando esplicitamente il problema delle molestie di strada, mirano a creare un dibattito pubblico affinché le molestie di strada vengano riconosciute come una forma di violenza contro le donne²⁴⁵.

La decisione di mantenere il nome *SlutWalk* viene spiegata da Lyazidi:

“well, first because we support the SlutWalk worldwide movement.. But also because it is shocking & provocative not only for us as a moroccan society! The name created a polemic in a lot of countries where a SlutWalk happened. Also, the word "SlutWalk" is catchy. Because I know that if I had named my initiative something "respectable" I wouldn't have had this number of feedbacks or have created such a buzz”.

Tuttavia Lyazidi esprime il suo desiderio di modificare il nome della campagna perché:

“we want this to be a Moroccan version of SlutWalk and we want it to be 100% moroccan, suiting our society, our community's beliefs & values”²⁴⁶.

Il nuovo nome, annunciato sulla pagina Facebook il 3 settembre 2011²⁴⁷, è *Woman Choufouch* (WC), il cui significato varia da quello più letterale come "che succede?" o

²⁴³ Robinson S., Rebecca, "Slut" in translation: the SlutWalk movement from Canada to Morocco, In Castro, Olga, and Emek Ergun, eds. *Feminist translation studies: Local and transnational perspectives*. Taylor & Francis, 2017, p.214

²⁴⁴ *SLUTWALK Morocco: the interview*, In: "According to Hind", 20/08/2011, URL: <https://accordingtohind.wordpress.com/2011/08/20/slutwalk-morocco-the-interview/> (consultato il 27/05/2020)

²⁴⁵ Castro, Olga, *Op. cit.*, p.214

²⁴⁶ *SLUTWALK Morocco: the interview*, In: "According to Hind", 20/08/2011

²⁴⁷ SlutWalk Morocco, 03/09/2011, Facebook post, URL: https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=142816222478285&id=132681343491773 (consultato il 27/05/2020)

"guarda qui!" ad un invito provocatorio di natura sessuale. Secondo Almiraat, il termine «*alludes to seduction but can also be interpreted as a call to find a solution to a problem*»²⁴⁸. Combinando la parola "donna" con una frase usata comunemente per attirare l'attenzione, gli attivisti di SWMO chiedono alle persone di unirsi a loro per affrontare la piaga delle molestie di strada contro le donne in Marocco. Tuttavia, alcuni utenti non erano d'accordo con la decisione degli organizzatori di cambiare il nome del movimento da SWMO a *Woman Choufouch*, citando l'ambiguità del nuovo nome, affermando che il messaggio della campagna non era così ovvio nel nuovo titolo, e sottolineando che il cambio del nome avesse reciso i legami del movimento marocchino *SlutWalk* dagli altri movimenti mondiali²⁴⁹. Delle dieci persone che hanno commentato il post sulla modifica del nome, solo una ha dichiarato di essere d'accordo con la loro decisione; un altro utente pensava che il cambio del nome avesse potuto allontanare le persone inizialmente attratte dal movimento SWMO proprio per il suo carattere esplicitamente sovversivo. Questi commenti dimostrano che, sebbene i fondatori di SWMO avessero ritenuto che continuare ad utilizzare il termine *SlutWalk* come titolo del loro movimento sarebbe stato troppo offensivo per la sensibilità marocchina, in realtà non sarebbe stato necessariamente così, infatti alcuni marocchini abbracciavano una politica femminista "radicale" ed erano stati attratti dal movimento proprio per il suo potenziale rivoluzionario²⁵⁰.

Il compito principale di *Woman Choufouch* è quello di sfruttare la loro pagina Facebook per pubblicare una serie di contenuti, in particolare immagini delle *SlutWalk* in tutto il mondo e post di altri attivisti che combattono la violenza di genere. Favorendo la diversità di pensiero e la libertà di parola, gli organizzatori di WC invitano i loro utenti a impegnarsi in conversazioni sulle relazioni di genere e la violenza contro le donne. Coloro che hanno creato SWMO, tra i quali ci sono anche quattro uomini, hanno affermato di non essere "femministe estremiste" ma di lavorare per denunciare la violenza e l'oggettivazione delle donne, inoltre sostengono che le persone non debbano identificarsi per forza come femministe per supportare l'eradicazione delle molestie di strada²⁵¹. WC mantiene sempre dei contatti con le *SlutWalk* globali, non tanto da un punto di vista linguistico o lessicale, ma tematicamente, trattando come argomento prioritario quello della "colpa" delle donne soggette alle molestie di strada e il diritto di vestirsi a loro piacimento. Robinson prende in considerazione numerosi post pubblicati sulla pagina Facebook di WC per evidenziare chi, secondo gli uomini marocchini, viene frequentemente etichettata come "slut". Molti utenti giustificano la molestia alludendo all'idea largamente diffusa che la donna abbia "attirato" la molestia attraverso i suoi vestiti o il suo modo di comportarsi²⁵². In risposta a questi commenti, i moderatori di WC sfidano l'idea che la donna possa attrarre la molestia, scrivendo:

²⁴⁸ *Morocco: SlutWalk gets a toehold*, In: "GlobalVoices", 07/09/2011

²⁴⁹ Castro, Olga, *Op. cit.*, p.215

²⁵⁰ Ivi, p.216

²⁵¹ *Ibidem*, p.216

²⁵² Ivi, p.218

*“mais pourquoi pas un monde où la femme n'a pas peur de sortir seule et peut marcher dans la rue sans craindre qu'un malade lui saute dessus à tout moment? Une ville où les femmes ne seront pas perçue comme des objets et les hommes comme des animaux”*²⁵³.

In questo modo spingono gli uomini a prendersi la responsabilità delle loro azioni. Gli organizzatori di WC cercano anche di far capire ai loro utenti che non devono leggere nell'abbigliamento delle donne, un consenso ad un approccio sessuale. Per sostenere la loro dichiarazione, scrivono:

*“when we (women) are wearing skirts or shorts or dresses, we're not saying that we're horny... We're wearing these because we want to feel beautiful and free”*²⁵⁴.

L'altro problema con la lettura dell'accessibilità sessuale nell'abbigliamento femminile è che le percezioni delle persone riguardo alla modestia variano: per alcuni, abiti corti, attillati o semitrasparenti sono indecorosi, per altri, sono semplicemente dei corpi scoperti. Gli unici tipi di abbigliamento che sembrano essere ineccepibili tra i commentatori di Facebook di SWMO sono l'*hijab*²⁵⁵ e il *djellaba*²⁵⁶. A questo proposito, WC ha pubblicato in maniera strategica una fotografia²⁵⁷ (immagine sottostante) per mettere in discussione la convinzione che le donne "adeguatamente" coperte non siano percepite come "slut" e non siano soggette alle molestie per le strade.

²⁵³ SlutWalk Morocco, 11/09/2011, Facebook post, URL: https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=146057978820776&id=132681343491773&comment_id=523793&offset=0&total_comments=77 (consultato il 27/05/2020)

²⁵⁴ SlutWalk Morocco, 01/06/2012, Facebook post, URL: https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=382859118415799&id=132681343491773&comment_id=4299840&offset=0&total_comments=11 (consultato il 27/05/2020)

²⁵⁵ È un velo che copre la testa e il collo, lasciando il viso scoperto.

²⁵⁶ Il tradizionale abito largo, lungo fino alle caviglie, che le donne marocchine indossano sopra i loro indumenti quando escono in pubblico.

²⁵⁷ SlutWalk Morocco, 28/09/2011, Facebook post, URL: https://www.facebook.com/photo.php?fbid=153873258039248&set=a.132896810136893.29059.132681343491773&type=1&comment_id=141782&offset=50&total_comments=183 (consultato il 27/05/2020)



L'immagine mostra un uomo anziano che palpeggia le natiche di una donna presumibilmente sulla cinquantina vestita con un *djellaba* e un *hijab*. L'elemento interessante è che la donna si trova accanto ad una ragazza sui vent'anni senza velo, che indossa pantaloni attillati e una maglietta a maniche corte. Grazie a questa evidente contrapposizione, la fotografia dà un chiaro messaggio che le molestie di strada sono violenze causate da uomini, non da donne o dai loro vestiti. Molti commentatori sulla pagina Facebook di SWMO, in particolare le donne marocchine, hanno insistito sul fatto che tutte le donne e le ragazze, indipendentemente dall'età, dal grado di modestia, dall'aspetto fisico e dalla struttura fisica, vengano molestate per le strade, il che implica che tutte le ragazze e le donne potrebbero essere etichettate come "slut"²⁵⁸.

Le fondatrici di SWMO appropriandosi di quello che era un movimento nato oltre i confini nazionali e traducendolo in base al contesto marocchino, sono state in grado di portare il tema delle molestie di strada all'interno del dibattito pubblico del Marocco. I loro risultati sono notevoli su più di un livello, perché oltre a rompere il silenzio su un argomento considerato tabù nella società marocchina e demistificare la logica delle molestie, secondo Hanna Skalli le loro iniziative hanno lanciato quella che è «*an irreversible dynamic of contestation against the normalisation of gender-based violence*»²⁵⁹.

²⁵⁸ Castro, Olga, *Op. cit.*, p.219

²⁵⁹ Skalli, Loubna Hanna. "Young women and social media against sexual harassment in North Africa." *The Journal of North African Studies* 19.2 (2014): 244-258, p.256

5.3 Masaktach

Nell'agosto 2018, Khadija Okkarou, una ragazza di diciassette anni del villaggio di Beni Mellal, pubblicò sui social media un video nel quale accusava dodici uomini di averla sequestrata per due mesi, durante i quali era stata picchiata, violentata, drogata, bruciata con delle sigarette e tatuata dai suoi rapitori. La ragazza ha dichiarato:

*"I can't even look at the tattoos, I felt degraded and humiliated"*²⁶⁰.

#Masaktach, tradotto come "non resteremo in silenzio" è nato qualche settimana dopo la denuncia della ragazza come hashtag di Twitter ed è entrato in tendenza durante il primo giorno. Sotto questo hashtag le donne marocchine si sono riunite per denunciare la "cultura dello stupro e dell'impunità"²⁶¹. Zineb Belmkadden, una dei fondatori di *Masaktach* ha detto che è questo movimento serviva per mostrare solidarietà con altre donne marocchine vittime di violenza sessuale:

*"we began the campaign to raise the voices of women and point to how they had been either ignored or silenced and even attacked"*²⁶².

Oltre alla storia di Khadija, un altro caso di stupro aveva sollevato l'indignazione della società marocchina. Ad essere coinvolto era il cantante marocchino Saad Lamjarred, arrestato per la terza volta per un presunto caso di stupro, il 27 agosto 2018 nella città di Saint-Tropez, in Francia²⁶³. In seguito a questo evento, *Masaktach* lanciò l'hashtag #Lamjarrad_Out per invitare le radio marocchine a non trasmettere più del sue canzoni²⁶⁴.

Masaktach è stato paragonato al movimento #MeToo²⁶⁵, ma Belmkadden ritiene che il significato del movimento marocchino sia più ampio:

²⁶⁰ #Masaktach: A Movement Against Sexual Harassment in Morocco, In: "InsideArabia", 18/08/2019, URL: <https://insidearabia.com/masaktach-a-movement-against-sexual-harassment-in-morocco/> (consultato il 29/05/2020)

²⁶¹ #Masaktach, how the Moroccan #MeToo began, In: "Euronews", 17/10/2018, URL: <https://www.euronews.com/2018/10/17/masaktach-how-the-moroccan-metoo-began> (consultato il 29/05/2020)

²⁶² Morocco's MeToo moment #Masaktach builds momentum, In: "The National", 11/10/2018, URL: <https://www.thenational.ae/world/mena/morocco-s-metoo-moment-masaktach-builds-momentum-1.779421> (consultato il 29/05/2020)

²⁶³ La prima denuncia contro il cantante risale al 2010, quando venne accusato di aver picchiato e violentato una donna a New York. Nel 2016 fu accusato di aggressione sessuale nei confronti di una ragazza francese.

²⁶⁴ El Bouzdaini, Wissam, *Campagne de Masaktach: Les Marocaines se rebiffent*, In: "Maroc Hebdo", 18/11/2018, URL: <https://www.maroc-hebdo.press.ma/campagne-de-masaktach-marocaines-se-rebiffent> (consultato il 29/05/2020)

²⁶⁵ Il movimento #MeToo nacque in America nell'ottobre del 2017, quando l'attrice Alyssa Milano pubblicò un tweet di accusa contro il produttore cinematografico e co-fondatore di Miramax, Harvey Weinstein. In realtà la prima volta che l'hashtag apparve fu nel 2006 grazie a Tarana Burke, attivista sociale e vittima di violenze sessuali. Burke lanciò questo hashtag come un modo per esprimere

“there’s an intersection between #Masaktach and #MeToo regarding speaking up publicly and raising the voices of survivors of sexual assault and rape. But #Masaktach has a scope that is wider and aims at raising the voices of Moroccan women be [they] survivors or women speaking up against other forms of inequality”²⁶⁶.

Ispirate dalla dichiarazione di Khadija, rilasciata dopo l'udienza, nella quale esortava le donne ad essere coraggiose e a non rimanere in silenzio davanti agli abusi e alle molestie subite, il collettivo di *Masaktach* ha lanciato un appello affinché le donne pubblicassero le loro testimonianze su Facebook e Twitter. Le vittime marocchine hanno risposto inviando messaggi anonimi con le loro esperienze²⁶⁷.

“Today I'm 26. I've been sexually harassed several times, so many times that I don't even remember. I suffered sexual touchings as a little girl, and I was raped three times”.

“La dernière expérience date il y a deux mois à Tanger, j'étais harcelé par 4 adolescents et la personne qui a réagi soi-disant pour me sauver, m'a demandé juste après mon n° de tél!!!!”.

“J'avais 11 ans, j'allais faire des courses, un homme d'une vingtaine d'années m'a arrêté dans la rue et m'a embrassé au coin de la lèvre. J'étais tétanisée, je lui ai demandé si je le connaissais et il m'a juste répondu "non je voulais juste t'embrasser", je suis repartie en courant”.

Due anni prima della nascita del collettivo, un altro gruppo della società civile, la *Moroccan Association for Combating Violence Against Women* (AMVEF), ha infranto il tabù degli abusi sessuali attraverso il suo centro di ascolto che opera da 25 anni. Fatima Zohra-Chaoui, capo dell'AMVEF ha affermato:

“we turned sexual violence into a societal topic. We laid the path for women victims to denounce the abuses suffered, and people started talking about it”²⁶⁸.

Dal suo punto di vista, crede che *Masaktach* sia un'iniziativa in grado di collaborare con il suo centro di ascolto, infatti le donne che denunciano i loro aggressori, possono ottenere assistenza legale e psicologica tramite l'intervento dell'AMVEF. La co-fondatrice di *Mobilizing for Rights Associates* (MRA), Stephanie Willman, ha evidenziato che uno degli ostacoli principali che impedisce di affrontare il problema delle molestie, sia il fatto che le donne vittime di violenza non denuncino i loro aggressori. Ha osservato che né la società né lo stato né alcun servizio pubblico in

solidarietà con tutte quelle donne che come lei erano state vittime di violenza. Non fu prima che il tweet di Alyssa Milano diventasse virale, che le persone iniziarono a prestare attenzione all'hashtag in modo significativo. Dal quel momento in poi l'hashtag divenne un fenomeno globale.

²⁶⁶ Morocco's MeToo moment #Masaktach builds momentum, In: "The National", 11/10/2018

²⁶⁷ Bajec, Alessandra, Moroccan #MeToo helps women break their silence against sexual harassment and rape, In: "TheNewArab", 07/03/2020, URL:

<https://english.alaraby.co.uk/english/indepth/2020/3/7/moroccan-metoo-helps-women-to-break-silence>

(consultato il 29/05/2020)

²⁶⁸ Ibidem

Marocco hanno una "idea precisa" della natura e della portata del problema e di come le donne ne siano colpite proprio perché le donne non si farebbero avanti per parlarne²⁶⁹.

Pochi mesi dopo la nascita di *Masaktach*, il gruppo ha lanciato una campagna, intitolata "*l'opération sifflets contre le harcèlement de rue*", invitando le donne a manifestare nelle città di Casablanca, Rabat e Marrakech il 10 novembre 2018. A Casablanca sono stati distribuiti circa 10.000 fischietti, che le donne hanno utilizzato come uno strumento di difesa contro le molestie sessuali; non solo, le donne hanno fatto sentire la loro voce anche attraverso Twitter, lanciando hashtag come #ila_dsser_seffri ("se ti manca di rispetto, fischia")²⁷⁰. Il fischio permette alle donne di esprimere la loro insoddisfazione nei confronti delle molestie, piuttosto che interiorizzare questo disagio. Secondo Laila Slassi, co-fondatrice di *Masaktach* il fischio protegge le donne perché, stando a quanto rilasciato in un'intervista, ha dichiarato di aver ricevuto delle testimonianze di donne che hanno usato il fischietto oppure hanno minacciato il molestatore di usarlo²⁷¹. L'idea del fischietto è stata presa da quando accaduto in Messico, dove la municipalità, consegnò dei fischietti alle donne per proteggersi. *Masaktach*, invece di aspettare azioni da parte del governo marocchino, ha deciso di prendere in mano la situazione e intervenire subito contro le molestie di strada, distribuendo alle donne non solo un fischietto, ma anche un volantino con la spiegazione della nuova legge 103.13 sulla violenza contro le donne per informarle dell'entrata in vigore di questo testo di legge. Alle donne che sono per strada viene costantemente ricordato che non sono le benvenute, per questo motivo il fischio permette loro di imporsi nello spazio pubblico. Slassi afferma:

*"quand on s'habille le matin, on paramètre tout: les vêtements, la hauteur du talon, le maquillage, tout. Et une fois dans la rue, on ne fait que raser les murs. Moi j'habite à dix minutes du bureau mais je prends la voiture parce que je n'ai juste aucune envie d'affronter des regards de vicelard"*²⁷².

La campagna, sebbene inizialmente accolta con scetticismo, ha favorito un dialogo tra le donne marocchine di generazioni diverse, accomunate dalle stesse esperienze subite per strada. Nonostante l'ondata di commenti negativi ricevuti su Facebook, Slassi si ritiene soddisfatta del risultato:

"ce qui est bien, c'est que ça a ouvert les yeux à nos amis – plutôt du sexe masculin – qui ne saisissaient pas l'ampleur de la situation et qui confondaient drague et

²⁶⁹ Ibidem

²⁷⁰ "S'il te manque de respect, siffle": les Marocains sensibilisés au harcèlement de rue, In: "France24", 12/11/2018, URL: <https://www.france24.com/fr/20181112-maroc-feminisme-rabat-casablanca-marrakech-mouvement-masaktach-loi-harcelement> (consultato il 29/05/2020)

²⁷¹ "Le sifflet permet à la honte de changer de camp" - Laila Slassi, co-fondatrice de Masaktach - Maroc (2/4), In: "eyala", 05/01/2019, URL: <https://eyala.blog/entretiens/laila-slassi-maroc-masaktach-sifflets-harcelement> (consultato il 29/05/2020)

²⁷² Ibidem

*harcèlement. Beaucoup ont vu à travers ces commentaires la violence que les femmes peuvent subir au quotidien*²⁷³.

²⁷³ Ibidem

5.4 Tahadi

L'Association Tahadi pour l'Égalité et la Citoyenneté (ATEC), precedentemente conosciuta come Association Tahadi pour l'Environnement (ATE), è stata creata nel 2003 a Casablanca. Inizialmente la sua vocazione era prettamente ambientalista, ma con il passare del tempo ha ampliato la sua missione e diversificato i campi d'azione; tra le problematiche affrontate troviamo: delinquenza, povertà, disoccupazione, traffico di droga, violenza di genere, prostituzione, abbandono scolastico, estremismo²⁷⁴. L'Association e il Centre Tahadi pour la Citoyenneté, organizzarono una campagna di sensibilizzazione contro le molestie sessuali sui mezzi pubblici a Casablanca, con lo slogan "*Le Transport est pour toutes et tous... Stop au Harcèlement*". L'iniziativa fu lanciata il 25 novembre 2017, in occasione della giornata internazionale contro la violenza verso le donne, come contributo alla campagna globale "*16 jours d'activisme pour mettre fin à la violence faite aux femmes*"²⁷⁵ e anche in seguito ad un video pubblicato sulla rete di una ragazza vittima di stupro su un autobus²⁷⁶. Questo evento ha permesso di far conoscere le cifre relative alle molestie nei trasporti pubblici (autobus, tram, taxi, treno), che, come rivelato da uno studio, colpiscono le donne di tutte le età, la maggior parte delle quali sono vedove o divorziate costrette a usare i mezzi pubblici. Circa il 5% delle donne molestate ha più di 60 anni, mentre il 12% non ha ancora 18 anni, il 54% è costituito da donne di età compresa tra i 19 e i 39 anni. Il 71% ha dichiarato di sentirsi a disagio sui trasporti pubblici, mentre il 29% ha affermato di essere relativamente a proprio agio nella scelta del piccolo taxi, nonostante il sacrificio finanziario fatto. È stato evidenziato che i molestatori non si accontentano più di guardare le donne o usare parole allusive nei loro confronti, ma utilizzano forme più invasive, come la palpazione e l'aggressione sessuale²⁷⁷.

Durante questo evento, che si è concluso il 10 dicembre del 2017, a Casablanca sono stati distribuiti circa 20.000 volantini su autobus, tram, taxi di piccole e grandi dimensioni, con l'obiettivo di sensibilizzare le persone che usufruiscono dei mezzi di trasporto pubblico ogni giorno. Circa 200 volontari, vestiti di arancione, erano presenti vicino alle fermate degli autobus, taxi, tram e scooter, inoltre 16 autobus erano decorati

²⁷⁴ Association e il Centre Tahadi pour la Citoyenneté, URL: <https://it-it.facebook.com/AssociationTahadi/> (consultato il 01/06/2020)

²⁷⁵ "*16 jours d'activisme pour mettre fin à la violence faite aux femmes*" è una campagna internazionale lanciata per la prima volta nel 1991 dagli attivisti del *Women's Global Leadership Institute* e viene organizzata annualmente dal *Center for Women's Global Leadership*. Funge da strategia organizzativa per individui e organizzazioni in tutto il mondo al fine di promuovere, prevenire ed eliminare la violenza contro donne e ragazze.

²⁷⁶ Joualy, Manar, *Campagne de lutte contre le harcèlement sexuel dans les transports de Casablanca*, In: "Telquel", 27/11/2017, URL: https://telquel.ma/2017/11/27/campagne-lutte-contre-harcelement-sexuel-les-transports-casablanca_1570355 (consultato il 01/06/2020)

²⁷⁷ El Ouilani, Zineb, *Harcèlement sexuel dans les transports publics: des chiffres choquants*, In: "Le360", 26/11/2017, URL: <https://fr.le360.ma/societe/harcelement-sexuel-dans-les-transports-publics-des-chiffres-choquants-144729> (consultato il 01/06/2020)

con i poster relativi alla campagna²⁷⁸. Bouchra Abdou, direttrice del *Centre Tahadi pour la Citoyenneté*, ha dichiarato che, sebbene alcune persone si siano rifiutate di prendere i volantini, le reazioni sono state in generale positive:

*“beaucoup de femmes rencontrées, parlent facilement et ne passent pas par quatre chemins. Ainsi, une vieille dame nous a-t-elle confié qu’elle a l’impression que le bus se transforme en chambre à coucher! Une autre nous a raconté que cela fait 27 ans qu’elle prend les transports en commun pour se rendre à son travail et qu’elle assiste régulièrement à des scènes de harcèlement ou d’agressions”*²⁷⁹.

Abdou, ha evidenziato il ruolo dell'istruzione per sensibilizzare sul problema della violenza contro le donne, per questo motivo si sono tenuti seminari e incontri presso il *Khadija Oum El Mouminine College* e presso tre scuole superiori *Waha, Chawqi e Abdelkarim Lkhattabi*²⁸⁰. L'obiettivo è quello *d’instaurer les bons réflexes chez les prochaines générations*, precisando che questi giovani rappresentano *victimes potentielles de possibles agresseurs*²⁸¹.

Il 16 gennaio 2020, l'associazione *Tahadi* ha lanciato la campagna "*Stop violence numérique*" per contribuire alla lotta contro la violenza virtuale, sensibilizzare sui suoi pericoli e sostenere le vittime. Secondo Abdou, la violenza virtuale che si è imposta maggiormente con la diffusione di smartphone e social network, diventa *«de plus en plus inquiétantes»*²⁸². Il progetto comprende una struttura di ascolto e supporto psicologico e legale, la prima nel suo genere a livello nazionale, che sarà dedicata alle vittime della violenza virtuale. Sarà composta da un'unità centrale e da un'altra unità che si concentrerà sulla sensibilizzazione nelle scuole e nei centri di formazione professionale sparsi sul territorio nazionale. Il progetto dell'associazione creato nel 2016 riguarda anche la creazione di un'applicazione che fornisce dati alle vittime, tra cui numeri, indirizzi, nomi di istituzioni che operano in questo ambito e altre informazioni utili per far fronte la violenza che hanno subito²⁸³. Nell'ambito della violenza digitale, il 20 maggio 2020 è stato creato un movimento, chiamato *Diha F'rassek* ("fatti gli affari tuoi") per combattere il fenomeno del revenge porn. I membri del collettivo trascorrono

²⁷⁸ El Adnani, Abir, *Casablanca: une campagne contre la violence à l’égard des femmes dans les transports publics*, In: "H24", 24/11/2017, URL: <https://www.h24info.ma/maroc/casablanca-campagne-contre-violence-a-legard-femmes-transports-publics/> (consultato il 01/06/2020)

²⁷⁹ FDM, Bouchra Abdou (centre Tahadi) : *Le harcèlement sexuel dans les transports n’épargne aucune tranche d’âge (Entretien)*, In: "FemmesduMaroc", URL: <https://femmesdumaroc.com/interview/bouchra-abdou-centre-tahadi-le-harcelement-sexuel-dans-les-transports-nepargne-aucune-tranche-dage-entretien-37367> (consultato il 01/06/2020)

²⁸⁰ Ibidem

²⁸¹ Joualy, Manar, *Op. cit.*

²⁸² *Au Maroc, des féministes et associations se mobilisent contre les violences virtuelles*, In: "L'OBS", 12/03/2020, URL: <https://www.nouvelobs.com/societe/20200312.AFP4323/au-maroc-des-feministes-et-associations-se-mobilisent-contre-les-violences-virtuelles.html> (consultato il 01/06/2020)

²⁸³ *Une cellule d’écoute au profit des femmes victimes de violence numérique*, In: "Medias24", 17/01/2020, URL: <https://www.medias24.com/une-cellule-d-ecoute-au-profit-des-femmes-victimes-de-violence-numerique-6900.html> (consultato il 01/06/2020)

la maggior parte delle loro giornate a segnalare gli account che pubblicano foto e video di ragazze nude, con l'obiettivo di farli rimuovere in maniera definitiva²⁸⁴.

²⁸⁴ Zainabi Manal, *DihaFrassek: le mouvement qui brise le tabou du «revenge porn» au Maroc*, In: "Sputnik France", 28/05/2020, URL: <https://fr.sputniknews.com/maghreb/202005281043851993-dihafrassek-le-mouvement-qui-brise-le-tabou-du-revenge-porn-au-maroc/> (consultato il 01/06/2020)

Capitolo VI: Altre iniziative per aiutare le donne vittime della violenza di genere

6.1 Safe Cities and Safe Public Spaces

La violenza negli spazi pubblici, in particolare le molestie sessuali, è ancora ampiamente tollerata e percepita come una parte "normale" della vita sociale, questo impedisce il riconoscimento, la prevenzione e un'adeguata risposta alla violenza sessuale contro donne e ragazze. L'iniziativa mondiale *Safe Cities and Safe Public Spaces* lanciata nel 2010 da *UN Women*²⁸⁵, supportata da oltre 15 finanziatori provenienti da settori pubblici e privati, contribuisce ad aumentare il numero di città e aree pubbliche sicure per donne e ragazze. L'iniziativa attualmente copre 27 città nei paesi sviluppati e in via di sviluppo; si concentra sullo sviluppo dei diritti umani e di iniziative per porre fine alla violenza contro le donne, sostiene inoltre la partecipazione delle donne alla vita politica e la loro indipendenza economica²⁸⁶. Nel 2013, la *UN Commission on the Status of Women (CSW)* ha riconosciuto le molestie sessuali e altre forme di violenza sessuale negli spazi pubblici come un tema di fondamentale interesse che richiede particolare attenzione e ha invitato i governi ad adottare misure preventive. Questo invito è stato ulteriormente affermato nei *Sustainable Development Goals (SDGs)* del 2015²⁸⁷.

Le città che partecipano all'iniziativa *Safe Cities and Safe Public Spaces* sviluppano soluzioni pratiche in quattro principali aree d'azione:

1. identificazione di soluzioni rilevanti a livello locale;
2. rafforzamento delle leggi e delle politiche;
3. investimento nella sicurezza e nella redditività economica degli spazi pubblici;
4. incoraggiamento di norme sociali in grado di promuovere i diritti delle donne e delle ragazze per l'utilizzo di spazi pubblici liberi da molestie sessuali e altri forme di violenza sessuale²⁸⁸.

²⁸⁵ UN Women è un ente delle Nazioni Unite dedicato all'uguaglianza di genere e all'*empowerment* delle donne, istituito per accelerare i progressi nel soddisfare le esigenze di donne e ragazze in tutto il mondo. UN Women supporta gli Stati membri delle Nazioni Unite nel definire gli standard globali per raggiungere l'uguaglianza di genere e collabora con i governi e la società civile per progettare leggi, politiche, programmi e servizi necessari per garantire che le norme siano applicate in modo efficace e vadano davvero a beneficio delle donne e delle ragazze di tutto il mondo.

<https://www.unwomen.org/en/about-us/about-un-women>

²⁸⁶ UN Women, *Safe Cities and Safe Public Spaces global results report*, 2017, URL:

<https://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2017/safe-cities-and-safe-public-spaces-global-results-report-en.pdf?la=en&vs=45>, p.2

²⁸⁷ Ivi, p.1

²⁸⁸ UN Women, *Safe cities and safe public spaces for women and girls global flagship initiative: international compendium of practices*, 2019, URL:

<https://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2019/safe-cities-and-safe-public-spaces-compendium-of-practices-en.pdf?la=en&vs=2609>, p.7

Nel quadro di questa iniziativa, ogni paese adotta una propria strategia di intervento a seconda del contesto locale. La prima fase consiste nel condurre uno studio utile al fine di fornire dati specifici per garantire una profonda comprensione della natura delle molestie sessuali e di altre forme di violenza sessuale. Vengono esaminati i dati disponibili sull'entità del problema e si identificano i partner chiave che potrebbero lavorare per prevenire e rispondere a questa forma di violenza o altre aree correlate per attingere alla loro esperienza e creare sinergie. A seguito dei risultati dello studio esplorativo, si tiene una sessione di progettazione del programma con la partecipazione delle principali parti interessate (autorità governative, gruppi per i diritti delle donne e ONG, scuole, polizia, imprese locali) per discutere circa i risultati dello studio e consentire ai partner di sviluppare una città con spazi pubblici sicuri²⁸⁹.

Per prevenire e rispondere alle molestie sessuali contro donne e ragazze e altre forme di violenza negli spazi pubblici in alcuni dei quartieri più svantaggiati di Marrakech, nel 2013 *UN Women* ha lanciato un progetto a livello locale, nell'ambito della sua iniziativa *Global Flagship Programme Initiative Safe Cities and Safe Public Spaces*, con il sostegno della *Spanish Agency of International Development Cooperation* e in collaborazione con autorità cittadine e regionali, gruppi di donne e partner delle Nazioni Unite. Il programma coinvolge persone provenienti da tutte le parti della società - dai funzionari delle città agli addetti ai trasporti e ai professionisti dei media - per capire dove e come le donne si sentono più vulnerabili, chi sono gli aggressori e quali tipi di interventi potrebbero essere più efficaci²⁹⁰. Poiché i trasporti pubblici e le strade erano gli spazi più comuni in cui si erano verificati episodi di molestie sessuali²⁹¹, il programma ha coinvolto gli autisti dei mezzi pubblici negli sforzi di prevenzione. I tassisti sono stati sensibilizzati sulle molestie sessuali nelle strade e mobilitati dai sindacati e dall'*Institut Marocain Pour le Développement Local* (IMADEL), partner locale di *UN Women*, per intervenire. Haja Naima, una delle poche donne tassiste della città di Marrakech, ha descritto gli stereotipi di genere presenti nel settore dei trasporti pubblici:

“when I worked as a taxi driver, I often heard criticisms and insults from my male colleagues; one of them told me to go knead bread and prepare lunch”

Alcuni le avevano esplicitamente detto:

“this work is not for women, go home”.

²⁸⁹ Ibidem, p.8

²⁹⁰ UN Women, *Making stepping out of home safer for women and girls in Marrakech*, In: "UN Women", 14/11/2017, URL: <https://www.unwomen.org/en/news/stories/2017/11/feature-marrakech-safe-cities>

²⁹¹ Nel 2015 un'indagine locale condotta dall'IMADEL, una ONG situata nel quartiere Guéliz di Marrakech, ha rilevato che il 67% delle donne ha subito qualche forma di violenza negli spazi pubblici nei 12 mesi precedenti l'indagine. Il 60% delle donne ha dichiarato di non lasciare da sola la propria casa dopo il tramonto, e solo il 9% delle donne ha dichiarato di aver denunciato le molestie sessuali alla polizia.

Haja Naima aveva molte clienti donne che preferivano viaggiare con lei, poiché non volevano essere in taxi con un uomo per paura di subire molestie sessuali. Tuttavia, Naima ha dovuto abbandonare il lavoro a causa di molestie e pressioni sociali. In seguito è diventata membro attivo nelle iniziative di sensibilizzazione organizzate dal programma *Safe Cities*²⁹².

Nel 2015, *UN Women* ha sviluppato una nuova partnership a Marrakech con una società di autobus privata ALSA, e ha integrato la prevenzione della violenza sessuale nei moduli di formazione dei conducenti di ALSA. Da allora, 1.520 conducenti sono stati addestrati a rispondere alle molestie sessuali dentro agli autobus e alle fermate. L'autista Abdellah Lambarki osserva:

“we bus drivers are [often] the first witnesses of sexual harassment in public transport. Before, we did not know how to react in these cases. The training programme, which we follow within ALSA, brings us the necessary knowledge to ensure safety in our buses. With our management, we have developed procedures that allow us to take immediate action to protect bus passengers from various acts of violence. Indeed, it is our responsibility, as citizens and drivers, to provide a safe space for all users”.

Leila Rhiwi, rappresentante di UN Women in Marocco, ha dichiarato:

*“women and girls experience sexual harassment in all types of public spaces: on the streets, in buses, in taxis, on the beach, in cafés... There are many actors and many bystanders. Therefore, everyone must be involved in efforts to reduce this violence and in making women feel safe in public spaces, so that they can enjoy their freedom and benefit, equally as men, from the city’s public services”*²⁹³.

Nel 2015, la città di Rabat è diventata la seconda città del Marocco, dopo Marrakech, a lanciare un'iniziativa nell'ambito di *Safe Cities and Safe Public Spaces*. Nel 2017 vennero condotti dei *women's safety audit* nella capitale, con questionari sviluppati localmente con un approccio intersettoriale e resi disponibili in arabo. Le raccomandazioni derivanti dai *women's safety audit* su come creare uno spazio sicuro per donne e ragazze libero da ogni tipo di violenza furono presentate alle autorità locali e nazionali che fanno parte del *Rabat Safe City Multi-Sectoral Committee*. A seguito del successo dei risultati, il Ministero degli alloggi ha espresso il suo impegno per integrare la prospettiva di genere nelle iniziative di sviluppo urbano in tutto il paese. Il Ministero dell'edilizia abitativa ha sviluppato linee guida nazionali per una pianificazione urbana attenta al genere e con un approccio intersezionale, al fine di garantire a tutte le donne e ragazze che vivono nelle città marocchine l'accesso e l'utilizzo di tutti gli spazi pubblici

²⁹² UN Women, *Making stepping out of home safer for women and girls in Marrakech*, In: "UN Women", 14/11/2017, URL: <https://www.unwomen.org/en/news/stories/2017/11/feature-marrakech-safe-cities> (consultato il 05/06/2020)

²⁹³ Ibidem

urbani²⁹⁴. Le linee guida mirano a trasformare il modo in cui gli spazi pubblici urbani vengono rinnovati e creati, e come i servizi pubblici possono rispondere in maniera esaustiva alle molteplici esigenze e preoccupazioni espresse da donne e ragazze. Le linee guida includevano: progettazione di spazi pubblici sicuri e inclusivi in grado di promuovere la mobilità delle donne e delle ragazze e l'accesso ai servizi in tutta sicurezza; raccomandazioni pratiche e concrete per attuare un approccio di genere e intersezionale in tutti gli spazi pubblici, comprese strade, parchi e spazi verdi; segnaletica chiara, servizi igienici sensibili al genere e accesso a fontane d'acqua, spazi ad uso misto con un'attenzione particolare su genere ed età, installazione di panchine, aree salotto e spazi per l'allattamento²⁹⁵.

Sempre nell'ambito del programma *Rabat Safe City and Safe Places* è stata sviluppata un'altra iniziativa che mirava a modificare il comportamento delle persone su più fronti, rivolta principalmente a uomini adulti e ragazzi, donne e ragazze di diverse fasce di età. Una strategia di comunicazione, guidata da *Ababou Fondation*²⁹⁶, è stata indirizzata agli spazi pubblici nei quali la presenza degli uomini era dominante. I giovani testimonial di sesso maschile hanno sensibilizzato uomini adulti e ragazzi negli spazi in cui si riuniscono (ad esempio: associazioni sportive, locali, snack bar, parcheggi, e Internet caffè) sul problema delle molestie sessuali nei luoghi pubblici. Si sono svolte diverse conversazioni comunitarie e sessioni di formazione. Inoltre, vari messaggi di sensibilizzazione sono stati collocati su oltre 25.000 tavoli e sedie in 103 snack bar. Oltre 15 Internet caffè hanno mostrato il logo "*StopHarassment*" sui desktop dei loro computer; 70 uomini parcheggiatori sono stati sensibilizzati sulla prevenzione delle molestie di strada e oltre 20.000 persone sono state raggiunte attraverso i social media. Gli uomini volontari sono stati formati da *Ababou Fondation* su come intrattenere conversazioni incentrate sulla prevenzione delle molestie sessuali e stimolare la riflessione degli uomini sul modo in cui le norme di genere siano utilizzate per giustificare l'espressione di forme di violenza contro le donne. Nel quadro di questa iniziativa, gli uomini hanno camminato per le strade della città e si sono avvicinati agli uomini che lavorano negli spazi pubblici; hanno discusso di molestie sessuali con i passanti spiegando loro cosa fare se testimoni di questi episodi e come intervenire in sicurezza²⁹⁷.

²⁹⁴ UN Women, *Safe cities and safe public spaces for women and girls global flagship initiative: second international compendium of practices*, 2020, URL:

²⁹⁵ Ivi, p.9

²⁹⁶ Ababou Fondation è un'associazione non governativa per i diritti dei marocchini creata nel 2011 su iniziativa del suo presidente Joumala Ababou. La fondazione è impegnata nella lotta alla violenza contro le donne, per l'inclusione economica e sociale delle donne e dei giovani che hanno abbandonato la scuola, per rompere il circolo vizioso della povertà, dell'esclusione e per l'emancipazione delle donne.

<https://www.fondationababou.ma/qui-sommes-nous>

²⁹⁷ UN Women, *Safe cities and safe public spaces for women and girls global flagship initiative: international compendium of practices*, 2019, URL: <https://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2019/safe-cities-and-safe-public-spaces-compendium-of-practices-en.pdf?la=en&vs=2609>, p.37

Un'altra campagna venne guidata dal *Centre Culturel Africain du Maroc*²⁹⁸ per affrontare il problema delle molestie sessuali e altre forme di violenza indirizzate verso le donne che emigrano dall'Africa subsahariana a Rabat. Messaggi contro le molestie sessuali e il razzismo vennero condivisi attraverso canzoni e piccoli concerti; alcuni vennero distribuiti sotto forma di volantini sui mezzi pubblici e attraverso la trasmissione di programmi web radio²⁹⁹.

L'organizzazione non governativa *Jossour Forum des Femmes Marocaines*³⁰⁰ ha condotto dei programmi di potenziamento delle capacità in 16 scuole di Rabat per accrescere la consapevolezza e la conoscenza tra studenti di età compresa tra gli 11 e i 15 anni, su come prevenire le molestie sessuali. Il programma scolastico prevedeva tre sessioni per ciascun gruppo differenziato in base al sesso: diritti delle donne, molestie sessuali e altre forme di violenza, sicurezza di sé e costruzione di relazioni rispettose tra ragazzi e ragazze. I giovani hanno selezionato diverse espressioni artistiche, ad esempio produzione video, teatro, scrittura, per discutere di questi argomenti e trasferire messaggi chiave sul tema delle molestie sessuali³⁰¹.

²⁹⁸ Il *Centre Culturel Africain du Maroc* venne fondato nel 2010 da Christian Adda (Benin), Olivier Sonkeng (Camerun) e Miss Odile Bories (Francia) ed è un luogo per la promozione e lo sviluppo di popoli, tradizioni e culture africane. <https://www.ccamaroc.com/presentation>

²⁹⁹ UN Women, *Safe cities and safe public spaces for women and girls global flagship initiative: international compendium of practices*, 2019, p.37

³⁰⁰ Il Jossour FFM è una ONG creata nel 1995 da un gruppo di donne desiderose di vivere in una società più egualitaria. Lo scopo dell'associazione è quello di rafforzare la presenza femminile sulla scena nazionale in tutti i campi: economico, sociale, legale e culturale. <http://www.jossourffm-maroc.com/presentation/>

³⁰¹ UN Women, *Safe cities and safe public spaces for women and girls global flagship initiative: international compendium of practices*, 2019, p.37

6.2 Centri di ascolto e consulenza per donne vittime di violenza

Dalla fine degli anni '90, centri di assistenza e rifugi per donne maltrattate hanno iniziato ad apparire in grandi città come Casablanca, Rabat e Fès (in tutto il Marocco esistono circa 100 centri di consulenza e ascolto), permettendo alle donne di risolvere i loro problemi personali, psicologici e sociali³⁰². Attraverso sforzi prevalentemente volontari, un certo numero di attivisti lavora per migliorare la condizione delle donne maltrattate al fine di integrarle gradualmente nella società tradizionale. La crescente presenza di tali centri non ha solo aperto uno spiraglio positivo nella vita delle donne vittime di violenza, ma ha anche dimostrato che queste ultime possono risolvere i loro conflitti rivolgendosi alla società civile.

Maryam Al-Omari, un'assistente sociale, afferma che i centri di ascolto giocano un ruolo importante nell'aiutare le donne e i bambini che subiscono maltrattamenti perché «sono la prima porta alla quale bussano»³⁰³. I servizi dei centri di consulenza e ascolto, aiutano principalmente le donne vittime della violenza domestica a far fronte alle loro tragedie, iniziando con la consulenza e la rappresentanza legale fino a cercare di risolvere problemi psicologici, sociali, medici e finanziari³⁰⁴. Il ruolo di questi centri è anche quello di organizzare campagne di sensibilizzazione contro la violenza domestica, seminari di formazione e follow-up per le donne vittime di violenza domestica. L'iniziativa per costruire questi centri fu avviata dalla *Réseau national des centres d'écoute des femmes victimes de violence au maroc* (ANARUZ), una rete nazionale, creata nel 2004, composta da 19 associazioni e centri di ascolto sparsi in Marocco per le donne vittime di violenza³⁰⁵.

Il centro più importante e operativo che tratta i casi di violenza domestica è il *Centre de Formation d'Information et d'Assistance Juridique* (CEFIAJ). Ribattezzato *Centre Nejma* a metà del 2002, il centro è stato creato nel 1997 dall'ADFM con l'obiettivo di fornire assistenza legale, informazioni e consulenza esclusivamente alle donne vittime di abuso³⁰⁶. Tre attività costituiscono i pilastri della missione e della ragion d'essere del centro *Nejma*: facilitare l'accesso delle donne alle informazioni sui loro diritti,

³⁰² Sadiqi, Fatima. "Domestic violence in the African north." *Al-Raida Journal* (2010): 17-27, p.24

³⁰³ *Marākiz al-'istimā' 'ila an-nisā' al-mu'naḥḥāt tataḥadda "al-ḥašūma" fī al-mamlaka*, In: "Anaruz" 23/12/2018, URL: <http://anaruz.ma/%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%86%D9%91%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%AA/> (consultato il 05/06/2020)

³⁰⁴ Chomiak, Laryssa. "Civil society in transition: the experiences of centres for abused women in Morocco." *The Journal of North African Studies* 7.4 (2002): 55-82, p.63

³⁰⁵ Attualmente ANARUZ conta oltre 40 membri sparsi nelle diverse regioni del Marocco. Il suo obiettivo è contribuire a rafforzare le capacità delle associazioni del Marocco nei settori della difesa dei diritti delle donne e della lotta contro la violenza nei loro confronti e di promuovere l'istituzione di meccanismi e procedure di protezione istituzionale per le donne vittime di violenza. <http://anaruz.ma/category/nos-valeurs/>

³⁰⁶ Chomiak, Laryssa, *Op. cit.*, p.71

evidenziare le lacune delle leggi esistenti, e contribuire a sviluppare la capacità delle associazioni in materia di assistenza legale.

Centre Nejma è composto da 3 strutture:

1. struttura di ascolto: composta da tre paralegals responsabili dell'ascolto, dell'orientamento e dell'informazione di coloro che sporgono denuncia;
2. struttura di assistenza legale: composta da tre avvocati il cui ruolo è quello di informare le donne dei loro diritti e aiutarle nelle loro procedure legali;
3. struttura di promozione: composta da membri volontari dell'associazione che assicurano la produzione di strumenti di lavoro e l'organizzazione di campagne di sensibilizzazione e di richiesta per il cambiamento delle leggi discriminatorie nei confronti delle donne.

Oltre alle consultazioni legali volte a soddisfare esigenze urgenti, individuali e specifiche, il centro sta sviluppando un programma di alfabetizzazione legale. Il programma includerà informazioni su come utilizzare la legge per proteggere le donne, ad esempio dalla violenza o dagli abusi sessuali, come ottenere la custodia dei bambini, proteggere e chiedere il diritto di proprietà in caso di divorzio o morte del marito. Il programma spiegherà le strutture del sistema giuridico, le procedure e la terminologia in vigore. È importante che anche le donne siano consapevoli delle inadeguatezze delle leggi che a volte possono ritorcersi contro. L'obiettivo del programma è anche quello di incoraggiare le donne a pensare in modo più critico alla propria condizione, aiutarle a sviluppare la fiducia in se stesse e accrescere l'autostima, a prendere decisioni, a controllare meglio la propria vita, ad acquisire maggiore autonomia e padroneggiare i mezzi per migliorare le proprie condizioni di vita³⁰⁷.

Il *Centre Nejma* sta attualmente creando un sito web per informare un maggior numero di donne sui suoi servizi. Le donne che partecipano ai programmi di alfabetizzazione dell'ADFM, ad esempio, raccontano agli altri dell'esistenza e delle attività del centro. Inoltre, il centro promuove le sue attività in varie conferenze e incontri pubblici. Anche le apparizioni dei membri del personale e degli avvocati nei programmi televisivi e radiofonici e la loro immediata associazione con il *Centre Nejma* servono a spargere la voce. Mentre queste forme di pubbliche relazioni hanno portato al centro un grande numero di donne, non riescono ancora a raggiungere tutti gli angoli della società marocchina, in particolare aree rurali e semi-urbanizzate povere del paese. Molte vittime in cerca di aiuto, ad esempio, non hanno accesso ai media moderni e quindi hanno difficoltà ad usufruire del centro o a familiarizzare con i suoi servizi. Di conseguenza il passaparola rimane il modo principale in cui le donne conoscono e fanno uso dei servizi legali del centro³⁰⁸.

³⁰⁷ Tafnout Mina, *La mobilisation des femmes pour leurs droits au Maroc*, In: " dialogues, proposals, stories for global citizenship", 2003, URL: <http://base.d-p-h.info/en/fiches/dph/fiche-dph-6833.html> (consultato il 05/06/2020)

³⁰⁸ Chomiak, Laryssa, *Op. cit.*, p.71

Le donne che si rivolgono al centro di solito hanno un'età compresa tra i 20 e i 50 anni, la maggior parte delle donne proviene da Rabat o dai dintorni della città, altre chiedono aiuto da una località lontana. Alcune cercano aiuto perché non dispongono di mezzi finanziari e non sono consapevoli dei loro diritti legali; altre hanno disponibilità finanziaria ma non possono rischiare un'invasione della loro privacy. I problemi che spingono le donne a rivolgersi al centro, variano a seconda del loro status sociale: le donne benestanti affrontano problemi come la relazione del marito con altre donne tra cui prostitute o l'abuso di droghe e alcol, le preoccupazioni delle donne povere sono spesso più complesse in quanto affrontano non solo l'infedeltà e l'abuso di sostanze, ma devono anche affrontare le difficoltà finanziarie causate dal maltrattamento che subiscono dal marito³⁰⁹. Gli avvocati possono offrire assistenza legale e consulenza su molte questioni, solo alcuni casi specifici non possono essere portati in tribunale. In tali casi, gli avvocati fungono da assistenti sociali mentre ascoltano e rispondono a storie individuali. Fatima Zohra Boukaissi, un avvocato volontario specializzato in diritto matrimoniale che lavora per il Centro Nejma dal 1997, ritiene che *«the main problem faced by most female victims of violence is their ignorance about the law and the legal protection it provides however much in reality that law is ignored or misapplied»*³¹⁰.

Annajda oppure *Centre d'Aide aux Femmes Victimes de Violence*, è stato creato nel marzo del 1996 dall'*Union de l'Action Feministe* (UAF) con l'intento di fornire assistenza legale, medica, psicologica alle donne vittime di violenza; per quanto riguarda il sostegno sociale, è fornito da un assistente sociale che svolge indagini sul campo relative a casi che non si limitano alla sola città di Rabat, infatti il centro accoglie donne provenienti da varie regioni del Marocco. Il centro organizza seminari per sensibilizzare la società marocchina su questioni relative alla violenza contro le donne³¹¹. Fatima Maghnaoui, direttrice di *Annajda*, spiega che il centro:

*“s’occupe également du suivi des affaires pendantes devant le tribunal parfois même s’ils se chargent de revoir certains dossiers afin de dénoncer l’impunité, le cas échéant”*³¹².

L'amministrazione del centro, gestito da un direttore e da alcuni segretari addestrati alla consulenza, dipende dagli sforzi generalmente volontari di due avvocati, un medico, uno psicologo e un certo numero di membri dell'UAF.

Tra il 1996 e il 2001 *Annajda* ha ricevuto 3.909 donne a Rabat, la maggioranza in cerca di assistenza legale; nello stesso periodo, il centro ha ricevuto oltre 2.500 telefonate che richiedevano assistenza legale, delle quali oltre il 90% erano anonime.

³⁰⁹ Ivi, p.72

³¹⁰ Ibidem, p.72

³¹¹ Ivi, p.63-64

³¹² Nezha Mounir, *Entretien avec Fatima Maghnaoui, directrice du Centre Annajda d'aide pour femmes victimes de violence*, In: "Libération", 25/11/2013, URL: https://www.libe.ma/Entretien-avec-Fatima-Maghnaoui-directrice-du-Centre-Annajda-d-aide-pour-femmes-victimes-de-violence_a44271.html (consultato il 05/06/2020)

Circa un quinto dei servizi del centro era dedicato all'aiuto medico e psicologico. Dalla fondazione del centro, molte donne di varie età (la vittima più giovane aveva solo cinque anni), classi sociali e contesti economici si sono rivolte ad *Annajda* per chiedere aiuto. La maggior parte delle donne vittime di violenza coniugale sono povere e analfabete. Maghnaoui spiega che «*this majority face 'double violence' as these women are victims in the private sphere and equally victims of a socially produced class*»³¹³.

³¹³ Chomiak, Laryssa, *Op. cit.*, p. 64

6.3 Il progetto Manchoufouch

Nel 2018 l'associazione *Union Féministe Libre* (UFL)³¹⁴ ha lanciato *Manchoufouch*³¹⁵, la prima applicazione mobile marocchina che permette di denunciare tutti i tipi di violenza basati sul genere e sulla sessualità. L'applicazione si rivolge non solo alle donne, incoraggiandole a segnalare le molestie e gli stupri dei quali sono state vittime, ma anche agli uomini, che possono denunciare le violenze subite a causa del loro orientamento sessuale, poichè l'omosessualità è considerata "anomala" nella società marocchina³¹⁶.

Nidal Al-Azhari a capo dell'associazione, ha dichiarato che l'idea di lanciare un'applicazione del genere è nata nel 2014, dopo che nella città di Meknes nella quale si trovava insieme alle sue amiche, era stata molestata con la "classica" espressione in *dārija*: "*a zine manchoufouch?*" ("bella ragazza, non possiamo guardare?")³¹⁷.

Gli utenti, che possono essere vittime o semplici testimoni, devono registrarsi sull'applicazione, scegliendo tra il francese e l'arabo come lingua da utilizzare, e inserire i dati personali per accedere al modulo di dichiarazione. Questo modulo deve essere completato con le informazioni dell'utente, nel caso sia una vittima, oppure con le informazioni sulla persona aggredita, le informazioni sull'aggressore e le informazioni relative all'assalto (luogo, data, tipo di molestia). Alla fine della dichiarazione è possibile allegare foto, video, audio o qualsiasi altro materiale utile alla testimonianza, e successivamente è possibile scegliere se rendere pubblica la testimonianza. Tramite il pulsante "*demander de l'aide*" si può domandare l'aiuto dell'associazione che interverrà informando le autorità competenti³¹⁸.

Nel 2019, l'*Union Féministe Libre*, ha lanciato il progetto *Safe Places*³¹⁹, che rappresenta la seconda parte dell'iniziativa dell'associazione iniziata l'anno precedente con la creazione dell'applicazione per smartphone. L'UFL ha stretto accordi di partnership con vari enti privati, tra cui bar, negozi e ristoranti, che rifiutano ogni tipo di violenza basata sul genere nei loro locali. L'iniziativa prevedeva l'affissione di adesivi con la scritta "*safe places*" sulla facciata di tali luoghi pubblici, oltre alla formazione dei dipendenti su come affrontare e contribuire a ridurre gli episodi di violenza e le

³¹⁴ L'UFL è una ONG femminista ed intersettoriale fondata nel 2016, è la prima associazione autorizzata dal governo marocchino a lavorare per combattere tutte le forme di violenza basate sul genere e sull'orientamento sessuale. L'organizzazione sostiene che uomini e donne possono subire allo stesso tempo diverse forme di violenza, di discriminazione e di controllo nella società marocchina. <https://www.facebook.com/UnionFeministeLibre/>

³¹⁵ L'app è disponibile gratuitamente su Google Play e sul sito web www.manchoufouch.ma

³¹⁶ "*Manchoufouch*". *'iṭlāq 'awal taṭbīq 'ilikrūnī li raṣd "at-taḥarruṣ" wa "al- 'iḡtiṣāb" bil-maḡreb*, In: "Lakome", 21/03/2018, URL: <https://lakome2.com/droit-humain/13138> (consultato il 04/06/2020)

³¹⁷ Ibidem

³¹⁸ *Qu'est-ce que Manchoufouch, informez-vous sur notre plateforme et ses fonctionnalités*, In: "*Manchoufouch?*" <https://manchoufouch.ma/quest-ce-que-manchoufouch/>

³¹⁹ In arabo *makān 'āmin*

molestie, al fine di rendere i luoghi pubblici degli ambienti sicuri per chi li frequenta³²⁰. I *safe places* possono essere visualizzati sulla mappa di Rabat presente nell'applicazione *Manchoufouch*, in modo da essere individuati più facilmente. Il progetto è stato lanciato a Rabat, ma è previsto che verrà implementato a Casablanca e a Marrakech, così come in altre città del Marocco³²¹. Al-Azhari ha affermato che le persone si sentono più sicure grazie a questa iniziativa, in quanto permette loro di trascorrere del tempo di qualità senza essere bersaglio di molestie sessuali e violenza di genere. Ha aggiunto che l'obiettivo di *safe places* è di spostare la campagna dal livello virtuale (ovvero l'applicazione *Manchoufouch*) a quello pratico, attraverso collaborazioni, la sensibilizzazione e la formazione delle persone su tutti i tipi di violenza presenti nella società marocchina³²².

³²⁰ "makān `āmin"... mubādarat ḡadīda li-muwaḡahat at-taḡarruṣ wa al-`unf ḡid an-nisā` fī al-maḡreb, In: "Sputnik news", 29/03/2019, URL: <https://arabic.sputniknews.com/mosaic/201903291040108797-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86-%D8%A2%D9%85%D9%86/>

³²¹ `abuāb maḡallat maḡribiya taḡmil mulaṣṣaq "makān `āmin"... mā hiya `ahḡāf "al-`ittiḡād an-nisā` ī al-ḡur?"; In: "majala24", 27/03/2019, URL: <https://majala24.ma/communaute/30699.html> (consultato il 06/06/2020)

³²² "makān `āmin", ḡumlat li-`ittiḡād an-nisā` ī al-ḡur ḡid taḡarruṣ al-ḡinsī bi-lmaḡreb, In: "legal agenda", 01/04/2019, URL: <https://www.legal-agenda.com/article.php?id=5427> (consultato il 06/06/2020)

6.4 Teatro

Il collettivo *Zanka bla violence* ("strada senza violenza") è stato creato da tre attori, Béatriz Villanueva, Monsef Kabri e Soufiane Guerraoui, per affrontare il tema delle molestie sessuali per strada, usando l'arte come strumento di sensibilizzazione. Al fine di contribuire alla modifica degli atteggiamenti e dei comportamenti per perseguire la strada dell'uguaglianza di genere, nel 2017 il collettivo ha organizzato due eventi a Rabat.

Il primo evento, programmato per l'11 novembre, era chiamato *Zanka Lab* o "*comment vivre, revivre ou sentir le harcèlement sexuel dans un espace expérimental*". In uno spazio sperimentale, uomini e donne di tutte le età erano invitati a vivere un'esperienza multisensoriale, attraverso suoni, immagini, video, oggetti interattivi, al fine di far nascere degli interrogativi sul fenomeno delle molestie. Alla fine di questa esperienza, veniva messo a disposizione del pubblico uno spazio di conversazione per rispondere a un breve questionario, esprimere i propri sentimenti davanti a una telecamera o semplicemente attraverso un disegno. L'obiettivo era quello di mettersi al posto delle vittime e quindi sensibilizzare l'opinione pubblica sulle molestie subite da centinaia di donne per le strade.

Il secondo evento, organizzato il 25 novembre, era chiamato *Zanka Théâtre* o "*comment l'expression artistique peut contribuer à déconstruire les normes sociales nocives qui perpétuent les violences à l'encontre des femmes*". Il pubblico partecipava ad uno spettacolo sulla violenza contro le donne negli spazi pubblici. Questa creazione artistica combinava videoproiezioni, letture e spettacoli teatrali ed è progettata, in parte, dall'esperienza dei membri di *Zanka bla violence*, ma anche da testimonianze di donne vittime di molestie. L'obiettivo di questa esperienza è incoraggiare gli scambi, la condivisione e la proposta di soluzioni al fine di ridurre gli episodi di molestia³²³.

Nel 2018 è stato poi organizzato un tour nazionale, dal 27 marzo al 5 aprile, che attraverso la sensibilizzazione doveva mobilitare i cittadini in termini di prevenzione e risposta alle molestie sessuali per strada. Il partner del collettivo *Zanka bla violence*: "*Spectacle pour tous*" aveva dato disponibilità del suo teatro-camion per questo tour assicurando che sarebbe stato posizionato in spazi affollati per raggiungere un maggior numero di persone. Il tour comprendeva cinque città, tra cui Tangeri, Fès, Rabat, Casablanca e Marrakech. Mentre a Tangeri, Casablanca e Marrakech i seminari erano aperti a tutti, nelle città di Fès e Rabat, questi si sono tenuti rispettivamente, in un liceo

³²³ Naguib Selma, «*Zanka Bla Violence*»: *l'art comme vecteur de sensibilisation au harcèlement de rue*, In: "Kawn Culture", 22/03/2018, URL: <http://www.kawnculture.com/zanka-bla-violence-lart-comme-vecteur-de-sensibilisation-au-harcèlement-de-rue/> (consultato il 06/06/2020)

e in una università, per «sensibilizzare i giovani»³²⁴. In ognuna delle cinque tappe del tour, il collettivo si fermava due giorni, per proporre gli eventi presentati l'anno precedente nella capitale³²⁵. Il primo giorno era dedicato all'esperienza sensoriale di *Zanka Lab*, che comprendeva un'altra attività, ovvero i cittadini potevano indossare abiti maschili o femminili per discutere dell'idea comune secondo la quale l'abbigliamento di una donna "spinge" l'uomo a molestarla, il tutto per dimostrare che le molestie non dipendono dal modo di vestirsi.

Il secondo giorno era dedicato allo spettacolo vero e proprio. *Zanka bla violence* aveva immaginato una commedia suddivisa in tre parti: la prima era una proiezione³²⁶, la seconda una piccola commedia interpretata da attori che sono stati ispirati da testimonianze, nella terza parte lo spettatore saliva sul palco per portare il suo punto di vista nelle scene interpretate dagli attori³²⁷.

³²⁴ Achraf Zineb, *Zanka Bla Violence : tournée dans le Maroc contre le harcèlement de rue*, In: "plurielle", URL: <https://www.plurielle.ma/societe/news-2/zanka-bla-violence-tournee-dans-le-maroc-contre-le-harcèlement-de-rue/> (consultato il 06/06/2020)

³²⁵ LesEco.ma, «*Zanka bla violence*» ou le théâtre pour sensibiliser, In: "LesEco.ma", 11/11/2017, URL: <https://leseco.ma/zanka-bla-violence-ou-le-theatre-pour-sensibiliser/> (consultato il 06/06/2020)

³²⁶ Il video è disponibile al seguente link: <https://www.youtube.com/watch?v=Z9AIkzO9Z1M&feature=youtu.be>

³²⁷ Achraf Zineb, *Zanka Bla Violence : tournée dans le Maroc contre le harcèlement de rue*, In: "plurielle", URL: <https://www.plurielle.ma/societe/news-2/zanka-bla-violence-tournee-dans-le-maroc-contre-le-harcèlement-de-rue/> (consultato il 06/06/2020)

Capitolo VII: Il caso di Amina El Filali e le richieste per la modifica del Codice Penale

7.1 Introduzione al Codice Penale

In Nord Africa, prima dell'avvento dell'Islam, erano le norme stabilite dalle tribù a determinare i comportamenti proibiti. Quando l'Islam si diffuse nel Maghreb al-Aqsa³²⁸ le pratiche in uso furono solo parzialmente soppiantate dal diritto religioso, e non senza difficoltà. Infatti il diritto consuetudinario era così ben radicato nella coscienza dei membri delle tribù, che non correva il rischio di essere destabilizzato dall'arrivo di un sistema di diritto promosso dall'Islam venuto da altrove e che mancava di una struttura tale da poter essere attuato immediatamente. Con il passare del tempo l'impossibilità di eliminare definitivamente le norme vigenti divenne sempre più evidente. Da un lato, vi erano i difensori della *Shari'a* che avevano compreso i benefici che la giustizia avrebbe tratto dal mantenimento delle pratiche in uso, dall'altro le tribù avevano capito che l'opporvi al diritto derivato dall'Islam sarebbe stato inefficace. Fu a questo punto che i giuristi marocchini avviarono un processo di armonizzazione tra le due fonti presenti all'epoca in Marocco, le usanze tribali e le norme dettate dalla nuova religione³²⁹.

Al contrario, il protettorato francese optò per l'introduzione e l'imposizione del proprio diritto ai marocchini, portando il Marocco a intraprendere la strada dell'indipendenza giuridica solo dopo quarant'anni. Nei paesi del mondo arabo, laddove il diritto islamico non venne applicato, il diritto penale costituisce una copia adattata alle codificazioni penali europee dell'inizio del XIX secolo³³⁰.

Secondo i termini del trattato di Fès, stipulato tra Francia e Marocco nel 1912, il Protettorato aveva il diritto e il dovere di riformare la giustizia in generale e la giustizia penale in particolare. Tuttavia il Protettorato riuscì ad imporre la propria supervisione sulla struttura e sul funzionamento del sistema di giustizia penale del paese, sebbene si fosse impegnato a rispettare le leggi e le istituzioni giudiziarie esistenti³³¹. Con il raggiungimento dell'indipendenza, il Marocco non attuò subito una riforma del sistema penale in quanto c'era bisogno dell'elaborazione di testi, della creazione di istituzioni giudiziarie, della formazione del personale e della mobilitazione di risorse³³².

Dunque, il primo codice penale marocchino entrò in vigore nel 1913 sotto il protettorato francese, mentre il nuovo codice penale venne adottato il 17 giugno 1963. Nonostante le modifiche apportate, il nuovo codice risentiva ancora dell'influenza

³²⁸ *Maghreb al-Aqsa* tradotto come "estremo Occidente", era un termine usato dai geografi arabi per designare l'attuale Marocco

³²⁹ Amzazi, Mohieddine. *Essai sur le système pénal marocain*. Rabat : Centre Jacques-Berque, 2013, URL: <https://books.openedition.org/cjb/384>, p.15

³³⁰ Ivi, p.17

³³¹ Ivi, p.17-18

³³² Ivi, p.20

francese³³³, ad esempio molti articoli vennero copiati parola per parola dal codice penale francese del 1810³³⁴.

A partire dagli anni 2000, con la salita al trono del re Mohammed VI, il codice penale marocchino è stato sottoposto a delle modifiche. Il campo di applicazione del codice penale è stato ampliato al fine di inglobare nuove disposizioni ispirate al diritto internazionale e per renderlo conforme agli accordi internazionali ratificati dal Marocco, in materia di diritti umani³³⁵. Dopo le rivolte popolari della primavera araba nel 2011, il legislatore penale ha avviato una riforma che dal suo punto di vista, avrebbe condotto la società marocchina sulla strada dell'equità e della modernità³³⁶.

³³³ A. Talbi, *Évolution du droit pénal*, Chroniques annuelles 2017 de l'actualité, CIPF, 2017. URL: <http://www.penalfrancophones.org/wp-content/uploads/2018/05/A.-Talbi-Doit-p%C3%A9nal-marocain-2018-1.pdf>, p.1

³³⁴ Chomiak, Laryssa. "Civil society in transition: the experiences of centres for abused women in Morocco." *The Journal of North African Studies* 7.4 (2002): 55-82, p.60

³³⁵ A. Talbi, *Op. cit.*, p.1

³³⁶ Ivi, p.2

7.2 Amina El Filali e la modifica dell'articolo 475

L'articolo 475 del Codice Penale affermava:

“quiconque, sans violences, menaces ou fraudes, enlève ou détourne, ou tente d'enlever ou de détourner, un mineur de moins de dix-huit ans, est puni de l'emprisonnement d'un à cinq ans et d'une amende de 200 à 500 dirhams.

Lorsqu'une mineure nubile ainsi enlevée ou détournée a épousé son ravisseur, celui-ci ne peut être poursuivi que sur la plainte des personnes ayant qualité pour demander l'annulation du mariage et ne peut être condamné qu'après que cette annulation du mariage a été prononcée”³³⁷.

La legge sopracitata, nota anche come *marry your rapist law*, costringe le giovani donne a sposare il loro stupratore, per proteggere il loro onore, l'onore delle loro famiglie, e consentire allo stupratore di evitare il processo³³⁸. L'implementazione di questa disposizione avviene principalmente nelle zone rurali conservatrici del Marocco, perché una ragazza o una donna non sposata che ha perso la verginità, anche attraverso lo stupro, è motivo di disonore per la sua famiglia e non è più ritenuta adatta al matrimonio. Il "danno" di un rapporto sessuale extra-coniugale, può essere risolto solo con il matrimonio³³⁹. Inoltre lo stupratore, una volta sposato, non può più essere perseguito a meno che la vittima non ottenga il divorzio³⁴⁰.

Amina El Filali³⁴¹, una ragazza di 16 anni si è suicidata ingerendo veleno per topi il 10 marzo 2012, dopo essere stata costretta a sposare il suo stupratore e a subire costanti abusi fisici da parte di suo marito e dei suoceri³⁴².

Amina era stata rapita e violentata dal venticinquenne Moustafa Fellak, nella città di Larache, nel nord del Marocco. Dopo una lunga ricerca a causa della scomparsa della ragazza, la polizia marocchina la trovò nella città di Tangeri con Fellak, che venne immediatamente arrestato. In stato di arresto, Fellak e il suo avvocato invocarono l'articolo 475 e chiesero il matrimonio con la giovane Amina³⁴³.

³³⁷ Dahir n° 1-59-413 du 28 jomada II 1382 (26 novembre 1962), portant approbation du texte du Code Pénal, URL: <https://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/SERIAL/69975/69182/F1186528577/MAR-69975.pdf>, p.173

³³⁸ Sandberg, Eve, and Kenza Aqertit. *Moroccan women, activists, and gender politics: An institutional analysis*. Lexington Books, 2014, p.139

³³⁹ Morocco amends controversial rape marriage law, In: "BBC news", 23/01/2014, URL: <https://www.bbc.com/news/world-africa-25855025> (consultato il 17/06/2020)

³⁴⁰ Mesbahi, Nima. "The Victimization of the "Muslim Woman": The Case of Amina Filali, Morocco." *Journal of International Women's Studies* 19.3 (2018): 49-59, p.53

³⁴¹ In arabo *Āmīna al-Filālī*, a volte può essere traslitterata come Amina Filali

³⁴² Iddins, Annemarie. "Mamfakinch: From protest slogan to mediated activism." *International Journal of Communication* 12 (2018): 20, p.8

³⁴³ Ouassini, Anwar. "We are All Amina Filali: Social Media, Civil Society, and Rape legislation reform in Morocco." *Women & Criminal Justice* (2019): 1-6, p.2

Inizialmente la famiglia di Fellak rifiutò il matrimonio con Amina, così Zohra, la madre della ragazza, la portò da un dottore per ottenere un certificato medico che attestasse il fatto che sua figlia fosse stata violentata. Il medico che la visitò, successivamente pubblicò un rapporto in cui affermava che la ragazza aveva perso la verginità in precedenza ma che l'esame non mostrava prove di stupro. Indipendentemente dalle dinamiche del rapporto sessuale, la madre, spinta da pressioni sociali, ha costretto Amina a sposarsi. Questo è quanto ha dichiarato:

*"I had to marry her to him, because I couldn't allow my daughter to have no future and stay unmarried. We would be the laughing stock of our neighbors"*³⁴⁴.

Lahcen, il padre di Amina, si oppose al matrimonio della figlia e si recò prima nella vicina città di Larache e poi a Tangeri in cerca di giustizia. Lì ha riferito che il procuratore avrebbe spinto lui e sua moglie a far sposare la loro figlia con Fellak, di fronte al suo imminente processo. Lahcen ha affermato:

"I was against the marriage from the beginning, but when the state wanted to marry them, what could I do against the will of the state".

Il 19 settembre 2011 il padre ha presentato una richiesta al giudice per consentire a sua figlia di sposare Fellak. Secondo quanto dichiarato dal Ministero della Giustizia, Amina in compagnia dei suoi genitori, davanti a un giudice della città di Larache, ha confermato il suo desiderio di sposare il ragazzo. Quest'ultimo ha dichiarato di voler sposare Amina, e il 30 novembre il giudice ha autorizzato il matrimonio e il pubblico ministero ha abbandonato l'inchiesta per stupro. Dopo il matrimonio, Amina e Moustafa si trasferirono con la famiglia di lui. Secondo Zohra, il matrimonio forzato non procedeva nel migliore dei modi, poiché né lo sposo né la sua famiglia, avevano accolto con favore la nuova arrivata. La ragazza ha vissuto con il marito disoccupato in una piccola baracca vicino alla casa della sua famiglia e secondo quanto hanno riferito i genitori della ragazza, Fellak la picchiava regolarmente e i suoceri la maltrattavano. Zohra Filali a proposito delle violenze subite dalla figlia ha detto:

"she came home a lot because she was scared and she said they hit her".

Ha aggiunto:

"I didn't tell my husband because I was hoping it would improve".

³⁴⁴ Associated Press, *Morocco suicide victim of family and society*, In: "Deseret News", 17/03/2012; URL: <https://www.deseret.com/2012/3/17/20400755/morocco-suicide-victim-of-family-and-society#for-story-morocco-rape-outrage-lahcen-left-and-zohra-filali-the-parents-of-an-alleged-rape-victim-amina-filali-comfort-each-other-as-they-stand-next-to-the-grave-of-their-daughter-who-committed-suicide-last-week-in-khmis-sahel-near-larache-northern-morocco-friday-march-16-2012-their-daughter-amina-filali-took-her-own-life-by-taking-rat-poison-after-being-forced-to-marry-the-man-who-allegedly-raped-her-at-age-15-and-then-abused-her-in-marriage-in-morocco-as-in-many-middle-east-societies-a-rapist-can-escape-prosecution-if-he-marries-his-victim-thereby-restoring-the-honor-of-his-victim-and-her-family-but-in-the-case-of-amina-filali-it-seems-she-could-not-live-with-her-restored-honor-the-legal-system-in-morocco-supports-this-honor-tradition-but-activists-are-pressing-for-change> (consultato il 17/06/2020)

Inoltre, i genitori di Filali hanno riferito che il 9 marzo, il giorno prima del suicidio, la loro figlia era andata dalla polizia locale, per lamentarsi del fatto che suo marito la picchiasse, e le era stato detto che senza un certificato medico che mostrasse lesioni fisiche, non sarebbero stati in grado di intervenire. La madre, affranta da dolore, ha commentato la morte della figlia:

*"I thought she would have no future, no marriage, but now it would have been better if she had just stayed home"*³⁴⁵.

Sebbene il tragico destino di Amina El Filali sia abbastanza comune in molte città del Marocco contemporaneo, la morte di questa ragazza, ha alimentato un ampio dibattito pubblico sul controverso articolo 475 del codice penale³⁴⁶. L'elemento distintivo tra il caso di Amina El Filali e gli altri, che ha permesso la diffusione della notizia su scala nazionale e internazionale, è stato il ruolo dei social media nella mobilitazione politica della società civile³⁴⁷.

Le proteste hanno avuto luogo nello spazio fisico, come ad esempio le manifestazioni a Rabat e in altre città, ma sono avvenute in misura maggiore online, attraverso il lancio di hashtag come #RIPAmina su Twitter, la creazione di pagine Facebook quali "#RIPAmina: Non au viol avec la complicité de l'Etat" e "We Are All Amina Filali", oltre a innumerevoli post di blog, editoriali e notizie per la stampa locale³⁴⁸. La popolarità dei post e degli hashtag in arabo, francese e inglese ha solo aumentato l'attenzione dei media, e le notizie sulla storia della ragazza pubblicate da varie agenzie di stampa mondiali, hanno messo in evidenza il disprezzo che circondava la legge 475³⁴⁹. L'estensione della copertura mediatica divenne così ampia che "The Stream" di Al Jazeera arrivò a produrre un intero episodio³⁵⁰, intitolato "In Morocco: legal loophole questioned after girl's death", sull'articolo 475 e il suo impatto sulla vita delle donne in Marocco³⁵¹. Qandisha, una rivista femminista marocchina, ha creato uno spazio online intitolato "I was raped", che presentava numerose testimonianze di donne vittime di aggressioni sessuali. Le reazioni da parte dei lettori sono state varie, la maggior parte ha

³⁴⁵ Ibidem

³⁴⁶ Human Rights Watch, *Morocco: Girl's Death Highlights Flawed Laws (Reform Domestic Violence, Rape Provisions)*, In: "Human Rights Watch", 23/03/2012, URL: <https://www.hrw.org/news/2012/03/23/morocco-girls-death-highlights-flawed-laws> (consultato il 17/06/2020)

³⁴⁷ Zaid, Bouziane. "Internet and Democracy in Morocco: A Force for Change and an Instrument for Repression." *Global Media and Communication*, vol. 12, no. 1, Apr. 2016, pp. 49–66, doi:[10.1177/1742766515626826](https://doi.org/10.1177/1742766515626826), p.49

³⁴⁸ Iddins, Annemarie, *Op. cit.*, p.9

³⁴⁹ Ouassini, Anwar, *Op. cit.*, p.2

³⁵⁰ L'episodio ha visto la partecipazione di Zineb Benalla, attivista della società civile, e Loubna Skalli-Hanna, professoressa presso l'*American University* in Washington DC; è disponibile al seguente sito web: <http://login.stream.aljazeera.com/story/morocco-legal-loophole-questioned-after-girls-death-0022130>

³⁵¹ Salime, Z. (2016). Gender, legality and public ethics in Morocco. In Robert W. Hefner (Ed.), *Shariah law and modern muslim ethics* (pp. 83–106). Bloomington, IN: Indiana University Press, p.96

espresso tristezza, alcuni indignazione per i casi di stupro narrati, altri hanno affermato di non essere stati in grado di continuare a leggere tutte le storie³⁵².

Il regista Nadir Bouhmouch³⁵³ ha prodotto e condiviso su YouTube un film documentario intitolato *"475: when marriage becomes punishment"*³⁵⁴. Il team di produzione ha fatto affidamento sul crowdfunding per finanziare il proprio progetto, raccogliendo 7000 dollari attraverso una campagna sul sito web *Kickstarter*³⁵⁵. I titoli di testa del documentario recitano:

"this film was made illegally, as a form of civil disobedience to call for freedom of expression of the arts in Morocco and as a stand against state regulation of filmmaking through the Centre Cinematographique Marocain".

Al centro del documentario vi è la questione dei diritti delle donne in Marocco, che non era mai stata trattata esplicitamente da nessun film. A questo proposito Bouhmouch afferma:

*"475" is a feature documentary which will reveal institutionalized forms of discrimination against Moroccan women by questioning victims of these laws and the officials which have helped keep them in place*³⁵⁶.

Lo scopo del film è quello di far nascere degli interrogativi tra gli spettatori sulle leggi marocchine e gli atteggiamenti popolari che hanno permesso la discriminazione nei confronti delle donne. Bouhmouch spiega l'interesse circa il tema della discriminazione:

*"every crew member is directly affected by this discrimination, whether it is directly or indirectly through their mothers, their sisters or daughters"*³⁵⁷.

Inoltre il film rivela una storia complessa e diverse narrazioni che sono state completamente ignorate dai quotidiani internazionali. Denunciando il discorso semplicistico dei media, il film voleva offrire al pubblico, una visione intima e senza precedenti delle relazioni e dei legami familiari nelle zone rurali del Marocco³⁵⁸.

Bouhmouch, insieme ad un gruppo di giovani cineasti, si sono diretti a Krimda, un villaggio vicino Larache, dove Amina viveva con la sua famiglia. Narrato da Houda Lmqadam, vittima della stessa violenza sessuale, il film inizia presentando il contesto

³⁵² Ivi, p.99

³⁵³ Nadir Bouhmouch è nato a Casablanca e cresciuto a Rabat, è un regista, attivista per i diritti umani e femminista. È cofondatore del *"Guerrilla Cinema movement"* e attualmente conduce una campagna di contro il *Centre Cinematographique Marocain*, l'ente governativo che regola e censura i film in Marocco.

³⁵⁴ Il film è disponibile al seguente link: https://www.youtube.com/watch?v=km8vWyV_YPU

³⁵⁵ Mesbahi, Nima, *Op. cit.*, p.55

³⁵⁶ Bouhmouch N., *475: when marriage becomes punishment*, In: "kickstarter", 21/02/2013, URL: <https://www.kickstarter.com/projects/article475/475-when-marriage-becomes-punishment> (consultato il 18/06/2020)

³⁵⁷ Ibidem

³⁵⁸ Mesbahi, Nima, *Op. cit.*, p.53

legale, religioso e politico della violenza sessuale nel paese, con testimonianze di esperti del diritto penale marocchino, attiviste per i diritti delle donne e specialisti religiosi. Nella seconda parte, il film cerca di trovare risposte sulla storia di Amina El Filali. Il documentario non pretende di far emergere la verità su ciò che è realmente accaduto tra Amina e Moustafa, ma presenta una vasta gamma di narrazioni che rivelano la complessità che circonda la storia e la cultura del *marry your rapist* che è ancora presente, prevalentemente nelle zone rurali del Marocco³⁵⁹.

Secondo Orlando gli obiettivi del documentario sono triplici: presentare senza filtri tutta la storia che ha spinto Amina al suicidio, delineare in che modo il patriarcato continua a influenzare la politica, le riforme giuridiche e le opinioni generali sull'integrazione delle donne nella società, e infine dimostrare che le dimensioni socioculturali della vita rurale in Marocco sono radicalmente diverse da quelle dei contesti urbani, ed offrono alle donne pochi mezzi per migliorare le loro condizioni di donne vittime di violenze domestiche³⁶⁰.

Le campagne online non solo hanno galvanizzato il pubblico marocchino, ma hanno anche mobilitato associazioni che stavano attivamente lavorando sulle questioni delle donne in Marocco³⁶¹. Il 15 marzo 2012, la *Ligue Democratique Pour Les Droits De La Femme*, ha organizzato un sit-in, che ha raggruppato circa 300 persone, davanti al tribunale di Larache, dove era stata pronunciata la sentenza che approvava il matrimonio della giovane Amina³⁶². Il 14 marzo è stata creata la pagina Facebook “#RIP Amina: Non au viol avec la complicité de l'Etat”. La pagina articola sei richieste, tra cui l'avvio di un processo penale nei confronti dello stupratore della ragazza, l'abrogazione immediata dell'articolo 475 in evidente contraddizione con i trattati e le convenzioni internazionali ratificate dal Marocco, un rafforzamento delle sanzioni riguardanti i casi di stupro, una migliore applicazione del codice penale quando si trattano gli interessi delle donne e dei minori, e un aiuto per tutte le donne che soffrono di destini simili a quelli di Amina³⁶³. La pagina ha organizzato un sit-in di fronte al parlamento a Rabat il 17 marzo alle ore 12:00, che è stato trasmesso in diretta dal canale tv 2M³⁶⁴. La protesta ha riunito diverse associazioni femministe, tra cui UAF e *Woman Choufouch*, e i manifestanti hanno sollevato dei cartelloni con le scritte "*Rape me, then*

³⁵⁹ Ivi, p.54

³⁶⁰ Orlando, Valérie K. "Depicting and Documenting Violence against Women in the Contemporary Counter-Narratives of Moroccan Film." *Journal of Applied Language and Culture Studies* 2 (2019): 147-173, p.156

³⁶¹ Ouassini, Anwar, *Op. cit.*, p.3

³⁶² Bruneau Caroline, *Le Maroc choqué après le suicide d'une jeune fille violée*, In: "Le Figaro", 15/03/2012, URL: <https://www.lefigaro.fr/international/2012/03/15/01003-20120315ARTFIG00733-le-maroc-choque-apres-le-suicide-d-une-jeune-fille-violee.php> (consultato il 18/06/2020)

³⁶³ #RIP Amina - Non au viol avec la complicité de l'Etat - La al-īḡtiṣāb ma' tawāṭu' u ad-dawla, 14/03/2012, Facebook post, URL: https://www.facebook.com/RIP Amina Non Au Viol Avec La Complicite De L Etat/posts/318385791550457?_tn_ =K-R (consultato il 18/06/2020)

³⁶⁴ #RIP Amina - Non au viol avec la complicité de l'Etat - La al-īḡtiṣāb ma' tawāṭu' u ad-dawla, 14/03/2012, Facebook post, URL: <https://www.facebook.com/RIP Amina Non Au Viol Avec La Complicite De L Etat/> (consultato il 18/06/2020)

marry me", "*RIP Amina*" and "*Clause 475 killed me*"³⁶⁵. Sono state create diverse petizioni, quella che ha riscosso più successo pubblicata su *Avaaz.org* era indirizzata ai ministri del Marocco. Sul sito web si legge:

"sign the petition for a comprehensive law to stop violence against women, including repeal of Article 475. When we reach 250,000 signatures, we'll deliver it directly to the decision makers".

Alla fine la petizione in arabo ha raggiunto quasi 1,2 milioni di firme e la corrispondente lanciata in lingua inglese ha raccolto più di 700.000 firme³⁶⁶.

In concomitanza con le proteste, le leader delle associazioni femministe e le attiviste per i diritti umani sono state invitate presso la televisione nazionale per presentare delle argomentazioni giuridiche in dimostrazione di come l'articolo 475 violasse le riforme costituzionali promosse dal re Mohammed VI nel 2011. Questo ha incoraggiato i marocchini di tutti gli orientamenti politici a mobilitarsi sul campo per esercitare pressioni sul partito al potere, il *Parti de la Justice et du Développement* (PJD), affinché abrogasse l'articolo 475³⁶⁷. L'ira pubblica era diretta in particolar modo sulla ministra Hakkaoui, sull'allora Primo Ministro Abdelilah Benkirane e sul Ministro della Giustizia e della Libertà Mustapha Ramid.

Il canale tv 2M aveva invitato Bassima Hakkaoui e Nouzha Skalli, che ricopriva la posizione dell'attuale ministra nel governo precedente, per discutere del caso Filali. Hakkaoui aveva riconosciuto che la legge 475 era un «*vrai problème*» e che si sarebbe dovuto organizzare un «*débat [pour la] réformer*»; parimenti Skalli affermò la necessità della riforma essendo «*un cri de la société*»³⁶⁸. Tuttavia le contraddizioni della ministra non tardarono ad arrivare, infatti sempre nella stessa intervista, Hakkaoui rilasciò diverse dichiarazioni controverse, tra le quali l'affermazione che i gruppi per i diritti delle donne stessero danneggiando la reputazione del Marocco. Ma la dichiarazione che più ha suscitato scalpore è stata la seguente:

*"l'article 475 du code pénal ne risque pas d'être abrogé, du jour au lendemain, sous la pression de l'opinion publique internationale. Parfois le mariage de la violée à son violeur ne lui porte pas un réel préjudice"*³⁶⁹.

³⁶⁵ Hirsch A., *Morocco grapples with women's rights after raped bride's suicide*, In: "Mail and Guardian", 04/04/2012, URL: <https://mg.co.za/article/2012-04-04-rape-victims-death-brings-womens-rights-to-the-fore/> (consultato il 18/06/2020)

³⁶⁶ *RIP Amina*, In: "AVAAZ", 19/03/2012, URL: https://secure.avaaz.org/campaign/en/forced_to_marry_her_rapist_b/ (consultato il 18/06/2020)

³⁶⁷ Ouassini, Anwar, *Op. cit.*, p.3

³⁶⁸ Amar Ali, *Maroc: les islamistes veulent enterrer l'affaire Amina El Filali*, In: "Slate Afrique", 23/03/2012, URL: <http://www.slateafrique.com/84527/maroc-islamistes-affaire-amina-el-filali-femmes-viol-mariage> (consultato il 18/06/2020)

³⁶⁹ Belabd Houda, *Bassima Hakkaoui : L'abrogation de l'article 475 ne se fera pas sous la pression*, In: "yabiladi", 21/03/2012, URL: <https://www.yabiladi.com/articles/details/9537/bassima-hakkaoui-l-abrogation-l-articlefera.html> (consultato il 18/06/2020)

La risposta alla sopracitata dichiarazione di Hakkaoui sui social media è stata vasta e rapida, i membri del PJD divennero bersaglio di appelli lanciati dalla società marocchina, come "[@PJDOfficiel #PJD we demand urgent reform #RIP Amina #Maroc](#)"³⁷⁰. Inoltre decine di nuove pagine furono create per ridicolizzare e sfidare i commenti della ministra. Queste pagine includono "*Bassima Hakaoui, Stop*", che ha invitato la ministra ad occuparsi della tragedia di Amina, mentre altre pagine come "*Appel à démission de Bassima Hakkaoui*" hanno chiesto le sue dimissioni e sfidato le sue opinioni tradizionaliste sul genere e sulla sessualità³⁷¹. In una conferenza stampa, Mustafa Khalfi, ministro delle comunicazioni e portavoce del governo Benkirane, ha dichiarato:

*"cette fille a été violée deux fois, la dernière quand elle a été mariée (...) Il faut étudier d'une manière approfondie cette situation avec la possibilité d'aggraver les peines dans le cadre d'une réforme de l'article 475. Nous ne pouvons pas ignorer ce drame"*³⁷².

L'indignazione e la rabbia da parte della società marocchina è aumentata a seguito della dichiarazione di Mustapha Ramid:

*"la jeune Amina entretenait une relation hors mariage avec l'homme qui l'a plus tard épousée, relation durant laquelle elle a perdu sa virginité"*³⁷³.

La mancanza di chiarezza nella risposta del governo e di passi concreti verso le riforme hanno esacerbato le ansie già esistenti tra la società civile riguardo alla regressione dei diritti umani, in particolare i diritti delle donne. Le campagne online, le proteste e i riflettori internazionali alla fine hanno costretto il PJD a prendere in considerazione la possibilità di modificare la legge³⁷⁴. In risposta alle pressioni nazionali e internazionali, Hakkaoui ha dichiarato che:

*"la place naturelle d'un violeur est la prison car le viol est un acte condamnable à tous les niveaux"*³⁷⁵.

Il 22 gennaio 2014, due anni dopo la morte di Amina El Filali, il parlamento marocchino ha votato all'unanimità per l'abrogazione del secondo comma dell'articolo 475, che consentiva ad uno stupratore di eludere la punizione sposando la propria

³⁷⁰ Docteur, Mabuse (@docteurmabuse). "[@PJDOfficiel #PJD we demand urgent reform #RIP Amina #Maroc](#)". 13/03/2012, 7:24 pm, Tweet: <https://twitter.com/docteurmabuse/status/179634167393419264>

³⁷¹ Tchounand Ristel, *Affaire Amina Filali : Bassima Hakkaoui s'enlise*, In: "yabiladi", 23/03/2012, URL: <https://www.yabiladi.com/articles/details/9592/affaire-amina-filali-bassima-hakkaoui.html> (consultato il 19/06/2020)

³⁷² Jazouane Hanane, *Le suicide d'Amina Filali crée l'émotion chez les internautes marocains*, In: "yabiladi", 16/03/2012, URL: <https://www.yabiladi.com/articles/details/9460/suicide-d-amina-filali-cree-l-emotion> (consultato il 19/06/2020)

³⁷³ Amar Ali, *Op. cit.*

³⁷⁴ Ouassini, Anwar, *Op. cit.*, p.3

³⁷⁵ Jaabouk Mohammed, *Viols de mineures : Rétropédalage de Bassima Hakkaoui?*, In: "yabiladi", 18/04/2012, URL: <https://www.yabiladi.com/articles/details/10091/viols-mineures-retropedalage-bassimahakkaoui.html> (consultato il 19/06/2020)

vittima. L'emendamento proposto è stato presentato da diversi gruppi parlamentari, tra cui USFP, PPS e dal PAM (*parti Authenticité et modernité*), indice del fatto che il PDJ non fosse la guida legislativa per la modifica della disposizione penale³⁷⁶.

L'articolo di legge, dopo le modifiche, conserva solo la prima clausola:

*“quiconque, sans violences, menaces ou fraudes, enlève ou détourne, ou tente d'enlever ou de détourner, un mineur de moins de dix-huit ans, est puni de l'emprisonnement d'un à cinq ans et d'une amende de 20 à 500 dirhams”*³⁷⁷.

Khadija Rouissi, deputato del PAM, ha manifestato tutto il suo entusiasmo per l'emendamento della legge:

*“aujourd'hui, on peut enfin dire qu'Amina Al-Filali peut reposer en paix. Depuis 2012, il a fallu attendre, et c'est grâce à la lutte menée par les ONG et la mobilisation de certains groupes parlementaires que nous avons pu aboutir”*³⁷⁸.

³⁷⁶ Zerrouk Laila, *Abrogation de l'article 475 du code pénal: Tolérance zéro pour les violeurs*, In: "aujourd'hui", 24/01/2014, URL: <https://aujourd'hui.ma/societe/abrogation-de-l-article-475-du-code-penal-tolerance-zero-pour-les-violeurs-107428> (consultato il 19/06/2020)

³⁷⁷ Dahir n° 1-59-413 du 28 jomada II 1382 (26 novembre 1962) portant approbation du texte du code penal, URL: https://www.unodc.org/res/cld/document/mar/code-penal-version-consolidee-du-2014_html/Morocco_Code_Penal_v2014.pdf, p.173

³⁷⁸ Le Monde avec AFP, *Au Maroc, un violeur ne pourra plus échapper à la prison en épousant sa victime*, In: "Le Monde", 22/01/2014, URL: https://www.lemonde.fr/afrique/article/2014/01/22/au-maroc-un-violeur-ne-pourra-plus-echapper-a-la-prison-en-epousant-sa-victime_4352748_3212.html (consultato il 19/06/2020)

7.3 Le richieste della società civile

Ancor prima della modifica dell'articolo 475, Sarah Leah Whitson, che lavora per *Human Rights Watch*, aveva affermato:

*"Article 475, as bad as it is, is only the tip of the iceberg in Morocco's failure to protect women and girls from violence. Despite reforms in Morocco's 2004 family code, girls and women are far from being protected under the law when they are the victims of violence"*³⁷⁹.

Il caso di Amina Filali ha evidenziato le profonde lacune del sistema giuridico marocchino, ma se da una parte l'attenzione dei media si era concentrata prevalentemente sull'articolo 475, dall'altra gli attori della società civile che si battono per la difesa dei diritti umani, rivendicavano una revisione della legge nella sua totalità³⁸⁰. Fatima Maghnaoui, responsabile di una ONG per le donne vittime di violenza, riguardo la modifica della norma 475, ha dichiarato:

"c'est un pas très important, mais qui n'est pas suffisant (...). Nous appelons à une révision complète du code pénal pour les femmes".

Amnesty International ha asserito che l'emendamento è stato un passo nella giusta direzione ma atteso da tempo e ha esortato a creare una strategia di ampio respiro per proteggere le donne e le ragazze dalla violenza in Marocco. Hassiba Hadj Sahraoui, vicedirettore regionale per la difesa dei diritti umani ha detto:

*"It took 16-year-old Amina Filali's suicide and nearly two years for the parliament to close the loophole that allowed rapists to avoid accountability. It's time to have laws that protect survivors of sexual abuse"*³⁸¹.

Inoltre, l'articolo 475 mette in luce un'altra problematica che affligge le ragazze marocchine, in quanto tale norma giuridica deve essere letta nel contesto del matrimonio dei minori. Mentre l'età minima legale per il matrimonio è di 18 anni³⁸², il Codice della Famiglia consente ad un giudice di autorizzare il matrimonio prima del raggiungimento della maggiore età. Questo può avvenire a condizione che sia il minore

³⁷⁹ Human Rights Watch, *Morocco: Girl's Death Highlights Flawed Laws (Reform Domestic Violence, Reform Provisions)*, In: "Human Rights Watch", 23/03/2012, URL: <https://www.hrw.org/news/2012/03/23/morocco-girls-death-highlights-flawed-laws> (consultato il 19/06/2020)

³⁸⁰ McTighe Kristen, *Death of Rape Victim in Morocco Sparks Calls for Legal Reform*, In: "New York Times", 05/04/2012, URL: <https://www.nytimes.com/2012/04/06/world/africa/death-of-rape-victim-in-morocco-sparks-calls-for-legal-reform.html> (consultato il 19/06/2020)

³⁸¹ Al Jazeera, *Morocco repeals 'rape marriage law'*, In: "Al Jazeera", 23/01/2014, URL: <https://www.aljazeera.com/news/africa/2014/01/morocco-repeals-rape-marriage-law-2014123254643455.html> (consultato il 19/06/2020)

³⁸² Articolo 19 del Codice di Famiglia. Dahir n° 1-04-22 du 12 hija 1424 (3 février 2004), portant promulgation de la loi n° 70-03 portant Code de la Famille, URL: <http://adala.justice.gov.ma/production/legislation/fr/Nouveautes/Code%20de%20la%20Famille.pdf>, p.17

sia il suo tutore firmino la richiesta, e che il giudice conduca un'indagine sullo stato di salute del minore o la sua situazione sociale e motivi la ragione dell'approvazione del matrimonio³⁸³. Nonostante gli articoli 20 e 21 della *Mudawwana* costituiscano un'eccezione, sono ampiamente utilizzati dai giudici per approvare i matrimoni precoci. Infatti i matrimoni dei minori sono raddoppiati da 18.000 casi nel 2004 a oltre 35.000 nel 2014, e il 99,5% dei matrimoni riguarda ragazze di età inferiore ai 18 anni. Nel 2017, l'UNICEF ha stimato che il 16% di tutte le ragazze marocchine si è sposato prima dei 18 anni, e il 3% prima dei 15 anni³⁸⁴. Questo si verifica perché i giudici rilasciano spesso autorizzazioni basate su un rapido esame visivo dell'aspetto fisico della ragazza minore e sulla determinazione che quest'ultima è in grado di assumere le "responsabilità coniugali". Le ragioni avanzate dai giudici per autorizzare il matrimonio dei minori sono varie e servono a salvare l'onore della famiglia, evitare lo scandalo di un rapporto sessuale consumato al di fuori del contesto matrimoniale e proteggere la castità della ragazza, per alcuni il matrimonio è visto come una soluzione alla povertà. A volte i giudici non confermano neppure le loro decisioni per iscritto. La corruzione tra attori pubblici e la facilità con cui è possibile ottenere certificati medici attestanti la "maturità" della ragazza minore sono anche fattori che consentono di eludere la legge³⁸⁵.

Nonostante il matrimonio minorile sia una realtà molto diffusa in Marocco, il governo marocchino in risposta alle osservazioni conclusive della *Committee Against Torture*, ha rilasciato delle dichiarazioni sull'articolo 475, che non si applica e non è stato applicato in casi di abuso sessuale di minori. Al contrario, l'articolo 475 fa riferimento al reato di rapimento di un minore che lascia la casa dei genitori per stare con qualcuno e accetta di sposarlo³⁸⁶. Intende dunque affrontare le situazioni che coinvolgono il matrimonio senza il consenso della famiglia in cui l'accusa per il rapimento di un minore può essere abbandonata se la famiglia della vittima ritira la denuncia al fine di «*maintain good family relations and to protect the make-up of the family if arresting the husband could lead his minor wife to lose any chance of a normal life*»³⁸⁷. In questa lettura dell'articolo 475 da parte del legislatore marocchino, il matrimonio dovrebbe basarsi sul consenso della vittima. Tuttavia, come dimostra il caso

³⁸³ Articoli 20 e 21 del Codice di Famiglia; Dahir n° 1-04-22 du 12 hija 1424 (3 février 2004), portant promulgation de la loi n° 70-03 portant Code de la Famille, p.17

³⁸⁴ 2017-22: *Child Marriages in Morocco*, In: "Kvinfo", URL: <https://kvinfo.dk/mena/projects/2017-22-child-marriages-in-morocco/?lang=en> (consultato il 20/06/2020)

³⁸⁵ Prestholdt Jennifer, *Morocco: human rights violation under article 475*, In: "The Human Rights Warrior", 17/01/2014, URL: <https://humanrightswarrior.com/tag/moroccan-penal-code/> (consultato il 20/06/2020)

³⁸⁶ U.N. Committee Against Torture, *Consideration of Reports Submitted by States Parties Under Article 19 of the Convention, Information Received From the Government of Morocco in Response to the Concluding Observations of the Committee Against Torture*, CAT/C/MAR/CO/4/Add., (09/09/2013), URL: <https://digitallibrary.un.org/record/760079?ln=ru>, par.112

³⁸⁷ *Ibidem*, par. 112

di Amina El Filali, il consenso non è né una protezione adeguata per un minore né un rimedio per il crimine di stupro³⁸⁸.

Nell'aprile del 2015 venne presentato un progetto di riforma del codice penale che, nel giro di poche settimane, fu sommerso dalle critiche. In primo luogo per essere troppo simile alle leggi precedenti, nonostante la promulgazione della nuova Costituzione nel 2011, e in secondo luogo per il suo spirito troppo conservativo e paternalistico³⁸⁹. Il progetto comprendeva una serie di disposizioni preoccupanti, come l'articolo 418 che stabiliva la possibilità di richiedere circostanze attenuanti per i crimini commessi all'interno del matrimonio, ovvero quando il marito sorprende la moglie in flagrante adulterio³⁹⁰. Per la maggior parte dei critici, questa novità introdotta dal progetto di riforma era semplicemente una regressione che legalizzava i delitti d'onore³⁹¹, rappresentava un passo indietro per la società marocchina, un tentativo di eludere le richieste di coloro i quali chiedevano maggiore democrazia e rispetto per i diritti umani³⁹². Successivamente questo controverso progetto di riforma venne ritirato, e nel 2016 venne presentato in Parlamento il nuovo disegno di legge n°10.16, che comprendeva alcuni progressi, tra i quali la legalizzazione dell'aborto sotto determinate condizioni (ovvero quando la gravidanza è causata da stupro o incesto)³⁹³. Dopo quattro anni di stallo, questa proposta continua a dividere i partiti politici e i molteplici rinvii della scadenza per la presentazione degli emendamenti avevano lo scopo di favorire la creazione di un consenso attorno alle nuove disposizioni. Due questioni sono quelle più discusse: la regolamentazione dell'aborto e le relazioni sessuali consenzienti tra adulti. Il secondo punto potrebbe non essere preso in considerazione, poiché la maggior parte dei gruppi parlamentari non ha elaborato una proposta in tal senso.

In un memorandum pubblicato il 28 ottobre 2019, il *National Human Rights Council* (CNDH), raccomandava di depenalizzare alcune disposizioni del codice penale che

³⁸⁸ Prestholdt Jennifer, *Amina Filali and violence against women in Morocco*, In: "Human Rights Warrior", 16/03/2012, URL: <https://humanrightswarrior.com/2012/03/16/amina-filali-and-violence-against-women-in-morocco/> (consultato il 20/06/2020)

³⁸⁹ Ginsburg, Tom, and Aziz Huq, eds. *Assessing constitutional performance*. Cambridge University Press, 2016, p.390

³⁹⁰ Ibidem, p.390

³⁹¹ I delitti d'onore sono atti di violenza commessi contro membri della famiglia, principalmente di sesso femminile, ritenuti colpevoli di aver portato vergogna alla famiglia commettendo atti disonorevoli (ad esempio: rapporti prematrimoniali, adulterio, gravidanza fuori dal matrimonio e persino il semplice contatto con un uomo che non è un parente). I crimini d'onore comprendono una serie di atti come aggressioni fisiche, attacchi con l'acido, deturpazione di organi, stupri e omicidi.

³⁹² Tahar Touil, *Al-Mağreb: ħumlat «fīsbūkīa» 'ala musawwada al-qānūn al-ḡanā'ī bisabab «ḡārā'im aš-šarf» wa «za' zat walā' al-muwāṭinīn lil-dawla»*, In: "Al-Quds", 07/04/2015, URL: <https://www.alquds.co.uk/%EF%BB%BF%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%AD%D9%85%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%8A%D8%B3%D8%A8%D9%88%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84/> (consultato il 21/06/2020)

³⁹³ R.B., *Project code pénal: le conseil de gouvernement modifie les dispositions sur l'enrichissement illicite*, In: "Medias24", 09/06/2016, URL: <https://www.medias24.com/MAROC/NATION/164556-Les-principales-dispositions-du-nouveau-projet-de-code-penal-adopte-en-conseil-de-gouvernement.html> (consultato il 21/06/2020)

violano o minano le libertà individuali. Il memorandum si focalizzava sugli articoli 489, 490 e 491, che prevedono rispettivamente pene detentive per le relazioni tra persone dello stesso sesso, relazioni sessuali al di fuori del contesto matrimoniale e adulterio. Queste norme violano il diritto alla privacy, come garantito dall'articolo 24 della Costituzione e dall'*International Covenant on Civil and Political Rights* (ICCPR), ratificato dal Marocco. In un rapporto pubblicato a giugno dello stesso anno, l'Ufficio del Procuratore Generale ha dichiarato che nel 2018, 7.721 adulti sono stati condannati sulla base di questi articoli di legge. Il numero comprende 3.048 persone accusate di adulterio, 170 per aver avuto rapporti omosessuali e la restante parte per aver avuto un rapporto sessuale al di fuori del matrimonio. Il CNDH ha inoltre raccomandato di criminalizzare specificamente lo stupro coniugale, basato sul «*principle of considering consent the cornerstone of sexual relations between adults*»³⁹⁴.

Amnesty International ritiene che la definizione di stupro debba essere cambiata; l'articolo 486 lo definisce in questo modo:

“l'acte par lequel un homme a des relations sexuelles avec une femme contre le gré de celle-ci”.

In questo caso è punibile con la reclusione da 5 a 10 anni. Tuttavia, se lo stupro viene commesso ai danni di una ragazza di età inferiore ai 18 anni, una persona con disabilità o una donna incinta, la pena aumenta da 10 a 20 anni di reclusione. Le punizioni variano anche in base allo stato civile della vittima o al fatto che sia o meno vergine³⁹⁵. Gli attivisti ritengono che la distinzione tra donne vergini e donne che non lo sono sia discriminatoria e degradante, e altre circostanze coercitive, che non richiedono necessariamente violenza fisica, devono essere prese in considerazione. Anche altri articoli del codice penale devono essere modificati per aiutare a proteggere le donne vittime di abusi³⁹⁶. L'articolo 496, ad esempio, afferma che nascondere una donna sposata "che si allontana dall'autorità cui è legalmente sottoposta" è punito con una reclusione da uno a cinque anni e una multa da 200 a 1.000 dirham³⁹⁷. Tali disposizioni implicano che i rifugi per le donne che stanno fuggendo dalla violenza domestica possono essere soggetti a sanzioni penali.

Al centro del dibattito vi è anche la disposizione penale riguardante l'aborto. Ai sensi del codice penale marocchino, eseguire o richiedere un aborto è vietato e punito con

³⁹⁴ Human Rights Watch, *Morocco: Landmark Proposals on Individual Freedoms (repeal laws that compromise privacy, freedom of conscience)*, In: "Human Rights Morocco", 04/12/2019, URL: <https://www.hrw.org/news/2019/12/04/morocco-landmark-proposals-individual-freedoms> (consultato il 21/06/2020)

³⁹⁵ Dahir n° 1-59-413 du 28 jourmada II 1382 (26 novembre 1962), portant approbation du texte du Code Pénal, URL: <https://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/SERIAL/69975/69182/F1186528577/MAR-69975.pdf>, p.177-178

³⁹⁶ Amnesty International, *Bias in Penal Code puts women and girls in danger in Morocco*, In: "Amnesty International", 01/03/2013, URL: <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2013/03/bias-in-penal-code-puts-women-and-girls-in-danger-in-morocco/> (consultato il 21/06/2020)

³⁹⁷ Dahir n° 1-59-413 du 28 jourmada II 1382 (26 novembre 1962), portant approbation du texte du Code Pénal, p.181

pene detentive, a meno che la procedura non sia "una misura necessaria per salvaguardare la salute della madre"³⁹⁸. *Human Rights Watch* raccomanda di ampliare la clausola di eccezione per includere i casi in cui l'aborto è nell'interesse della "salute fisica, mentale e sociale" della donna. Secondo numerosi studi, la criminalizzazione non porta a una riduzione degli aborti. Obbliga piuttosto le donne a ricorrere ad aborti non medicalizzati che mettono in pericolo il loro diritto alla vita, alla salute, alla privacy e alla libertà da trattamenti crudeli, disumani e degradanti. In Marocco ci sono da 600 a 800 aborti ogni giorno, circa un terzo dei quali eseguiti in situazioni non medicalizzate. *Human Rights Watch* dichiara che «*decisions about abortion belong to a pregnant woman without interference by the state or others*»³⁹⁹.

In questo contesto si inserisce il lavoro svolto dalla *Printemps de la Dignité* istituita nel marzo 2010 che riunisce varie ONG per la difesa e la promozione dei diritti delle donne e dei diritti umani. La coalizione mira a realizzare un cambiamento della legislazione penale, al fine di proteggere le donne dalla violenza, rispettando il principio di uguaglianza e garantendo le libertà fondamentali e i diritti individuali delle donne⁴⁰⁰. Nel luglio del 2019 a Rabat, ha organizzato una conferenza stampa per presentare le sue richieste in merito al disegno di legge penale n°10.16⁴⁰¹, che coincidono con quanto richiesto da *Human Rights Watch* e *Amnesty International*. Secondo *Printemps de la Dignité* è necessario rimuovere i capitoli del codice penale che condannano rapporti sessuali tra adulti consenzienti, l'omosessualità e l'aborto. La coalizione ritiene che alcune disposizioni del testo di legge impediscano alle donne il pieno godimento dei loro diritti e delle loro libertà⁴⁰². La coordinatrice di *Printemps de la Dignité*, Hayat N'dichi, ha rilasciato un'intervista l'8 marzo 2020, in occasione della festa delle donne, esprimendo la sua disapprovazione nei confronti delle modifiche proposte in Parlamento. N'dichi rivendica un cambiamento radicale e totale del codice penale, in considerazione del fatto che il progetto di legge penale n°10.16 è ancora dominato dal suo spirito conservatore basato sulla protezione della morale a spese della libertà e dei diritti dei cittadini. Inoltre non ha preso in considerazione gli sviluppi testimoniati dalla società marocchina, la Costituzione, e gli accordi internazionali ratificati dal Marocco⁴⁰³.

³⁹⁸ Articolo 449 del Codice Penale

³⁹⁹ Human Rights Watch, *Morocco: Landmark Proposals on Individual Freedoms (repeal laws that compromise privacy, freedom of conscience)*, In: "Human Rights Morocco", 04/12/2019

⁴⁰⁰ *Printemps de la Dignité, Qui sommes-nous*, URL: <https://pdmoroc.wordpress.com/qui-sommes-nous/>

⁴⁰¹ Fannan Al-Afani, *Bi-munāsabat 8 mārs: Hayāt N'diṣī, munassiqa šabkat Rabī' al-karāma, li-bayān al-yaum*, In: "bayanealyaoume", 08/03/2020, URL:

<http://bayanealyaoume.press.ma/%D8%A8%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86/.html>

⁴⁰² Ibidem

⁴⁰³ Nur Hadi Bouajaj, "*Rabī' al-karāma*" iuṭālib bi-taḡrīr ḡadrī lil-qānūn al-ḡanā'ī iuṣammal 'ilgā' taḡrīm "al-'alāqāt al-raḍā'iyat" wa "al-ḡayānat az-zaūḡiya", In: "Lakome", 09/07/2019, URL: <https://lakome2.com/droit-humain/126223> (consultato il 21/06/2020)

Conclusioni

In Marocco, la violenza contro le donne nelle sue varie sfaccettature (domestica, virtuale, psicologica, economica, molestie sessuali, ecc.), rappresenta una problematica ampiamente diffusa che trascende età, status sociale, provenienza geografica. Benché in questo elaborato sia stato presentato un quadro generale delle diverse forme di espressione della violenza, dai dati analizzati per cercare di fornire informazioni il più precise possibile, risulta evidente che la violenza di genere costituisce un fenomeno radicato nella società marocchina. Dalla stesura della tesi è emerso che le donne non sono adeguatamente tutelate dalla legislazione giuridica vigente, oltre ad essere vittime di pratiche discriminatorie, quali la predominanza del patriarcato e la persistenza di una mentalità conservatrice.

Negli ultimi anni il Marocco si è impegnato a perseguire la strada della parità di genere ratificando diverse convenzioni di diritto internazionale e adottando politiche nazionali a favore delle donne. Le modifiche apportate alla *Mudawwana* e al Codice Penale, oltre alla recente implementazione della legge 103.13, possono essere considerate il frutto di anni di mobilitazione politica e di pressioni esercitate dalle associazioni femministe marocchine. Tuttavia, se a primo impatto queste riforme possano sembrare un enorme passo avanti a livello giuridico e sociale, la realtà per le donne vittime di violenza è tutt'altro che rosea. Le risposte del governo non solo non hanno mai soddisfatto a pieno le aspettative della società civile, ma hanno anche tardato ad arrivare. Questo è stato il caso del testo di legge 103.13, ritenuto insufficiente per combattere il flagello della violenza contro le donne e che costituisce un'occasione mancata per proteggere i diritti delle stesse. Nonostante anni di discussioni, le organizzazioni denunciano la mancanza di una vera consultazione con la società civile e l'incapacità di tener conto della maggior parte delle loro richieste, come la criminalizzazione dello stupro coniugale. Al contempo il Marocco viene meno agli standard internazionali sull'uguaglianza di genere ed entra in contraddizione con la nuova costituzione del 2011, in particolare con l'articolo 19 che sancisce il pari godimento di uomini e donne dei diritti e delle libertà di carattere civile, politico, economico, sociale, culturale e ambientale.

Allo stesso modo, seppur analizzati in breve, lacune giuridiche sono emerse con l'adozione del nuovo Codice di Famiglia e con la modifica parziale del Codice Penale. L'articolo 475 rappresentava solo una delle tante disposizioni penali che hanno un impatto negativo sulla vita delle donne, per questo motivo le associazioni chiedono un cambiamento in toto della legge penale in vigore, che ad oggi non si è ancora verificato. Il caso di Amina El Filali, analizzato nell'ultimo capitolo, metteva in evidenza il controverso articolo sopracitato, strettamente connesso con l'idea della donna, di derivazione patriarcale, diffusa nella società marocchina. Se da un lato la donna viene vista come custode di valori morali (onore, castità, *hshouma*..) trasmessi all'interno della famiglia fin dalla giovane età, dall'altro viene considerata al pari di una proprietà, sulla

quale gli uomini esercitano un pieno controllo per quanto concerne la sua vita sociale e sessuale. L'enfasi posta sulla verginità femminile, come elemento fondamentale per preservare l'onore familiare, evidenzia che si è più interessati a "salvare" la reputazione della donna e della sua famiglia, piuttosto che a proteggere e ad aiutare una vittima di violenza.

In questo contesto di frequenti violazioni dei diritti delle donne, si inseriscono le associazioni che si battono per l'eradicazione delle discriminazioni e della violenza nei confronti delle donne. Le suddette associazioni adottano un duplice approccio, da una parte effettuano un lavoro di sensibilizzazione dell'opinione pubblica (attraverso campagne, seminari, distribuzione di volantini, uso dei social media) sui principi della parità di genere, dall'altra esercitano pressioni sul governo marocchino affinché adotti misure adeguate per combattere la violenza sulle donne e allinei la legislazione nazionale agli standard internazionali sui diritti umani.

Il lavoro del settore associativo, non si limita a questo, ma nella sua lotta per un cambiamento a favore delle donne, cerca di combattere tutti quei comportamenti dannosi che perpetuano la violenza contro le donne e rafforzano la sua accettabilità sociale. Retaggi culturali, luoghi comuni e stereotipi di genere sono tutte motivazioni che "legittimano" un approccio violento degli uomini nei confronti delle donne. Inoltre le associazioni tentano di rompere il silenzio che circonda la questione della violenza di genere, discutendo apertamente di questo tema e spronando le donne a far sentire la loro voce. La riluttanza delle donne nel denunciare gli atti di violenza subiti, deriva dal fatto che nella società marocchina, il tema della violenza contro le donne è sempre stato considerato un tabù sociale perché ritenuto una questione appartenente alla vita privata di un individuo. Al contempo, le associazioni effettuano un lavoro di consapevolezza delle donne sui loro diritti e sulle disposizioni giuridiche che proteggono i loro interessi, ma alcune lavorano anche sulla sensibilizzazione degli uomini per arginarne i comportamenti violenti.

Il ruolo delle associazioni è cruciale in un paese come il Marocco, tuttavia la portata del fenomeno della violenza di genere è troppo ampia affinché le associazioni riescano da sole nel loro intento di eliminarla definitivamente, per questo motivo altre strategie e altri metodi devono essere messi in atto per far fronte a questo problema. Ad esempio non deve essere sottovalutato il ruolo dell'educazione. Gli studenti devono avere l'opportunità di discutere il problema della violenza contro le donne e devono essere istruiti a combatterla e ad avere rispetto per donne e ragazze. Una società in cui l'indignazione sia la naturale conseguenza di qualsiasi atto di discriminazione e violenza contro le donne, sarebbe il traguardo massimo da conseguire.

Si può dunque affermare che le donne siano ancora lontane dal godere pienamente delle loro libertà e dei diritti fondamentali al pari degli uomini, e che la strada per il conseguimento dell'uguaglianza di genere è lunga e ardua.

Bibliografia e sitografia

- [#RIP Amina - Non au viol avec la complicité de l'Etat](#) - La al-īḡtiṣāb ma' tawāṭu' u ad-dawla, 14/03/2012, Facebook post, URL: https://www.facebook.com/RIP Amina Non Au Viol Avec La Complicite De L Etat/posts/318385791550457?_tn_ =K-R
- Talbi, *Évolution du droit pénal*, Chroniques annuelles 2017 de l'actualité, CIPF, 2017. URL: <http://www.penalfrancophones.org/wp-content/uploads/2018/05/A.-Talbi-Doit-p%C3%A9nal-marocain-2018-1.pdf>
- Achraf Zineb, *Zanka Bla Violence : tournée dans le Maroc contre le harcèlement de rue*, In: "plurielle", URL: <https://www.plurielle.ma/societe/news-2/zanka-bla-violence-tournee-dans-le-maroc-contre-le-harcelement-de-rue/>
- African Charter on Human and People's Rights <https://www.achpr.org/legalinstruments/detail?id=49>
- Al Jazeera, *Morocco repeals 'rape marriage law'*, In: "Al Jazeera", 23/01/2014, URL: <https://www.aljazeera.com/news/africa/2014/01/morocco-repeals-rape-marriage-law-2014123254643455.html>
- Amar Ali, *Maroc: les islamistes veulent enterrer l'affaire Amina El Filali*, In: "Slate Afrique", 23/03/2012, URL: <http://www.slateafrique.com/84527/maroc-islamistes-affaire-amina-el-filali-femmes-viol-mariage>
- Amnesty International, *Bias in Penal Code puts women and girls in danger in Morocco*, In: "Amnesty International", 01/03/2013, URL: <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2013/03/bias-in-penal-code-puts-women-and-girls-in-danger-in-morocco/>
- Amy, Hawthorne. *Middle Eastern democracy: Is civil society the answer?*. Carnegie Papers: Democracy and the Rule of Law Project 44 (2004): 1-26
- Amzazi, Mohieddine. *Essai sur le système pénal marocain*. Rabat : Centre Jacques-Berque, 2013, URL: <https://books.openedition.org/cjb/384>
- Anaruz, *Qaḍāt wa 'amniyuna yunādūn bitašbīk al-ḡuhūd li-muḥāraba al-'unf did an-nisā'*, [giudici e ufficiali di sicurezza invitano ad unire gli sforzi per combattere la violenza contro le donne], In: "Anaruz", 28/12/2018, URL: <http://anaruz.ma/%d9%82%d8%b6%d8%a7%d8%a9-%d9%88%d8%a3%d9%85%d9%86%d9%8a%d9%88%d9%86-%d9%8a%d9%86%d8%a7%d8%af%d9%88%d9%86-%d8%a8%d8%aa%d8%b4%d8%a8%d9%8a%d9%83-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d9%87%d9%88%d8%af-%d9%84%d9%85%d8%ad/>
- Anass Sadoun. *The Bill on Fighting Violence against Women in Morocco: Anything new?*. Kohl: a Journal for Body and Gender Research Vol. 1 No. 1 (2015): pp. 105-115, p.112-113, URL: <https://kohljournal.press/bill-on-fighting-vaw-in-morocco>

- Arfaoui, Khedija. *"Women on the move for gender equality in the Maghreb"*. Feminisms, Democratization and Radical Democracy. Buenos Aires: UNSAM (2011)
- Associated Press, *Morocco suicide victim of family and society*, In: "Deseret News", 17/03/2012; URL: <https://www.deseret.com/2012/3/17/20400755/morocco-suicide-victim-of-family-and-society#for-story-morocco-rape-outrage-lahcen-left-and-zohra-filali-the-parents-of-an-alleged-rape-victim-amina-filali-comfort-each-other-as-they-stand-next-to-the-grave-of-their-daughter-who-committed-suicide-last-week-in-khmis-sahel-near-larache-northern-morocco-friday-march-16-2012-their-daughter-amina-filali-took-her-own-life-by-taking-rat-poison-after-being-forced-to-marry-the-man-who-allegedly-raped-her-at-age-15-and-then-abused-her-in-marriage-in-morocco-as-in-many-middle-east-societies-a-rapist-can-escape-prosecution-if-he-marries-his-victim-thereby-restoring-the-honor-of-his-victim-and-her-family-but-in-the-case-of-amina-filali-it-seems-she-could-not-live-with-her-restored-honor-the-legal-system-in-morocco-supports-this-honor-tradition-but-activists-are-pressing-for-change>
- *Au Maroc, des féministes et associations se mobilisent contre les violences virtuelles*, In: "L'OBS", 12/03/2020, URL: <https://www.nouvelobs.com/societe/20200312.AFP4323/au-maroc-des-feministes-et-associations-se-mobilisent-contre-les-violences-virtuelles.html>
- B. Berrada, *Abdelilah Benkirane désavoue Bassima Hakkaoui*, In: "Medias24", 08/11/2013, URL: <https://www.medias24.com/POLITIQUE/5975-Benkirane-desavoue-Bassima-Hakkaoui.html>
- Bajec, Alessandra, *Moroccan #MeToo helps women break their silence against sexual harassment and rape*, In: "TheNewArab", 07/03/2020, URL: <https://english.alaraby.co.uk/english/indepth/2020/3/7/moroccan-metoo-helps-women-to-break-silence>
- Beijing Declaration and Platform for Action, 1995, URL: https://www.un.org/en/events/pastevents/pdfs/Beijing_Declaration_and_Platform_for_Action.pdf
- Belabd Houda, *Bassima Hakkaoui : L'abrogation de l'article 475 ne se fera pas sous la pression*, In: "yabiladi", 21/03/2012, URL: <https://www.yabiladi.com/articles/details/9537/bassima-hakkaoui-l-abrogation-l-articlefera.html>
- Bouhmouch N., *475: when marriage becomes punishment*, In: "kickstarter", 21/02/2013, URL: <https://www.kickstarter.com/projects/article475/475-when-marriage-becomes-punishment>
- Bruneau Caroline, *Le Maroc choqué après le suicide d'une jeune fille violée*, In: "Le Figaro", 15/03/2012, URL: <https://www.lefigaro.fr/international/2012/03/15/01003->

20120315ARTFIG00733-le-maroc-choque-apres-le-suicide-d-une-jeune-fille-violee.php

- Castro, Olga, and Emek Ergun, eds. *Feminist translation studies: Local and transnational perspectives*. Taylor & Francis, 2017
- Catalano, Serida Lucrezia. "Shari'a reforms and power maintenance: the cases of family law reforms in Morocco and Algeria." *The Journal of North African Studies* 15.4 (2010): 535-555
- Cavatorta, Francesco, and Vincent Durac. *Civil society and democratization in the Arab world: The dynamics of activism*. Vol. 22. Routledge, 2010
- CEDAW in the Arab World, URL: <http://www.alraidajournal.com/index.php/ALRJ/article/view/706>
- Chafai, Habiba. *Contextualising street sexual harassment in Morocco: a discriminatory sociocultural representation of women*. *The Journal of North African Studies* 22.5 (2017): 821-840
- Chafai, Habiba. *Every day gendered violence: women's experiences of and discourses on street sexual harassment in Morocco*, *The Journal of North African Studies*, (2020): 1-20
- Chomiak, Laryssa. "Civil society in transition: the experiences of centres for abused women in Morocco." *The Journal of North African Studies* 7.4 (2002): 55-82
- Colin, Francesco, *Stato vs. società civile in Morocco: strategie di controllo*, In: Mondopoli, 07/05/2019 <http://www.mondopoli.it/2019/05/07/stato-vs-societa-civile-in-marocco-strategie-di-controllo/>
- Commission on the Status of Women, URL: <https://www.unwomen.org/en/csw/csw63-2019>
- Comunicato stampa, Scioglimento di Racines: una decisione giudiziaria inquietante per la libertà di espressione e di associazione, URL <https://www.docdroid.net/YMGYS49/comunicato-stampa-it-pdf>
- Concluding observations on the sixth periodic report of Morocco, *equality between men and women and practices that are harmful to women*, URL: https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CCPR%2fC%2fMAR%2fCO%2f6&Lang=en
- Dahir n°1-04-22 du 12 hija 1424 (3 février 2004), portant promulgation de la loi n° 70-03 portant Code de la Famille, URL: <http://adala.justice.gov.ma/production/legislation/fr/Nouveautes/Code%20de%20la%20Famille.pdf>

- Dahir n°1-59-413 du 28 jourmada II 1382 (26 novembre 1962), portant approbation du texte du Code Pénal, URL: <https://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/SERIAL/69975/69182/F1186528577/MAR-69975.pdf>
- Dahir n°1-58-376 du 3 jourmada I 1378 (15 novembre 1958) réglementant le droit d'association, tel qu'il a été modifié et complété. Bulletin officiel n°2404 bis du 27/11/1958, URL: https://www.imolin.org/doc/amlid/Morocco/Morocco_Dahir_no_1-58-376_reglementant_le_droit_dassociation_1958.pdf
- Daniela Franceschi, La democrazia in Marocco: progressi e arretramenti, Storico.org, 2016, URL http://www.storico.org/africa_islamici_israele/democrazia_marocco.html
- Declaration on the Elimination of Violence against Women, 20/12/1993, URL: https://www.un.org/en/genocideprevention/documents/atrocitycrimes/Doc.21_declaration%20elimination%20vaw.pdf
- Desrues, Thierry, and Eduardo Moyano. "Social change and political transition in Morocco." *Mediterranean Politics* 6.1 (2001): 21-47
- *Dissolution of NGO Racines an unacceptable violation of cultural rights in Morocco*, In: "Pen America", 22/01/2019, URL: <https://pen.org/press-release/dissolution-racines-unacceptable-violation-cultural-rights-morocco/>
- Docteur, Mabuse (@docteurmabuse). "@PJDofficiel #PJD we demand urgent reform #RIP Amina #Maroc ". 13/03/2012, 7:24 pm, Tweet: <https://twitter.com/docteurmabuse/status/179634167393419264>
- Edwards, A. (2013). *Violence against women under international human rights law*. Cambridge, Cambridge University Press
- El Adnani, Abir, *Casablanca: une campagne contre la violence à l'égard des femmes dans les transports publics*, In: "H24", 24/11/2017, URL: <https://www.h24info.ma/maroc/casablanca-campagne-contre-violence-a-legard-femmes-transports-publics/>
- El Bouzdaini, Wissam, *Campagne de Masaktach: Les Marocaines se rebiffent*, In: "Maroc Hebdo", 18/11/2018, URL: <https://www.maroc-hebdo.press.ma/campagne-de-masaktach-marocaines-se-rebiffent>
- El Ouilani, Zineb, *Harcèlement sexuel dans les transports publics: des chiffres choquants*, In: "Le360", 26/11/2017, URL: <https://fr.le360.ma/societe/harcement-sexuel-dans-les-transports-publics-des-chiffres-choquants-144729>
- Elliott, Katja Žvan. "Morocco and its women's rights struggle: a failure to live up to its progressive image." *Journal of Middle East Women's Studies* 10.2 (2014): 1-30

- Elliott, Katja Žvan. "Morocco and Its Women's Rights Struggle: A Failure to Live Up to Its Progressive Image." *Journal of Middle East Women's Studies*, vol. 10, no. 2, 2014, pp. 1–30. *JSTOR*, www.jstor.org/stable/10.2979/jmiddeastwomstud.10.2.1.
- Engelcke, Dörthe, *Morocco's changing civil society*, In: "Carnegie endowment for international peace", 07/01/2016, URL: <https://carnegieendowment.org/sada/62417>
- Ennaji, Moha, and Fatima Sadiqi. *Gender and Violence in the Middle East*. New York, NY: Routledge, 2011. Internet resource
- Ennaji, Moha, and Fatima Sadiqi. *Gender and Violence in the Middle East*. London: Routledge, 2011. Print.
- Ennaji, Moha. "Reflexions on the Role of New Media in the Prevention of Violence against Women." *Journal of Applied Language and Culture Studies* 2 (2019): 205-221
- ESC Rights of Women, *Morocco: submission to the Committee on Economic, Social and Cultural Rights*, 2015, URL: <https://www.ecoi.net/en/document/1061565.html>
- Euronews, #Masaktach, how the Moroccan #MeToo began, In: "Euronews", 17/10/2018, URL: <https://www.euronews.com/2018/10/17/masaktach-how-the-moroccan-metoo-began>
- Eyala, "Le sifflet permet à la honte de changer de camp" - Laila Slassi, co-fondatrice de Masaktach - Maroc (2/4), In: "eyala", 05/01/2019, URL: <https://eyala.blog/entretiens/laila-slassi-maroc-masaktach-sifflets-harcelement>
- Fannan Al-Afani, *Bi-munāsabat 8 mārs: Hayāt N'diṣī, munassiqā šabkat Rabī' al-karāma, li-bayān al-yaum*, [In occasione dell'8 marzo: Hayat N'diṣī, coordinatrice di "primavera della dignità", per Bayane Al Yaoume], In: "bayanealyaoume", 08/03/2020, URL: <http://bayanealyaoume.press.ma/%D8%A8%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86/.html>
- FDM, Bouchra Abdou (centre Tahadi) : *Le harcèlement sexuel dans les transports n'épargne aucune tranche d'âge (Entretien)*, In: "FemmesduMaroc", URL: <https://femmesdumaroc.com/interview/bouchra-abdou-centre-tahadi-le-harcelement-sexuel-dans-les-transports-nepargne-aucune-tranche-dage-entretien-37367>
- France 24, "S'il te manque de respect, siffle": les Marocains sensibilisés au harcèlement de rue, In: "France24", 12/11/2018, URL: <https://www.france24.com/fr/20181112-maroc-feminisme-rabat-casablanca-marrakech-mouvement-masaktach-loi-harcelement>

- Gagliardi, Silvia. "Violence against women: the stark reality behind Morocco's human rights progress." *The Journal of North African Studies* 23.4 (2018): 569-590
- General Assembly special session, *Women 2000: gender equality, development and peace in the twenty-first century*, URL: <https://www.un.org/womenwatch/daw/followup/session/presskit/brochure.htm>
- General recommendations made by the Committee on the Elimination of Discrimination against Women, URL: <https://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/recommendations/recomm.htm#recom19>
- Ginsburg, Tom, and Aziz Huq, eds. *Assessing constitutional performance*. Cambridge University Press, 2016
- Global Gender Gap Report 2020, URL: http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2020.pdf
- Hirsch A., *Morocco grapples with women's rights after raped bride's suicide*, In: "Mail and Guardian", 04/04/2012, URL: <https://mg.co.za/article/2012-04-04-rape-victims-death-brings-womens-rights-to-the-fore/>
- Human Rights Watch, *Freedom to Create Associations: A Declarative Regime in Name Only*. New York, NY: Human Rights Watch, 2009. Print, URL <https://www.hrw.org/report/2009/10/07/freedom-create-associations/declarative-regime-name-only>
- Human Rights Watch, *Morocco: Girl's Death Highlights Flawed Laws (Reform Domestic Violence, Rape Provisions)*, In: "Human Rights Watch", 23/03/2012, URL: <https://www.hrw.org/news/2012/03/23/morocco-girls-death-highlights-flawed-laws>
- Human Rights Watch, *Morocco: Girl's Death Highlights Flawed Laws (Reform Domestic Violence, Reform Provisions)*, In: "Human Rights Watch", 23/03/2012, URL: <https://www.hrw.org/news/2012/03/23/morocco-girls-death-highlights-flawed-laws>
- Human Rights Watch, *Morocco: Landmark Proposals on Individual Freedoms (repeal laws that compromise privacy, freedom of conscience)*, In: "Human Rights Morocco", 04/12/2019, URL: <https://www.hrw.org/news/2019/12/04/morocco-landmark-proposals-individual-freedoms>
- Human Rights Watch, *Morocco: letter on bill 103-13 combatting violence against women*, In: "Human Rights Watch", 28/10/2016, URL: <https://www.hrw.org/news/2016/10/28/morocco-letter-bill-103-13-combatting-violence-against-women>
- Human Rights Watch, *Morocco: new violence against women law (progress, but some gaps; further reform needed)*, In: "Human Rights Watch" 26/02/2018, URL: <https://www.hrw.org/news/2018/02/26/morocco-new-violence-against-women-law>

- Iddins, Annemarie. "Mamfakinch: From protest slogan to mediated activism." *International Journal of Communication* 12 (2018): 20
- Inside Arabia, #Masaktach: *A Movement Against Sexual Harassment in Morocco*, In: "InsideArabia", 18/08/2019, URL: <https://insidearabia.com/masaktach-a-movement-against-sexual-harassment-in-morocco/>
- International Covenant on Economic, Social and Culture Rights, URL: <https://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx>
- Iraqi Fahd, *Maroc – Violences faites aux femmes : le texte de loi critiqué par les ONG et boudé par les parlementaires*, In: "jeune afrique", 01/02/2018, URL: <https://www.jeuneafrique.com/526158/societe/maroc-violences-faites-aux-femmes-le-texte-critique-par-les-ong-et-boude-par-les-parlementaires/>
- Iraqi Fahd, *Maroc – Violences faites aux femmes : le texte de loi critiqué par les ONG et boudé par les parlementaires*, In: "jeune afrique", 01/02/2018, URL: <https://www.jeuneafrique.com/526158/societe/maroc-violences-faites-aux-femmes-le-texte-critique-par-les-ong-et-boude-par-les-parlementaires/>
- Jaabouk Mohammed, *Viols de mineures : Rétropédalage de Bassima Hakkaoui?*, In: "yabiladi", 18/04/2012, URL: <https://www.yabiladi.com/articles/details/10091/viols-mineures-retropedalage-bassimahakkaoui.html>
- James N. Sater (2003) *Morocco after the Parliamentary Elections of 2002*, *Mediterranean Politics*, 8:1, 135-142, DOI: [10.1080/13629390308010007](https://doi.org/10.1080/13629390308010007)
- Jazouane Hanane, *Le suicide d'Amina Filali crée l'émotion chez les internautes marocains*, In: "yabiladi", 16/03/2012, URL: <https://www.yabiladi.com/articles/details/9460/suicide-d-amina-filali-cree-l-emotion>
- Joualy, Manar, *Campagne de lutte contre le harcèlement sexuel dans les transports de Casablanca*, In: "Telquel", 27/11/2017, URL: https://telquel.ma/2017/11/27/campagne-lutte-contre-harcelement-sexuel-les-transports-casablanca_1570355
- Kaufman, Michael. *Beyond Patriarchy: Essays by Men on Pleasure, Power, and Change*. Toronto: Oxford Univ. Pr, 1987. Print
- Kubba, Laith. "The awakening of civil society." *Journal of Democracy* 11.3 (2000): 84-90
- Kvinfos, 2017-22: *Child Marriages in Morocco*, In: "Kvinfos", URL: <https://kvinfos.dk/mena/projects/2017-22-child-marriages-in-morocco/?lang=en>
- L'Observatoire National de la Violence à l'Égard des Femmes (ONVEF), fiche technique, URL: http://www.social.gov.ma/sites/default/files/FicheTechnique_Observ._National_Violence.pdf

- Lakome, "Manchoufouch".. *ʾiṭlāq ʾawal taṭbīq ʾiliktrūnī li raṣd "at-taḥarruṣ" wa "al-ʾiḡtiṣāb" bil-maḡreb*, ["Manchoufouch".. il lancio della prima applicazione per monitorare le "molestie sessuali" e lo "stupro" in Marocco], In: "Lakome", 21/03/2018, URL: <https://lakome2.com/droit-humain/13138>
- *Lancement de la 4ème campagne nationale contre la violence à l'égard des femmes*, In: "INFOSduMAROC", 28/11/2006, URL: <http://www.infosdumaroc.com/femmes/lancement-de-la-4eme-campagne-nationale-contre-la-violence-a-legard-des-femmes/>
- *Lancement de la campagne nationale de sensibilisation sur les violences faites aux femmes*, In: "Liberation", 27/11/2019, URL: https://www.libe.ma/Lancement-de-la-campagne-nationale-de-sensibilisation-sur-les-violences-faites-aux-femmes_a113625.html
- *Law to fight violence against women enforced in Morocco*, In: "Middle East online", 13/09/2018, URL: <https://middle-east-online.com/en/law-fight-violence-against-women-enforced-morocco>
- Le Monde avec AFP, *Au Maroc, un violeur ne pourra plus échapper à la prison en épousant sa victime*, In: "Le Monde", 22/01/2014, URL: https://www.lemonde.fr/afrique/article/2014/01/22/au-maroc-un-violeur-ne-pourra-plus-echapper-a-la-prison-en-epousant-sa-victime_4352748_3212.html
- Legal agenda, "*makān ʾāmin*", *ḥumlat li-ʾittiḥād an-nisā ʾi al-ḥur did taḥarruṣ al-ḡinsī bi-lmaḡreb*, In: "legal agenda", 01/04/2019, URL: <https://www.legal-agenda.com/article.php?id=5427>
- LesEco.ma, «*Zanka bla violence*» *ou le théâtre pour sensibiliser*, In: "LesEco.ma", 11/11/2017, URL: <https://leseco.ma/zanka-bla-violence-ou-le-theatre-pour-sensibiliser/>
- Leveau, Rémy. "Les hésitations du pouvoir marocain." *Maniere de Voir. Le Monde Diplomatique* (1994)
- *Lutte contre la violence et la discrimination à l'égard des femmes*, In: "Royame du Maroc - Ministère de la solidarité, du développement social, de l'égalité et de la famille", URL: <http://1181-2-121-52-192-81.1181-2.iam.net.ma/fr/rubrique/lutte-contre-la-violence-et-la-discrimination-%C3%A0-l%E2%80%99%C3%A9gard-des-femmes-0>
- Maddy-Weitzman, Bruce. "Women, Islam, and the Moroccan state: The struggle over the personal status law." *The Middle East Journal* 59.3 (2005): 393-410
- Majala 24, *ʾabuāb maḥallat maḡribiya taḥmil mulaṣṣaq "makān ʾāmin"... mā hiya ʾahdāf "al-ʾittiḥād an-nisā ʾi al-ḥur?"*, [Le porte dei locali in Marocco hanno l'adesivo "posto sicuro".. qual è lo scopo dell'Union Feministe Livre?], In: "majala24", 27/03/2019, URL: <https://majala24.ma/communaute/30699.html>

- *Marākiz al-`istimā` `ila an-nisā` al-mu`nnaḥāt tataḥadda "al-ḥašūma" fī al-mamlaka*, [centri di ascolto per le donne vittime di violenza sfidano la "vergogna" in Marocco], In: "Anaruz" 23/12/2018, URL: <http://anaruz.ma/%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%86%D9%91%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%AA/%d8%a8%d8%aa%d8%b4%d8%a8%d9%8a%d9%83-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d9%87%d9%88%d8%af-%d9%84%d9%85%d8%ad/>
- McQuigg, Ronagh JA. "The cedaw Committee and Gender-Based Violence against Women: General Recommendation No. 35." *International Human Rights Law Review* 6.2 (2017): 263-278
- McTighe Kristen, *Death of Rape Victim in Morocco Sparks Calls for Legal Reform*, In: "New York Times", 05/04/2012, URL: <https://www.nytimes.com/2012/04/06/world/africa/death-of-rape-victim-in-morocco-sparks-calls-for-legal-reform.html>
- Mesbahi, Nima. "The Victimization of the "Muslim Woman": The Case of Amina Filali, Morocco." *Journal of International Women's Studies* 19.3 (2018): 49-59
- Mohamme, Belhorma Souad Yachoulti. *The Role of Social Media in Promoting Women's Rights in Morocco in the Aftermath of the Arab Spring*. La Revue Marocaine de la Pensée Contemporaine 3
- Monjib Maâti, *The "Democratization" Process in Morocco: Progress, Obstacles and the Impact of the Islamist-Secularist Divide*, Brookings, 2001, URL: <https://www.brookings.edu/research/the-democratization-process-in-morocco-progress-obstacles-and-the-impact-of-the-islamist-secularist-divide/>
- Monqid, Safaa. "Violence against women in public spaces: the case of Morocco." *Égypte/Monde arabe* 9 (2012): 105-117
- *Morocco amends controversial rape marriage law*, In: "BBC news", 23/01/2014, URL: <https://www.bbc.com/news/world-africa-25855025>
- *Morocco: Mobilization Caravan in Morocco to promote a Law on Violence against Women*, In: "women living under muslim laws", 12/02/2009, URL: <http://www.wluml.org/fr/node/5740>
- *Morocco: SlutWalk gets a toehold*, In: "GlobalVoices", 07/09/2011, URL: <https://globalvoices.org/2011/09/07/morocco-slutwalk-gets-a-toehold/#>
- *Morocco's MeToo moment #Masaktach builds momentum*, In: "The National", 11/10/2018, URL: <https://www.thenational.ae/world/mena/morocco-s-metoo-moment-masaktach-builds-momentum-1.779421>

- Morocco's Constitution of 2011, URL: https://www.constituteproject.org/constitution/Morocco_2011.pdf
- Naguib Selma, «Zanka Bla Violence»: *l'art comme vecteur de sensibilisation au harcèlement de rue*, In: "Kawn Culture", 22/03/2018, URL: <http://www.kawnculture.com/zanka-bla-violence-lart-comme-vecteur-de-sensibilisation-au-harcèlement-de-rue/>
- Nakafeero, Angela, et al. African women and ICTs: Investigating technology, gender and empowerment. Zed Books Ltd., 2013
- National Situation Analysis Report: Women's Human Rights and Gender Equality in Morocco <https://library.euneighbours.eu/content/national-situation-analysis-report-women%E2%80%99s-human-rights-and-gender-equality-morocco>
- Nezha Mounir, *Entretien avec Fatima Maghnaoui, directrice du Centre Annajda d'aide pour femmes victimes de violence*, In: "Libération", 25/11/2013, URL: https://www.libe.ma/Entretien-avec-Fatima-Maghnaoui-directrice-du-Centre-Annajda-d-aide-pour-femmes-victimes-de-violence_a44271.html
- NGO-Drafted Bill on Violence against Women in Morocco, Key Provisions (English) https://drive.google.com/file/d/1TLYELwazCn90xxdHNIgFYtBytTO0Du_/view
- Nur Hadi Bouajaj, "*Rabī' al-karāma*" *iutālib bi-tagrīr ḡadrī lil-qānūn al-ḡanā'ī iušammal 'ilḡā'tagrīm "al- 'alāqāt al-radā'iyat" wa "al- ḡayānat az-zaūḡiya"*, [la primavera della dignità rivendica un cambiamento radicale del Codice Penale che include la criminalizzazione dei "rapport sessuali consensuali" e dell'"adulterio"] In: "Lakome", 09/07/2019, URL: <https://lakome2.com/droit-humain/126223>
- Orlando, Valérie K. "Depicting and Documenting Violence against Women in the Contemporary Counter-Narratives of Moroccan Film." *Journal of Applied Language and Culture Studies* 2 (2019): 147-173
- Ouassini, Anwar. "We are All Amina Filali: Social Media, Civil Society, and Rape legislation reform in Morocco." *Women & Criminal Justice* (2019): 1-6
- Penn, M. L., & Nardos, R. (2003). *Overcoming violence against women and girls: the international campaign to eradicate a worldwide problem*. Lanham (U.S.A.), Rowman & Littlefield
- Pepicelli, Renata. *Femminismo islamico. Corano, diritti, riforme*. Carocci, 2010
- Plan d'action national en matière de démocratie et des droits de l'Homme, URL: <https://didh.gov.ma/fr/publications/plan-daction-national-en-matiere-de-democratie-et-des-droits-de-lhomme-2018-2021/>
- Plan Gouvernemental pour l'Égalité, ICAM 2, URL: <http://www.social.gov.ma/sites/default/files/icram%202%20fr.pdf>

- Plan Gouvernemental pour l'Égalité, ICRAM, URL: http://www.social.gov.ma/sites/default/files/Plan%20Gouvernemental%20pour%20l%27Egalit%C3%A9-ICRAM%20BilanGlobal_Fr_0.pdf
- Plan operationnel de la strategie nationale de lutte contre la violence à l'égard des femmes, URL: <http://www.social.gov.ma/sites/default/files/strat%C3%A9gie%20nationale%20de%20lutte%20contre%20la%20violence%20%C3%A0%20l%27%C3%A9gard%20des%20femmes.pdf>
- Prestholdt Jennifer, *Amina Filali and violence against women in Morocco*, In: "Human Rights Warrior", 16/03/2012, URL: <https://humanrightswarrior.com/2012/03/16/amina-filali-and-violence-against-women-in-morocco/>
- Prestholdt Jennifer, *Morocco: human rights violation under article 475*, In: "The Human Rights Warrior", 17/01/2014, URL: <https://humanrightswarrior.com/tag/moroccan-penal-code/>
- Putnam, Robert D., Robert Leonardi, and Raffaella Y. Nanetti. *Making democracy work: Civic traditions in modern Italy*. Princeton university press, 1994
- *Qu'est-ce que Manchoufouch, informez-vous sur notre plateforme et ses fonctionnalités*, In: "Manchoufouch?" <https://manchoufouch.ma/quest-ce-que-manchoufouch/>
- R.B., *Project code pénal: le conseil de gouvernement modifie les dispositions sur l'enrichissement illicite*, In: "Medias24", 09/06/2016, URL: <https://www.medias24.com/MAROC/NATION/164556-Les-principales-dispositions-du-nouveau-projet-de-code-penal-adopte-en-conseil-de-gouvernement.html>
- Raghavan, Chitra, and James P. Levine. *Self-determination and Women's Rights in Muslim Societies*. Waltham, Mass: Brandeis University Press, 2012
- Rapport des ONG relatif aux droits des femmes au Maroc au titre du 3ème Examen Périodique Universel (EPU), URL: file:///C:/Users/Sylvia/Downloads/JS3_UPR27_MAR_F_Main.pdf
- Rapporto dell'organizzazione Mondiale della Sanità, 2002, URL: https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/42495/9241545615_ita.pdf;jsessionid=B281099E635AA9B461B7A44B6F307167?sequence=5
- Report of the Commission on the status of women to the economic and social council, 25/02/1947, URL: <https://undocs.org/E/281/Rev.1>
- Report of the World Conference to review and appraise the achievements of the United Nations decade for women: equality, development and peace; Nairobi, 15-26 July 1985, URL: <https://www.un.org/womenwatch/confer/nfls/Nairobi1985report.txt>

- *RIP Amina*, In: "AVAAZ", 19/03/2012, URL: https://secure.avaaz.org/campaign/en/forced_to_marry_her_rapist_b/
- Royame du Maroc - Ministère de la Famille, de la Solidarité, de l'Égalité, et du Développement Social, *Al-baḥt al-waṭanī at-tānī ḥawl 'inšār al-'unf did an-nisā' bil-maḡreb*, (2019), [Seconda indagine nazionale sulla violenza contro le donne], URL: <http://www.social.gov.ma/sites/default/files/النتائج%20الأولية%20للبحث%20الوطني%20الثاني%20حول%20العنف%20ضد%20النساء%20بالمغرب.pdf>
- Royame du Maroc - *Ministère de la solidarité, du développement social*, de l'égalité et de la famille, *Mobilisation sociale et sensibilisation*, URL: <http://1181-2-121-52-192-81.1181-2.iam.net.ma/fr/lutte-contre-la-violence-et-la-discrimination-%C3%A0-1%E2%80%99%C3%A9gard-des-femmes/mobilisation-sociale-et-0>
- Royame du Maroc - *Ministère de la solidarité, du développement social*, de l'égalité et de la famille, *Mécanismes de protection des femmes victimes de violence*, URL: <http://1181-2-121-52-192-81.1181-2.iam.net.ma/fr/lutte-contre-la-violence-et-la-discrimination-%C3%A0-1%E2%80%99%C3%A9gard-des-femmes/m%C3%A9canismes-de-protection-des-0>
- Royame du Maroc - *Ministère de la solidarité, du développement social*, de l'égalité et de la famille, *L'Observatoire National de la Violence à l'Égard des Femmes*, URL: <http://www.social.gov.ma/fr/lutte-contre-la-violence-et-la-discrimination-%C3%A0-1%E2%80%99%C3%A9gard-des-femmes/1%E2%80%99observatoire-national-de>
- Royame du Maroc, Bulletin officiel, 05/07/2018, n° 6688, pp. 1384-1389, URL: http://www.sgg.gov.ma/BO/FR/2018/BO_6688_Fr.pdf?ver=2018-07-11-124300-213
- Sadiqi, Fatima, and Moha Ennaji. *The feminization of public space: Women's activism, the family law, and social change in Morocco*. Journal of Middle East women's studies 2.2 (2006): 86-114
- Sadiqi, Fatima. "Domestic violence in the African north." *Al-Raida Journal* (2010): 17-27
- Salhi, Zahia S. *Gender and Violence in Islamic Societies*. London: I.B. Tauris, 2013. Print
- Salhi, Zahia Smail, ed. *Gender and violence in Islamic societies: patriarchy, Islamism and politics in the Middle East and North Africa*. Bloomsbury Publishing, 2013
- Salime, Z. (2016). Gender, legality and public ethics in Morocco. In Robert W. Hefner (Ed.), *Shariah law and modern muslim ethics* (pp. 83–106). Bloomington, IN: Indiana University Press
- Sandberg, Eve, and Kenza Aqertit. *Moroccan women, activists, and gender politics: An institutional analysis*. Lexington Books, 2014

- Sater, James N. *Civil society and political change in Morocco*. Routledge
- Sater, James. *The dynamics of state and civil society in Morocco*. *The Journal of North African Studies* 7.3 (2002): 101-118
- Skalli, Loubna Hanna. "Young women and social media against sexual harassment in North Africa." *The Journal of North African Studies* 19.2 (2014): 244-258
- SlutWalk Morocco, 01/06/2012, Facebook post, URL:
https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=382859118415799&id=132681343491773&comment_id=4299840&offset=0&total_comments=11
- SlutWalk Morocco, 03/09/2011, Facebook post, URL:
https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=142816222478285&id=132681343491773
- SlutWalk Morocco, 11/09/2011, Facebook post, URL:
https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=146057978820776&id=132681343491773&comment_id=523793&offset=0&total_comments=77
- SlutWalk Morocco, 28/09/2011, Facebook post, URL:
https://www.facebook.com/photo.php?fbid=153873258039248&set=a.132896810136893.29059.132681343491773&type=1&comment_id=141782&offset=50&total_comments=183
- *SLUTWALK Morocco: the interview*, In: "According to Hind", 20/08/2011, URL:
<https://accordingtohind.wordpress.com/2011/08/20/slutwalk-morocco-the-interview/>
- Spindel, Cheywa, Elisa Levy, and Melissa Connor, *With and End in Sight. Strategies from the UNIFEM Trust Fund to Eliminate Violence against Women*, (2000), URL:
https://www.un.org/ruleoflaw/files/Strategies_EliminateViolenceAgainstWomen.pdf
- Sputnik News, "makān `āmin" ... mubādarat ḡadāda li-muwaḡahat at-taḡarruṣ wa al-`unf did an-nisā` fi al-maḡreb, ["luoghi sicuri".. nuova iniziativa per far fronte alle molestie e alla violenza contro le donne in Marocco], In: "Sputnik news", 29/03/2019, URL: <https://arabic.sputniknews.com/mosaic/201903291040108797-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86-%D8%A2%D9%85%D9%86/>
- Stratégie nationale pour l'équité et l'égalité entre les sexes par l'intégration de l'approche genre dans les politiques et les programmes de développement, URL:
<http://www.ogfp.ma/uploads/documents/Strategie%20nationale%20pour%20l%27%C3%A9quit%C3%A9%20et%20l%27%C3%A9galit%C3%A9%20entre%20les%20sexes.pdf>

- Tafnout Mina, *La mobilisation des femmes pour leurs droits au Maroc*, In: " dialogues, proposals, stories for global citizenship", 2003, URL: <http://base.d-ph.info/en/fiches/dph/fiche-dph-6833.html>
- Tahar Touil, *Al-Magreb: ħumlat «fisbūkīa» ‘ala musawwada al-qānūn al-ġanā’ī bi-sabab «ġārā’im aš-šarf» wa «za ‘zat walā’ al-muwāṭinīn lil-dawla»*, [Marocco: campagna su Facebook sulla proposta di legge penale a causa dei delitti d'onore e del danneggiamento della fedeltà dei cittadini nei confronti dello stato], In: "Al-Quds", 07/04/2015, URL: <https://www.alquds.co.uk/%EF%BB%BF%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%AD%D9%85%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%8A%D8%B3%D8%A8%D9%88%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84/>
- Tchounand Ristel, *Affaire Amina Filali : Bassima Hakkaoui s'enlise*, In: "yabiladi", 23/03/2012, URL: <https://www.yabiladi.com/articles/details/9592/affaire-amina-filali-bassima-hakkaoui.html>
- Touhtou, Rachid. *Civil Society in Morocco under the New 2011 Constitution: Issues, Stakes and Challenges*. Arab Center for Research and Policy Studies (2014)
- Tripp, Aili Mari. *Seeking Legitimacy: Why Arab Autocracies Adopt Women's Rights*. Cambridge University Press, 2019
- UN Committee Against Torture, *Consideration of Reports Submitted by States Parties Under Article 19 of the Convention, Information Received From the Government of Morocco in Response to the Concluding Observations of the Committee Against Torture*, CAT/C/MAR/CO/4/Add., (09/09/2013), URL: <https://digitallibrary.un.org/record/760079?ln=ru>
- UN Committee on Economic, Social and Cultural Rights, *Fourth periodic reports of States parties due in 2009: Morocco*, URL: https://www.ecoi.net/en/file/local/1139320/1930_1411637130_g1441897.pdf
- UN Women, *Making stepping out of home safer for women and girls in Marrakech*, In: "UN Women", 14/11/2017, URL: <https://www.unwomen.org/en/news/stories/2017/11/feature-marrakech-safe-cities>
- UN Women, *Safe cities and safe public spaces for women and girls global flagship initiative: international compendium of practices*, 2019, URL: <https://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2019/safe-cities-and-safe-public-spaces-compendium-of-practices-en.pdf?la=en&vs=2609>
- UN Women, *Safe cities and safe public spaces for women and girls global flagship initiative: second international compendium of practices*, 2020, URL: <https://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2020/safe-cities-and->

[safe-public-spaces-international-compendium-of-practices-02-en.pdf?la=en&vs=5745](https://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2017/safe-cities-and-safe-public-spaces-global-results-report-en.pdf?la=en&vs=5745)

- UN Women, *Safe Cities and Safe Public Spaces global results report*, 2017, p.2
<https://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2017/safe-cities-and-safe-public-spaces-global-results-report-en.pdf?la=en&vs=45>
- Understanding masculinities, results from the International Men and Gender Equality Study in the Middle East and North Africa 2017, URL:
<https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2017/5/understanding-masculinities-results-from-the-images-in-the-middle-east-and-north-africa>
- Une cellule d'écoute au profit des femmes victimes de violence numérique, In: "Medias24", 17/01/2020, URL: <https://www.medias24.com/une-cellule-d-ecoute-au-profit-des-femmes-victimes-de-violence-numerique-6900.html>
- *Une loi contre la violence à l'égard des femmes*, In: "aujourd'hui le Maroc", 28/11/2006, URL: <https://aujourd'hui.ma/actualite/une-loi-contre-la-violence-a-legard-des-femmes-45686>
- UNFPA (2007) *Programming to address violence against women*, URL: https://www.unfpa.org/sites/default/files/resource-pdf/vaw_10cases.pdf
- Vienna Declaration and Programme of Action, URL: <https://www.ohchr.org/Documents/ProfessionalInterest/vienna.pdf>
- Virtual violence, real harm: Promoting State Responsibility for Technology-Facilitated Gender Based Violence against Women in Morocco Action Research Report (2019): 1-60, URL: <https://mrawomen.ma/wp-content/uploads/doc/TFGBV%20Report%20Final%20English.pdf>
- Walby, Sylvia. *Theorizing Patriarchy*. Oxford u.a: Blackwell, 1991. Print
- Walfkir Saeed, *The Loopholes in Morocco's Law on Violence Against Women*, In: "Raseef22", 14/03/2018, URL: <https://raseef22.com/article/1071495-loopholes-moroccos-law-violence-women>
- Zaid, Bouziane. "Internet and Democracy in Morocco: A Force for Change and an Instrument for Repression." *Global Media and Communication*, vol. 12, no. 1, Apr. 2016, pp. 49–66, doi:[10.1177/1742766515626826](https://doi.org/10.1177/1742766515626826)
- Zainabi Manal, *DihaFrassek: le mouvement qui brise le tabou du «revenge porn» au Maroc*, In: "Sputnik France", 28/05/2020, URL: <https://fr.sputniknews.com/maghreb/202005281043851993-dihafrassek-le-mouvement-qui-brise-le-tabou-du-revenge-porn-au-maroc/>
- Zerouk Lynda, *Maroc: "la loi sur les violences faites aux femmes est une mascarade"*, In: "tv5monde", 19/02/2018, URL:

<https://information.tv5monde.com/terriennes/maroc-la-loi-sur-les-violences-faites-aux-femmes-est-une-mascarade-221059>

- Zerrouk Laila, *Abrogation de l'article 475 du code pénal: Tolérance zéro pour les violeurs*, In: "aujourd'hui", 24/01/2014, URL: <https://aujourd'hui.ma/societe/abrogation-de-l-article-475-du-code-penal-tolerance-zero-pour-les-violeurs-107428>
- Zoglin, Katie. "Morocco's family code: Improving equality for women." *Hum. Rts. Q.* 31 (2009): 964